

تَدْمِيرُ حَكْلِ الْحَدِيثِ

بقام

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث الشريف وعلومه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعه جديدة مصححة ملونة

مَكْتَبَةُ الْمُسْلِمِ

کراچی - پاکستان

تَسْمِيرُ الْحَدِيثِ

بقام

الدكتور محمود الطحان حفظه الله

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مدير برنامج الحديث الشريف وعلومه

في كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

طبعة جبرية صحيحة ملونة





: اسم الكتاب

208 : عدد الصفحات

السعر 110/- روبية

: الطبعة الأولى **٢٠١٠ هـ سـ ١٤٣١**

: اسم الناشر **مكتبة الشريعة**

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز جلستان جوهر، کراتشی، باکستان.

+92-21-7740738 : الهاتف

+92-21-4023113 : الفاكس

al-bushra@cyber.net.pk : البريد الإلكتروني

www.ibnabbasaisha.edu.pk : الموقع على الإنترنت

طلب من : **مكتبة البشری، کراچی۔ ۰۳۲۱-۲۱۹۶۱۷۰**

مکتبہ الحرمنیں، اردو بازار، لاہور۔ ۰۳۲۱-۴۳۹۹۳۱۳

المصباح، ۱۲ اردو بازار لاہور۔ ۰۴۲-۷۱۲۴۶۵۶-۷۲۲۳۲۱۰

بلک لینڈ، ٹی پلازا کانج روڈ، راولپنڈی۔ ۰۵۱-۵۷۷۳۳۴۱-۵۵۵۷۹۲۶

دارالإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار پشاور۔ ۰۹۱-۲۵۶۷۵۳۹

مکتبہ رسیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ ۰۳۳۳-۷۸۲۵۴۸۴

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي خص هذه الأمة بعلم الحديث، وحفظ لها به سنة نبيها المصطفى، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإن الله تعالى جعل في نبينا لـنا أسوة حسنة، وحفظ لنا حياته صلى الله عليه وسلم بكل ما دق وجل، واستخدم المحدثين لهذا الهدف النبيل، ووفقاً لهم لابتکار أدق منهج لنقد الروايات في هذا العلم الشريف الذي تفردت به هذه الأمة، وهذا المنهج الذي تم بواسطته تمييز الحديث الصحيح من السقيم، والمدخلون من السليم هو مصطلح الحديث.

وقد مر هذا العلم بجميع المراحل التي تمر بها العلوم من نشأتها إلى نضجها، وبذل العلماء جهوداً مشكورة في تدوينه وجمعه ثم في ترتيبه وتقديمه ثم في شرحه وتوضيحه حتى أصبح سهل التناول لكل طالب مجد. وقد صنعوا فيه مئات المؤلفات ما بين كتاب مفصل ورسالة مختصرة، مراعين ظروف وحاجة كل عصر، ومن أنفع الكتب المعاصرة في هذا الفن وأسهلها كتاب الشيخ الدكتور محمود الطحان - حفظه الله ورعاه - "تيسير مصطلح الحديث"، ومن أجل ذلك؛ قرر تدريسه في كثير من الجامعات والمدارس الإسلامية.

وإننا **مكتبة البشرى** لما رأينا إقبال أهل المدارس وطلاب العلم من جانب، وعدم وجود نسخة جديدة ذات طبعة جيدة في باكستان من جانب آخر، عزمنا على طبع هذا الكتاب في حلقة قشيبة.

منهج عملنا في هذا الكتاب

والترزمنا في هذه الطبعة الأمور التالية:

- بذلنا جهودنا في تصحيح نص الكتاب من الأخطاء الإملائية واللغوية.
- وشكلنا ما يلتبس على إخواننا الطلبة.
- واخترنا اللون الأحمر لتجلية العناوين والأيات والأحاديث القولية فحسب.
- وذكرنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى فقرات؛ ليسهل فهمها.
- وأشارنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
- واعتمدنا على تجريح صاحب الكتاب، ووضعناه في آخر الصفحة مرقماً.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتکفل بحفظه في الصدور والسطور إلى يوم الدين، وجعل من تتمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين.

والصلاوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذي أوكل الله إليه تبيان ما أراده من التنزيل الحكيم بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، فقام ﷺ مبينا له بأقواله وأفعاله وتقريراته بأسلوب واضح مبين.

والرضى عن الصحابة الذين تلقوا السنة النبوية عن النبي الكريم فوعوها، ونقلوها للمسلمين كما سمعوها خالصة من شوائب التحرير والتبديل.

والرحمة والمغفرة للسلف الصالح الذين تناقلوا السنة المطهرة حيلا عن جيل، ووضعوا لسلامة نقلها وروايتها قواعد وضوابط دقيقة؛ لتخليصها من تحريف المبطلين.

والجزاء الخير لم خلف السلف من علماء المسلمين الذين تلقوا قواعد رواية السنة وضوابطها عن السلف فهذبواها وربوها في مصنفات مستقلة سميت فيما بعد بـ "علم مصطلح الحديث".

أما بعد: فعندما كلفت منذ سنوات بتدريس علم مصطلح الحديث في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان المقرر تدريس كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، ثم قررت الجامعة مختصره كتاب "التقريب" للنووي، وجدت مع الطلبة بعض الصعوبات في تدريس هذين الكتاين - على جلالتهما وغزارة فوائدهما - دراسة نظامية، فمن هذه الصعوبات التطويل في بعض الأبحاث، لا سيما في كتاب ابن الصلاح، ومنها الاختصار في البعض الآخر، لا سيما في كتاب النووي، ومنها صعوبة

علم مصطلح الحديث: يطلق على هذا العلم أيضا: علم الحديث دراية، وعلوم الحديث، وأصول الحديث.

كتاب ابن الصلاح: كبحث معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه، فقد استغرق ٤٦ صفحة.

في كتاب النووي: كبحث "الضعيف" مثلا؛ إذ لم يتجاوز تسع عشرة كلمة.

العبارة، ومنها عدم تكامل بعض الأبحاث، وذلك كترك التعريف مثلاً أو إغفال المثال أو عدم ذكر الفائدة من هذا البحث أو ذاك، أو عدم التعریج على ذكر أشهر المصنفات، وما أشبه ذلك، ووُجدت غيرهما من كتب الأقدمين في هذا الفن كذلك، بل إن بعض تلك الكتب غير شامل لجميع علوم الحديث، وبعضها غير مهذب ولا مرتب، وعذرهم في ذلك هو إما وضوح الأمور التي ترکوها بالنسبة لهم، أو الحاجة لتطويل بعض الأبحاث بالنسبة لزمنهم، أو غير ذلك مما نعرفه أو لا نعرفه.

فرأيت أن أضع بين أيدي الطلبة في كليات الشريعة كتاباً سهلاً في مصطلح الحديث وعلومه يسر عليهم فهم قواعد هذا الفن ومصطلحاته، وذلك بتقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة متسلسلة، مبتدئاً بتعريفه ثم بمثاله ثم بأقسامه مثلاً ... مختتماً بفقرة "أشهر المصنفات فيه"، كل ذلك بعبارة سهلة وأسلوب علمي واضح ليس فيه تعقيد ولا غموض، ولم أُعَرِّجْ على كثير من الخلافات والأقوال وبسط المسائل مراعاة للحصص الزمنية القليلة المتخصصة لهذا العلم في كليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية، وسميتها "تيسير مصطلح الحديث"، ولست أرى أن هذا الكتاب يعني عن كتب العلماء الأقدمين في هذا الفن، وإنما قصدت أن يكون مفتاحاً لها، ومذكراً بما فيها، ومسيراً للوصول إلى فهم معانيها، وتظل كتب الأئمة والعلماء الأقدمين مرجعاً للعلماء والمتخصصين في هذا الفن، ومعيناً فياضاً ينهلون منه.

ولا يفوتي أن أذكر أنه صدر في الآونة الأخيرة كتب لبعض الباحثين، فيها الفوائد الغزيرة لا سيما الرد على شبه المستشرقين والمنحرفين، لكن بعضها مطول، وبعضها مختصر جداً، وبعضها غير مستوعب، فأردت أن يكون كتابي هذا وسطاً بين التطويل والاختصار ومستوياً بجميع الأبحاث.

والجديد في كتابي هذا هو:

١ - التقسيم، أي تقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة مما يسهل على الطالب فهمه.

بعض الأبحاث: مثال ذلك: اقتصار النموي في بحث المقلوب على ما يلي: "المقلوب: هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع؛ ليغرب فيه، وقلب أهل بغداد على البخاري مائة حديث امتحاناً، فردها على وجهها فأخذناها بفضلة". **التقسيم:** لقد استفدت في موضوع تقسيم البحث إلى فقرات من كبار أساتذتي، كالأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد"، والأستاذ الدكتور معروف الدوالبي في كتابه =

٢- التكامل في كل بحث من حيث الهيكل العام للبحث، من ذكر التعريف والمثال و... إلخ.

٣- الاستيعاب لجميع أبحاث المصطلح ما أمكن بشكل مختصر.

أما من حيث التبويب والترتيب فقد استفدت من طريقة الحافظ ابن حجر في "النخبة" وشرحها؛ فإنه خير ترتيب توسل إليه ﷺ، وكان جُلّ اعتماده في المادة العلمية على "علوم الحديث" لابن الصلاح، ومختصره "التقريب" للنووي، وشرحه "التدريب" للسيوطى.

وجعلت الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب: الباب الأول في الخبر، والباب الثاني في الجرح والتعديل، والباب الثالث في الرواية وأصولها، والباب الرابع في الإسناد ومعرفة الرواية.

وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأبنائنا الطلبة، أعترف بعجزي وقصيري في إعطاء هذا العلم حقه، ولا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، فالرجاء من يطلع فيه على زلة أو خطأ أن ينبهني عليه مشكوراً لعلي أتداركه، وأرجو الله تعالى أن ينفع به الطلبة والمتغلين بالحديث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. إنه تعالى سميع مجيب.

= "أصول الفقه"، والأستاذ الدكتور محمد زكي عبد البر في مذكرة وضعها لنا - عندما كنا طلاباً في كلية الشريعة بجامعة دمشق - على كتاب "الهداية" للمرغيني، فكان لهذا التقسيم المبتكر أعظم الأثر في فهم تلك العلوم بسهولة ويسر، بعد أن كنا نعاني كثيراً في فهمها واستيعابها.

المقدمة العلمية

في نشأة علم المصطلح وأشهر المصنفات فيه.

وتشتمل على:

- نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها.
- أشهر المصنفات في علم المصطلح .
- تعاريفات أولية.

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها

يلاحظ الباحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودة في الكتاب العزيز والسنّة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِيًّا فَتَبَيَّنُوا﴾ (سورة الحجرات: ٦). وجاء في السنّة قوله ﷺ: نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوّعى من سامع^(١) وفي رواية: فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه.^(٢)

ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت فيأخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيها والتدقّيق في نقلها للآخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة ﷺ يتثبتون في نقل الأخبار وقبوها، لا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها، فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمة في قبول الأخبار أو ردّها، فقد جاء في مقدمة "صحيح مسلم" عن ابن سيرين: قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.^(٣)

وبناءً على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنته فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواية، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواية لكن على قلة؛ لقلة الرواية المحرر وحين في أول الأمر.

ثم توسيع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه ومعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفوياً، ثم تطور الأمر وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكناة متفرقة من الكتب ممزوجة

^(١) الترمذى "كتاب العلم"، وقال عنه: حسن صحيح. ^(٢) المصدر نفسه، لكن قال عنه: حسن، وروى الحديث أبو داود وابن ماجه. ^(٣) مقدمة صحيح مسلم ص: ١٥.

بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول وعلم الفقه وعلم الحديث، مثل: "كتاب الرسالة" و"كتاب الأم" كلاهما للإمام الشافعي.

وأخيراً لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمُزِي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ في كتابه "الحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا:

أشهر المصنفات في علم المصطلح

١ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهُرْمُزِي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتح التصنيف في أيّ فن أو علم غالباً.

٢ - معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث ولم يرتبه الترتيب الفيزي المناسب.

٣ - المستخرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، استدرك فيه على الحكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتعقب أن يستدركها عليه أيضاً.

٤ - الكفاية في علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أجل مصادر هذا العلم.

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادي أيضاً، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته، وهو فريد في بابه قيم في أبحاثه ومحاتوياته، وقلَّ من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علمَ أنَّ الحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:

صنفه القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٤٤٥هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنهما، لكنه جيد في بابه حسن التنسيق والترتيب.

٧- ما لا يسع المحدث جهله:

صنفه أبو حفص عمر بن عبد الجيد الميانجي، المتوفى سنة ٥٨٠هـ، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

٨- علوم الحديث:

صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهري المشهور بـ"ابن الصلاح" المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وهو من أجود الكتب في المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتاباً حافلاً بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنَّه أملأه شيئاً فشيئاً، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له ونظم ومعارض له ومنتصر.

٩- التقرير والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:

صنفه محى الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وهو كتاب جيد، لكنه مغلق العباره أحياناً.

١٠ - تدريب الرواية في شرح تقريب النواوي:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، وهو شرح لكتاب "تقريب النواوي"، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير.

١١ - نظم الدرر في علم الأثر:

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ومشهورة باسم "الفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٢ - فتح المغيث في شرح ألفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ، وهو شرح على "الفية العراقي" وهو من أوّل شروح الألفية وأجودها.

١٣ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب والتقطيسيم لم يُسبّق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه "نزهة النظر" كما شرحه غيره.

٤ - المنظومة البيقونية:

صنفها عمر بن محمد البيقوني المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعد من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

٥ - قواعد التحديد:

صنفه محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ، وهو كتاب محرر مفيد.
وهنالك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها، اقتصرت على ذكر المشهور منها، فجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

تعريفات أولية

١ - علم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السنن والمتن من حيث القبول والرد.

٢ - موضوعه:

السنن والمتن من حيث القبول والرد.

٣ - ثمرته:

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٤ - الحديث:

أ- لغة: الجديد، ويجمع على "أحاديث" على خلاف القياس.

ب- اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٥ - الخبر:

أ- لغة: النباء، وجمعه أخبار.

ب- اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مرادف للحديث، أي إن معناهما واحد اصطلاحاً.

٢- مغاير له، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣- أعم منه، أي فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

٦ - الأثر:

أ- لغة: بقية الشيء.

ب- اصطلاحاً: فيه قولان هما:

١- هو مرادف للحديث، أي إن معناهما واحد اصطلاحاً.

٢- مغاير له، وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٧- الإسناد:

له معنیان:

- أ- عَزُوُّ الحديث إلى قائله مسندًا.
- ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

٨- السند:

- أ- لغة: المعتمد، وسيجيء كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه.
- ب- اصطلاحاً: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

٩- المتن:

- أ- لغة: ما صلب وارتفع من الأرض.
- ب- اصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

١٠- المُسند (بفتح النون):

- أ- لغة: اسم مفعول، من أَسْنَدَ الشيءَ إِلَيْهِ بمعنى عزاه ونسبه إليه.
- ب- اصطلاحاً: له ثلاثة معانٍ:
 - ١- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.
 - ٢- الحديث المرفوع المتصل سندًا.
 - ٣- أن يراد به "السند" فيكون بهذا المعنى مصدرًا ميمياً.

١١- المُسند (بكسر النون):

هو من يروي الحديث بسنته، سواءً كان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

١٢- المَحَدُث:

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراسة، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال روائتها.

١٣ - الحافظ:

فيه قوله:

- ١- مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.
- ٢- وقيل: هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

١٤ - الحاكم:

هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا يسير، وهذا على رأي بعض أهل العلم.

الباب الأول

الخبر

و فيه ثلاثة فصول

- **الفصل الأول:** تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا، وفيه مبحثان.
- **الفصل الثاني:** تقسيمات خبر الآحاد، وفيه مبحثان.
- **الفصل الثالث:** خبر الآحاد المشترك بين المقبول والمردود، وفيه مبحثان.

الفصل الأول

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

و فيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** الخبر المتواتر
- **المبحث الثاني:** خبر الآحاد

الفصل الأول

تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

تمهيد:

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين:

- ١ - فإن كان له طرق غير مخصوصة بعدد معين فهو المتواتر.
- ٢ - وإن كان له طرق مخصوصة بعدد معين فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها - إن شاء الله تعالى - بمحبتي، وهم:

المبحث الأول

الخبر المتواتر

١ - تعريفه:

- أ - لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر، أي التتابع تقول: "تواتر المطر" أي تتابع نزوله.
- ب - اصطلاحا: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواظؤهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنته رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٢ - شروطه:

يتبيّن من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشرط أربعة، وهي:

- أ - أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال، المختار أنه عشرة أشخاص.^(١)
- ب - أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السندي.

^(١) تدريب الراوي: ١٧٧/٢.

ج- أن تخيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحسن.

كقوفهم: سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو، أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا.

٣- حكمه:

المتواتر يفيد العلم الضروري - أي العلم اليقيني - الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولاً، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

٤- أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي ومعنوي.

أ- **المتواتر اللفظي:** هو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: **من كذب علىٰ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار**^(١) رواه بضعة وسبعون صحابياً، ثم استمرت هذه الكثرة بل زادت في باقي طبقات السند.

ب- **المتواتر المعنوي:** هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتوافر، والقدر المشترك بينها

تواطؤهم على الكذب: وذلك لأن يكونوا من بلاد مختلفة وأجناس مختلفة ومذاهب مختلفة وما شابه ذلك، وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المخربين، ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواية.

^(١) رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ: ٢٠٢/١، رقم الحديث (١١٠) بلفظه، ورواه مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم: ٢٢٩٨/٤، رقم الحديث (٧٢) بلفظه. ورواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وأحمد.

- وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع الطرق.^(١)

٥- وجوده:

يوجد عدد لا يأس به من الأحاديث المتوترة، منها: حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث نصر الله امرأ وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد، لوجدنا أن الأحاديث المتوترة قليلة جداً بالنسبة إليها.

٦- أشهر المصنفات فيه:

لقد اعنى العلماء بجمع الأحاديث المتوترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

- أ- "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتوترة" للسيوطني، وهو مرتب على الأبواب.
- ب- "قطف الأزهار" للسيوطني أيضاً، وهو تلخيص لكتاب السابق.
- ج- "نظم المتناثر من الحديث المتوتر" لمحمد بن جعفر الكتاني.

المبحث الثاني

خبر الآحاد

١- تعريفه:

- أ- لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.
- ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المتأخر.^(٢)

٢- حكمه:

يفيد العلم النظري أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

هذا ولخبر الآحاد تقسيمان، كل تقسيم باعتبار، وسأذكر هذين التقسيمين في الفصل الثاني.

^(١) تدريب الراوي: ١٨٠ / ٢. ^(٢) نزهة النظر: ٢٦.

الفصل الثاني

تقسيما خبر الآحاد

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه.
- **المبحث الثاني:** تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه.

المبحث الأول

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه:

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- أ- المشهور.
- ب- العزيز.
- ج- الغريب.

وستكلم على كل منها بطلب مستقل.

المطلب الأول

المشهور

١ - تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "شَهَرَتْ الْأُمْرُ" إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره.

ب- اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر.^(١)

٢ - مثاله:

حديث: إن الله لا يقبض العلم انتراعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يق عالماً اخذا الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتووا بغير علم فضلوا وأضلوا.^(٢)

^(١) نزهة النظر: ٢٦. ^(٢) أخرجه البخاري ومسلم والطبراني وأحمد والخطيب من طريق أربعة من الصحابة، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص و زياد بن لبيد وعائشة وأبي هريرة رض. أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم: ١٩٤/١، رقم الحديث (١٠٠) بلفظه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه /٤، ٢٠٥٨، رقم الحديث (١٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً، وأخرجه أحمد في "المسند" ٤/١٦٠، ٢١٨ عن زياد بن لبيد قريباً من معناه، وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم الحديث (٦٤٠٣) عن أبي هريرة، وأخرجه الخطيب في تاريخه ٥/٣١٢ عن عائشة رض.

٣- المستفيض:

- أ- لغة: اسم فاعل من "استفاضَ" ، مشتق من "فَاضَ الماءُ" ، وسمى بذلك لانتشاره.
- ب- اصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي:
- ١- هو مرادف للمشهور.
 - ٢- هو أخص منه؛ لأنه يتشرط في المستفيض أن يستوي طرفاً إسناده، ولا يتشرط ذلك في المشهور.
 - ٣- هو أعم منه، أي هو عكس القول الثاني.

٤- المشهور غير الاصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:

- أ- ما له إسناد واحد.
- ب- وما له أكثر من إسناد.
- ج- وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

٥- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة أشهرها:

- أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قفت شهرًا بعد الركوع يدعوا على رعيٍ وذِّكوان.^(١)
- ب- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، مثاله: المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده.^(٢)

^(١) آخر جه البخاري، كتاب الوتر: ٤٩٠/٢ رقم الحديث (١٠٠٣) بمعناه، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد: ٤٠١٨/١، رقم الحديث (٢٩٩) بلفظه، وفيه زيادة. ^(٢) آخر جه البخاري، كتاب الإيمان: ٥٣/١ رقم الحديث (٦٥)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان رقم الحديث (٦٥).

- ج- مشهور بين الفقهاء، مثاله حديث: **أبغض الحلال إلى الله الطلاق.**^(١)
- د- مشهور بين الأصوليين، مثاله حديث: **رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه،** صححه ابن حبان والحاكم.
- هـ- مشهور بين النحاة، مثاله حديث: **نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصيه،** لا أصل له.
- و- مشهور بين العامة، مثاله حديث: **العجلة من الشيطان،** أخرجه الترمذى وحسنه.

٦- حكم المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح ابتداءً، لكن بعد البحث يتبيّن أن منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ومنه الموضوع أيضًا، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي، ف تكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

٧- أشهر المصنفات فيه:

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هي الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً؛ لأنها لم يؤلف العلماء كتاباً في جمع الأحاديث المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات:

- أ- "المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة" للسخاوي.
- ب- "كشف الخفاء ومزيل الإلباب فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس" للعجلوني.
- ج- "تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث" لابن الدبيغ الشيباني.

^(١) صححه الحاكم في "المستدرك"، وأقره الذهبي لكن بلفظ: **ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق، انظر "المستدرك" كتاب الطلاق: ١٩٦/٢.**

المطلب الثاني

العزيز

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو صفة مشبهة من "عَزَّ يَعْزُّ" - بالكسر - أي قَلْ و نَدَرَ، أو من "عَزَّ يَعْزُّ" - بالفتح - أي قوي و اشتد، وسي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته مجده من طريق آخر.
- ب- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السندي.

٢ - شرح التعريف:

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السندي أقل من اثنين، أما إن وجد في بعض طبقات السندي ثلاثة فأكثر، فلا يضر بشرط أن تبقى، ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السندي.

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر،^(١) وقال بعض العلماء: إن العزيز هو روایة اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

٣ - مثاله:

ما رواه الشیخان من حدیث أنس رض والبخاري من حدیث أبي هریرة رض أن رسول صلی اللہ علیہ وسَلَّمَ قال: لا يؤمن أحدكم حتى تكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين.^(٢)
ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

^(١) انظر النخبة وشرحها له: ٢١-٢٤. ^(٢) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول من الإيمان: ١/٨٥، رقم الحديث (١٥) بلفظه عن أنس رض، ورقم الحديث (٤) عن أبي هریرة رض بلفظه، ونقص "والناس أجمعين"، وزاد في أوله: "فوالذي نفسي بيده"، ورواه مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث (٦٩، ٧٠) كلاماً عن أنس رض.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

المطلب الثالث**الغريب****١- تعريفه:**

أ- لغة: هو صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

ب- اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السندي، أو في بعض طبقات السندي ولو في طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السندي؛ لأن العبرة للأقل.

٣- تسمية ثانية له:

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسمًا آخر هو "الفرد" على أهتما مترادافان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلاً منها نوعاً مستقلاً، لكن الحافظ ابن حجر يعدهما مترادافين لغة واصطلاحاً، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غایروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فـ "الفرد" أكثر ما يطلقونه على "الفرد المطلق"، و "الغريب" أكثر ما يطلقونه على "الفرد التَّسْبِي".^(١)

٤- أقسامه:

يُقسَّمُ الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و "غريب نسي."

^(١) نزهة النظر: ٢٨.

أ- الغريب المطلق أو الفرد المطلق:

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنته، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنته.

٢- مثاله: حديث إنما الأعمال بالنيات^(١) تفرد به عمر بن الخطاب رض، هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواية.

ب- الغريب النسبي أو الفرد النسبي:

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنته،^(٢) أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنته، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواية.

٢- مثاله: حديث مالك عن الزهرى عن أنس رض أن النبي صل دخل مكة وعلى رأسه المغفر^(٣) تفرد به مالك عن الزهرى.

٣- سبب التسمية: وسمى هذا القسم بـ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

في أصل سنته: وأصل السند: هو طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة، وأما ما فهمه الملا على القاري من كلام الحافظ ابن حجر عند ما شرح أصل السند بأنه الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، من أن تفرد الصحابي لا يعد غرابة، وتعليله ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحاً أو أن الصحابة كلهم عدول، فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك، والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله: "هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد فيه من السند" أي ولو وقع التفرد في موضع الصحابي؛ لأن الصحابي حلقة من حلقات السند، والعلم عند الله تعالى، وعلى كل حال، بما قاله الملا على القاري هو رأي لبعض أهل الحديث.

^(١) فرواه البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث (١)، وراه مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث (١٥٥).

^(٢) نزهة النظر: ٢٨. ^(٣) رواه البخاري، كتاب المغازي، رقم الحديث (٤٢٨٦)، وراه مسلم، كتاب الحج، رقم الحديث (٤٥٠).

٥- من أنواع الغريب النّسبي:

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن عدّها من الغريب النّسبي، لأنّ الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

- أ- تفرد ثقة برواية الحديث كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.
- ب- تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين كقولهم: تفرد به فلان عن فلان، وإن كان مرويًا من وجوه أخرى عن غيره.
- ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة أو أهل الشام.
- د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقولهم: تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز.

٦- تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السنّد أو المتن إلى:

- أ- **غريب متنا وإسناداً**: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.
- ب- **غريب إسنادا لا متنا**: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صاحبي آخر، وفيه يقول الترمذى: غريب من هذا الوجه.

٧- من مظان الغريب:

أي مكان وجود أمثلة كثيرة له:

- أ- **مسند البزار**.
- ب- **المعجم الأوسط للطبراني**.

٨- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "غرائب مالك" للدارقطني.

ب-	"الأفراد" للدارقطني أيضاً.
ج-	"السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة" لأبي داود السجستاني.

المبحث الثاني

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد من مشهور وعزيز وغريب بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين، وهما:

- أ— مقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به، وحكمه: وجوب الالتحاج والعمل به.
- بـ— مردود: وهو ما لم يترجح صدق المخبر به، وحكمه: أنه لا يحتاج به ولا يجب العمل به، ولكل من المقبول والمردود أقسام وتفاصيل، سأذكرها في مطلبين مستقلين إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول

الخبر المقبول

وفيه مقصدان

- **المقصد الأول:** أقسام المقبول.
- **المقصد الثاني:** تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به.

المقصد الأول

أقسام المقبول

يقسم الخبر المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين، هما: صحيح وحسن، وكل منها يقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتؤول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام، هي:

صحيح لغيره.	-٢	صحيح لذاته.	-١
حسن لغيره.	-٤	حسن لذاته.	-٣

وإليك البحث في هذه الأقسام تفصيلاً:

١ - الصحيح

١ - تعريفه:

- أ- لغة: الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعاني.
- ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

٢ - شرح التعريف:

- اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:
- أ- اتصال السنن: ومعنىه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرةً عمن فوقه من أول السنن إلى منتهاه.
 - ب- عدالة الرواية: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.

الصحيح: أي الصحيح لذاته.

- جـ ضبط الرواية: أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط، إما ضبط صدر وإما ضبط كتاب.
- دـ عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذًا، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.
- هـ عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

٣ - شروطه:

يتبيـن من شـرح التـعـرـيف أـن شـروـط الصـحـيـحـ الـيـ يـجـب توـفـرـها حـتـى يـكـونـ الـحـدـيـثـ صـحـيـحاـ خـمـسـةـ، وـهـيـ: اـتـصـالـ السـنـدـ، عـدـالـةـ الـرـوـاـةـ، ضـبـطـ الـرـوـاـةـ، عـدـمـ الـعـلـةـ، عـدـمـ الشـذـوذـ.

إـنـاـ اـخـتـلـ شـرـطـ وـاحـدـ مـنـ هـذـهـ شـرـوـطـ الـخـمـسـةـ فـلـاـ يـسـمـيـ الـحـدـيـثـ حـيـئـذـ صـحـيـحاـ.

٤ - مـثالـهـ:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور،^(١) فهذا الحديث صحيح؛ لأن سنته متصل؛ إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه، وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسِينَ، ولأن رواته عدول ضابطون، وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

- ١ - عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.
- ٢ - مالك بن أنس: إمام حافظ.
- ٣ - ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ مُتَّقَّن على جلالته وإتقانه.
- ٤ - محمد بن جبير: ثقة.
- ٥ - جُبَيرُ بْنُ مُطَعِّمٍ: صحابي.

عنـعـنـةـ: روـاـيـةـ الـحـدـيـثـ عـنـ الشـيـخـ بـلـفـظـ "عـنـ"، وـسـيـأـيـ تـفـصـيلـ حـكـمـ الـعـنـعـنـةـ فـيـ نـوـعـ الـمـعـنـعـنـ.

^(١) البخاري: كتاب الأذان، باب الجهر بالمغرب: ٢٤٧/٢، رقم الحديث (٧٦٥) بلفظه.

ولأنه غير شاذ؛ إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه، وأنه ليس فيه علة من العلل.

٥ - حكمه:

وحكمه وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

٦ - المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

- أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.
- ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ.^(١)

٧ - هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكّن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده، فمن تلك الأقوال أن أصحها:

- أ- الزهري عن سالم عن أبيه، روى ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحمد.
- ب- ابن سيرين عن عبيدة عن علي، روى ذلك عن ابن المديني وال فلاس.
- ج- الأعمش عن إبراهيم عن علقة عن عبد الله، روى ذلك عن ابن معين.

عن أبيه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. **عن علي:** هو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

عن عبد الله: هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

^(١) انظر تدريب الراوي: ٧٥/١، ٧٦.

- د- الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، روى ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة.
 هـ- مالك عن نافع عن ابن عمر، روى ذلك عن البخاري.

٨- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- أيهما أصح؟

والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستبطاطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم. هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في "مسلم" أقوى من بعض الأحاديث في "البخاري".

وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- هل استوعبا الصحيح أو التزماه؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه، فقد قال البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصلاح حال الطول، وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

ج- هل فالهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

١- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل، وأنكر هذا عليه.
 ٢- وال الصحيح أنه فالهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: وما تركت من الصلاح أكثر، وقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.

حال الطول: وفي بعض الروايات: "للال الطول"، والمعنى: أنه ترك رواية كثيرة من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب، فيمل الناس من طوله. **ما أجمعوا عليه:** أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها.

(١) علوم الحديث: ١٦.

د- كم عدّة الأحاديث في كل منها؟

١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة

(٧٢٧٥)، وبحذف المكررة أربعة آلاف (٤٠٠٠).

٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة (١٢٠٠٠)، وبحذف المكررة نحو أربعة

آلاف (٤٠٠٠).

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلمما؟

نجدتها في الكتب المعتمدة المشهورة ك الصحيح ابن خزيمة، و الصحيح ابن حبان، و المستدرك الحاكم،

والسنن الأربع، و السنن الدارقطني و السنن البيهقي وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب

من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، ك الصحيح ابن خزيمة.

٩- الكلام على مستدرك الحاكم و الصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشعبيين أو على شرط أحد هما، ولم يُخرّجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهمما، معتبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكنه نبه عليها، وهو متسلل في التصحيف، فينبغي أن يتسع ويُحکم على أحاديثه بما يليق بها، ولقد تبعه الذبيهي، و حكم على أكثر أحاديثه بما يليق بها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تبع وعناية.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مُختَرَع، فليس مرتبًا على الأبواب ولا على المسانيد، وهذه أسماء "التقسيم والأنواع"، والكشف عن الحديث من كتابه هذا عَسِيرٌ

إلى تبع: يتبع الآن أخونا الحق فضيلة الشيخ الدكتور محمود الميرة أحاديث الكتاب التي لم يحكم عليها الذبيهي بشيء، ويجعلها بما يليق بها، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

جداً، وقد رتبه بعض المتأخرین على الأبواب، ومصنفه متواهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلاً من الحاکم.^(١)

ج- صحيح ابن حزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريره، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.^(٢)

١٠- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.

٢- المستخرج لأبي عوانة الإسفاري على مسلم.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهم في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم لذلك، فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي والبغوي وشيهما، قاتلين:

"رواه البخاري" أو "رواه مسلم"، فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من

بعض المتأخرین: هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان، المتوفى سنة ٧٣٩ هـ، وسمى ترتيبه "الإحسان" في تقریب ابن حبان".

^(١) تدريب الراوی: ١٠٩/١. ^(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

"رواه البخاري" أو "رواه مسلم"، فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أكملما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزّرها إليهما؟

بناء على ما تقدم، فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفها حديثاً، ويقول: "رواه البخاري" أو "مسلم" إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتها.

٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف: آخر جاه بلفظه.

٤- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدربيه^(١) وإليك أهمها:

١- علو الإسناد؛ لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً من طريق البخاري مثلاً لوقعه، أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

٢- الزيادة في قدر الصحيح، وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة، وتممت في بعض الأحاديث.

٣- القوة بكثرة الطرق، وفائدها الترجيح عند المعارضة.

١١- ما هو الحكم بصحته مما رواه الشیخان؟

من بنا أن البخاري ومسلماً لم يدخلَا في صحيحيهما إلا ما صحيحاً، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول، يا ترى؟

والجواب: هو أن ما رواه بالإسناد المتصل فهو المحكم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر - ويسمى المعلق، وهو في البخاري كثير لكنه في تراجم الأبواب ومقدمتها،

ويسمى المعلق: وسيأتي بحثه تفصيلاً فيما بعد.

ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد

في باب التيمم لم يصله في موضع آخر - فحكمه كما يلي:

أ- فما كان منه بصيغة الجزم، كـ "قال وأمر وذكر"، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما لم يكن فيه جزم، كـ "يروى ويذكر ويحكي وروي وذكر"، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واه؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

١٢- مراتب الصحيح:

من بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب بالنسبة لرجال إسناده، هذه المراتب هي:

أ- فأعلى مراتبه ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ب- ودون ذلك رتبة ما كان مرويا من طريق رجال، هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كراوية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه.

ج- ودون ذلك رتبة ما كان من رواية من تحققت فيهم أدلة ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويتحقق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، و هذه المراتب هي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى المراتب.

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

- ٣ - ثم ما انفرد به مسلم.
- ٤ - ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجا.
- ٥ - ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجا.
- ٦ - ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجا.
- ٧ - ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لا يكن على شرطهما أو على شرط واحد منهمما.

١٣ - شرط الشيختين:

لم يُفصح الشيختان عن شرط شرطاه أو عيناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التبع والاستقراء لأساليبهم ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط واحد منهمما.

وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيختين أو أحدهما أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيختان في الرواية عنهم.

٤ - معنى قولهم: "متفق عليه":

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيختين، أي اتفاق الشيختين على صحته لا اتفاق الأمة، إلا أن ابن الصلاح قال: لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.^(١)

١٥ - هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا؟

الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً، يعني أن يكون له إسناداً؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، واشترط بعض العلماء ذلك كأبي علي الجعفري المعترلي والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

^(١) علوم الحديث: ٢٤

٢- الصحيح لغيره

١- تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه^(١) وسمى صحيحاً لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي:

$$\text{حسن لذاته} + \text{حسن لذاته} = \text{صحيح لغيره}$$

٢- مرتبته:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣- مثاله:

حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لو لا أن أشق على أمي لأمركم بالسوالك عند كل صلاة.^(٢)

قال ابن الصلاح: فمحمد بن عمرو بن علقة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وحالته، ف الحديث من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص البسيط، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح.^(٣)

^(١) انظر "نخبة الفكر" مع شرحها "نزهة النظر": ٣٤. أخرجه الترمذى في كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك: ١، ٣٤، رقم الحديث (٢٢) بلفظه، ورواه البخارى من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رض.

^(٢) علوم الحديث: ٣٢، ٣١.

٣ - الحَسَن

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو صفة مشبهة من "الْحُسْنُ" بمعنى الجمال.
- ب- اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن نظراً لأنّه متوسط بين الصحيح والضعف، ولأن بعضهم عرّف أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات ثم اختار ما أراه أوفق من غيره.
- ١- تعريف الخطابي: هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.^(١)
- ٢- تعريف الترمذى: كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يُتَهَمُ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، وُيُرَوَى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.
- ٣- تعريف ابن حَمْرَ: قال: وَخَبَرَ الْأَحَادِيدَ بِنَقْلِ عَدْلِ تَامِ الضَّبْطِ مَتَّصِلُ السَّنَدِ غَيْرِ مَعْلُولٍ^(٢)
ولا شاذ، هو الصحيح لذاته،^(٣) فإن خَفَضَ الضَّبْطَ فَالْحَسَنُ لذاته.^(٤)
- قلت: فكأن الحَسَنَ عند ابن حمر هو الصحيح إذا خَفَضَ ضبط روايه، أي قَلَّ ضبطه، وهو خبر ما عُرِفَ به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذى فقد عرف أحد قسمى الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يُعرَفَ الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لأن جباره يتعدد طرقه.
- ٤- تعريف المُختَار: يمكن أن يُعرَفَ الحسنُ بِنَاءً عَلَى مَا عَرَفَهُ بِهِ ابْنُ حَمْرٍ. بما يلي:

الحسن: أي لذاته.

^(١) معاجم السنن: ١١/١. ^(٢) جامع الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى، كتاب العلل في آخر جامعه: ٥١٩/١٠.

^(٣) النخبة مع شرحها له: ٢٩. ^(٤) المصدر السابق: ٣٤.

هو ما اتصل سنته بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه عن مثله إلى متهاه من غير شذوذ ولا علة.

٢ - حكمه:

هو كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتاج به جميع الفقهاء وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين إلا من شد من المتشددين، وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المُبَيِّن أولاً.^(١)

٣ - مثاله:

ما أخرجه الترمذى قال: حدثنا قبيحة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضره العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: إن أبواب الجنة تحت ظلال السيف الحديث^(٢) فهذا الحديث قال عنه الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

قلت: وكان هذا الحديث حسناً؛ لأن رجال إسناده الأربع ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعى، فإنه حسن الحديث^(٣) لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

٤ - مراتبه:

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك للحسن مراتب، وقد جعلها الذهبي مرتبتين فقال:

عن مثله: ليس المراد بقولنا: "عن مثله" أنه يتشرط أن يكون جميع رجال الإسناد عدولًا قد خف ضبطهم، وإنما المراد أن يكونوا كلهم كذلك أو بعضهم ولو واحد منهم فقط، وإن الباقيون عدولًا تامًا الضبط؛ لأن العبرة في الحكم على الحديث بأدنى رجل في الإسناد.

^(١) انظر تدريب الراوى: ١٦٠/١ أبواب فضائل الجهاد: ٥/٣٠٠ من الترمذى مع شرحه "تحفة الأحوذى".
^(٢) كما نقل الحافظ ابن حجر في "تمذيب التهذيب": ٩٦/٢ ذلك عن أبي أحمد.

- أ- فأعلى مراتبه ما اختلف في تصحيح حديث رواه وتحسنه، كحديث بَهْر بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح، وهو من أعلى مراتب الصحيح.
- ب- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسين رواة حديثه وتضعيقه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم ابن ضَمَرَة، وحجاج بن أرطاة ونحوهم.
- ٥- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":**
- أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح".
- ب- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنَّه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة، فكأنَّ المحدث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفير شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفير شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي اتصال الإسناد، وعدالة الرواية، وضبطهم، أما نفي الشذوذ ونفي العلة عنه، فلم يتکفل بهما؛ لأنَّه لم يتثبت منها.

لكن لو اقتصر حافظ مُعتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يُذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأنَّ الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ.

- ٦- معنى قول الترمذى وغيره: "حديث حسن صحيح":**
- إنَّ ظاهر هذه العبارة مُشكِّل؛ لأنَّ الحسن يتقارن عن درجة الصحيح، فكيف يُجمعُ بينهما مع تفاوت مراتبهم؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذى من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي، وملخصه ما يلي:

أ- إنَّ كان للحديث إسنادان فأكثُر، فالمُعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

بــ وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى: أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين. فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يتراجع لدبيه الحكم بأحد هما.

٧- تقسيم البغوي أحاديث المصايح:

درج الإمام البغوي في كتابه "المصايح" على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح"، وإلى الأحاديث التي في السنن الأربع بقوله: "حسن"، وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربع الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصايح" أن يكون على علم عن اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

٨- الكتب التي من مظنات الحسن:

لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المُجرَّد كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبًا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:
أـ جامع الترمذى: المشهور بـ"سنن الترمذى" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذى هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبه إلى أن **نسخة** تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.

المصايح: اسم الكتاب الكامل، "مصايح السنة" وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث متقدمة من الصحيحين والسنن الأربع وسنن الدارمي، وهو الذي زاد عليه، وهذبه الخطيب التبريري وسماه "مشكاة المصايح".
مظنات: مظنات جمع مظنة بكسر الظاء، ومظنة الشيء: معدنه ووضعه، فيكون معنى العنوان "الكتب التي هي موضع وجود الحسن".

ب- سنن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وَهَنْ شديد بيئه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح، فبناء على ذلك إذا وجدنا فيه حديثاً لم يبين هو ضعفه، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبي داود.

ج- سنن الدارقطني: فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب.

٤- الحَسَن لغيره

١- تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه فِسْقَ الرَّاوِي أو كَذِبَه.^(١)

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتفع إلى درجة الحسن لغيره بأمررين، هما:

- أ- أن يُروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.
- ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه وإما انقطاع في سنته أو جهالة في رجاله.

٢- سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأت من ذات السندي الأول، وإنما أتى من انتضام غيره له، ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره بمعادلة رياضية على النحو التالي:

$$\text{ضعيف} + \text{ضعيف} = \text{حسن لغيره}$$

٣- مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

ويتبين على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قُدِّمَ الحسن لذاته.

^(١) النخبة مع شرحها: ٤٥ بمعناه.

٤- حكمه:

هو من المقبول الذي يُحتاجُ به.

٥- مثاله:

ما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبید الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فَرَارَةَ تزوجت على نَعْلَيْنِ، فقال رسول الله ﷺ: أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بَنْعَلَيْنِ؟ قالت: نعم، قال: فأجازه.

قال الترمذى: وفي الباب عن عمر وأبى هريرة وسهل بن سعد وأبى سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبى حَدْرَدِ الأَسْلَمِي (١).

قلت: فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث؛ بحسبه من غير وجه.

خبر الآحاد المقبول المُحْتَفُ بالقرائن

١- توطئه:

وفي ختام أقسام المقبول أبحثُ المقبول المحتف بالقرائن، والمراد بالمحتف بالقرائن الخبر الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة، وتحل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الحالية من تلك الأمور الزائدة، وترجمه عليها.

٢- أنواعه:

الخبر المحتف بالقرائن أنواع، أشهرها:

أ- ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فقد احتفت به قرائن، منها:

(١) الترمذى أبواب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء: ٤٢٠ / ٣، رقم الحديث (١١١٣).

- جلالتهما في هذا الشأن.
- تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.
- تلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.
- ب- المشهور إذا كانت له طرق متباعدة سالمة كلها من ضعف الرواية والعلل.
- ج- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقدن حيث لا يكون غريباً، كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك.

٣- حكمه:

هو أرجح من أيّ خبر مقبول من أخبار الآحاد، فلو تعارض الخبر المحتف بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة، قدم الخبر المحتف بالقرائن.

المقصد الثاني

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به وغير معمول به، وينبع عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم" و"مختلف الحديث" و"الناسخ والمنسوخ".

١- المحكم ومختلف الحديث

١- تعريف المحكم:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "أَحْكَمَ" بمعنى أتقنَ.

بـ - اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سُلِّمَ من معارضته مثله.^(١)

وأكثُر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جداً بالنسبة لمجموع الأحاديث.

٢- تعريف مختلف الحديث:

أـ - لغة: هو اسم فاعل من الاختلاف ضد الاتفاق، والمراد بـ "مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ": الأحاديث التي تصلنا ويتناقضها بعضها بعضاً في المعنى، أي يتضادان في المعنى.

بـ - اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المُعَارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.^(٢) أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يحيى حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، ويناقضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولى العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

٣- مثال المختلف:

حديث: لا عَذُوبٌ وَلَا طِيرٌ الذي رواه مسلم، مع حديث: فِرَّ مِنَ الْجَذُومَ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ الذين رواهما البخاري.^(٣)

فهذهان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفي العدوى والثاني يثبتها، وقد جمع العلماء بينهما، ووقفوا بين معناهما على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومفاده ما يلي:

٤- كيفية الجمع بينهما:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال: إن العدوى منافية وغير ثابتة، بدليل قوله ﷺ: لا يُعَدِّي شَيْءٌ شَيْئًا^(٤) وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالفتها فتجرب: فمن أعدى الأول؟^(٥)

طيرة: التشاؤم بالطيور. **المخذوم:** المصاب بالجذام، وهو داء تساقط أعضاء من يصاب به.

^(١) النخبة وشرحها: ٣٩. ^(٢) المراجع السابق. ^(٣) البخاري كتاب الطب: ١٥٨/١٠، رقم الحديث (٥٧٠٧).

^(٤) الترمذى كتاب القدر: ٤/٤٥٠، وأخرجه أحمد. ^(٥) البخاري مع فتح البارى، كتاب الطب: ١٧١/١٠، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد.

يعني أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول، وأما الأمر بالقرار من المجنون فمن باب سد الذرائع، أي لغلا يتطرق للشخص الذي يخالط ذلك المجنون حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنافية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى في الواقع في الإثم، فأمر بتجنب المجنون؛ دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الواقع في الإثم.

٥- ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

عليه أن يتبين المراحل الآتية:

- أ- إذا أمكن الجمع بينهما تعيينَ الجمعُ ووجوب العمل بهما.
- ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه.
- ١- فإن علِمَ أحدهما ناسخاً قدمناه وعملنا به، وتركنا المنسوخ.
- ٢- وإن لم يُعلَم ذلك رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهها أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.
- ٣- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر - وهو نادر - توقفنا عن العمل بما حتى يظهر لنا مرجع.

٦- أهميته ومن يكمل له:

هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يُشكِّلُ عليهم منه إلا النادر.

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم، كما زَلَّت فيه أقدام من خاض غِماره من بعض المتطفلين على موائد العلماء.

٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وهو أول من تكلم وصنف فيه.
- ب- "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري.
- ج- "مشكل الآثار" للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة.

٢- ناسخ الحديث ومنسوخه

١-تعريف النسخ:

- أ- لغة: له معنیان: "الإزالۃ"، ومنه: سَخَّتِ الشَّمْسُ الظَّلَّ أَيْ أَزَالَتْهُ، وـ"النَّقْلُ"، ومنه: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه، فكأنَّ الناسخ قد أزال المنسوخ أو نقله إلى حكم آخر.
- ب- اصطلاحاً: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متاخر.^(١)

٢- أهميته وصعوبته وأشهر المُبرَّزين فيه:

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه علم مهم صعب، فقد قال الزهرى: أَعْيَا الْفَقَهَاءِ وَأَعْجَزُهُمْ أَنْ يَعْرُفُوا نَاسِخَ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ.

وأشهر المُبرَّزين فيه هو الإمام الشافعي، فقد كانت له فيه اليد الطولى والسابقة الأولى، قال الإمام أحمد لابن وارة، وقد قدم من مصر: كتبَ الشافعي؟ قال: لا، قال: فَرَّطَتْ، ما علمنا الجملَ من المُفَسَّرِ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي.

٣- بمُعْرَفِ النَّاسِخِ مِنْ الْمَنْسُوخِ؟

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

- أ- بتصریح رسول الله ﷺ، كحديث بُرَيْدَةَ في صحيح مسلم: كُنْتُ هَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقَبُورِ، فَزَوَّرُوهَا فَإِنَّمَا تَذَكَّرُ الْآخِرَةُ.^(٢)

^(١) علوم الحديث: ٢٧٧. ^(٢) رواه مسلم، كتاب الأضاحي رقم الحديث (٣٧) بتحقيقه.

بـ - بقول صحابي، كقول جابر بن عبد الله رض: كان آخر الأمرين من رسول الله ص ترثكُ الوضوء مما مسست النار ^(١) آخر جه أصحاب السنن.

جـ - بمعرفة التاريخ، كحديث شداد بن أوس رض مرفوعاً: أفتر الحاجم والمحجوم، ^(٢) نسخ بحديث ابن عباس رض: أن النبي ص احتجم وهو محروم واحتجم وهو صائم، ^(٣) فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع.

دـ - بدلالة الإجماع، ك الحديث: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه. ^(٤)
قال النووي: دل الإجماع على نسخه، والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ، ولكن يدل على ناسخ.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

أـ - "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي.

بـ - "الناسخ والمنسوخ" للإمام أحمد.

جـ - "تجريد الأحاديث المنسوخة" لابن الجوزي.

^(١) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، رقم الحديث (١٩٢). ^(٢) رواه أبو داود كتاب الصوم، رقم الحديث (٢٣٦٩). ^(٣) آخر جه البخاري، كتاب الصوم: ٤/١٧٤، رقم الحديث (١٩٣٨). ^(٤) رواه أبو داود، كتاب الحدود، رقم الحديث (٤٤٨٤).

المطلب الثاني

الخبر المردود

و فيه ثلاثة مقاصد

- **المقصد الأول:** الضعيف
- **المقصد الثاني:** المردود بسبب سقط من الإسناد
- **المقصد الثالث:** المردود بسبب طعن في الرواية

الخبر المردود وأسباب ردِّه

١ - تعريفه:

هو الخبر الذي لم يترجح صدق المُخْبِر به، وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بنا في بحث الصحيح.

٢ - أقسامه وأسباب ردِّه:

لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها أسماء خاصة بها، بل سموها باسم عام هو "الضعيف".

أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سببين رئيسيين، هما:

أ- سَقْطُهُ مِنَ الإِسْنَادِ.

ب- طعن في الراوي.

وتحت كل من هذين السببين أنواع متعددة، سأتكلم عليها بثلاثة مقاصد - إن شاء الله تعالى - مبتدئاً بمقصد الضعيف الذي يعدُّ هو الاسم العام لنوع المردود.

المقصد الأول

الضعف

١ - تعريفه:

أ- لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

ب- اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

قال البيقوني في منظومته:

وَكُلَّ ما عَنْ رَتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ فَهُوَ الْضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامٌ كُثُرٌ

أقسام كثيرة: بلغ بها بعضهم نيفاً وأربعين قسماً.

٢ - تفاوته:

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواهه وخفته كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، ونشر أنواعه الموضوع.^(١)

٣ - أوهى الأسانيد:

وبناء على ما تقدم في "ال الصحيح" من ذكر أصح الأسانيد، فقد ذكر العلماء في بحث "الضعيف" ما يسمى بـ "أوهى الأسانيد"، وقد ذكر الحكم النيسابوري^(٢) جملة كبيرة من "أوهى الأسانيد" بالنسبة إلى بعض الصحابة أو بعض الجهات والبلدان، وأذكر بعض الأمثلة من كتاب الحكم وغيره فمنها:

أ- أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق رض: "صدقة بن موسى الدقيق عن فرق السبخة عن مرة الطيب عن أبي بكر".^(٣)

ب- أوهى أسانيد الشاميين: "محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي ابن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة".^(٤)

ج- أوهى أسانيد ابن عباس رض: "السُّدِّي الصَّغِير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس" ، قال الحافظ ابن حجر: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.^(٥)

٤ - مثاله:

ما أخرجه الترمذى من طريق حَكِيمُ الْأَثْرَمَ عن أَبِي ثَمِيمَةَ الْهَجَجِيِّ عن أَبِي هَرِيرَةَ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: من أتى حائضاً أو امرأةً في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد، ثم قال الترمذى بعد إخراجه: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي ثمima

^(١) انظر علوم الحديث، معرفة الموضوع: ٨٩. ^(٢) في معرفة علوم الحديث: ٧١. ^(٣) معرفة علوم الحديث: ٧١.

^(٤) معرفة علوم الحديث: ٧١. ^(٥) انظر تدريب الرواوى: ١٨١/١.

الحجيمي عن أبي هريرة، ثم قال: وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ^(١) هذا الحديث من قِبَلِ إسناده،^(٢) قلت: لأن في إسناده حكيمًا الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب": فيه لِيْنٌ.

٥- حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوعة؛ فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعيتها - بشرطين:

- أ- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.
- ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني تجوز روايتها في مثل الموعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، ومن روى عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مَهْدِي وأحمد بن حنبل.^(٣)
وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك؛ لئلا تخزم بنسبة ذلك الحديث للرسول، وأنت تعرف ضعفه.

٦- حكم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحتها الحافظ ابن حجر،^(٤) وهي:

- أ- أن يكون الضعف غير شديد.
- ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.
- ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

^(١) أي البخاري. ^(٢) الترمذى مع شرحه: ٤١٩/١. ^(٣) انظر علوم الحديث: ٩٩، والكتفایة: ١٣٣، باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال. ^(٤) انظر تدريب الراوى: ٢٩٨/١، وفتح المغيث: ٢٦٨/١.

٧- أشهر المصنفات التي هي مَظنةً الضعيف:

- أ- الكتب التي صُنفت في بيان الضعفاء، كـ"كتاب الضعفاء" لابن حبان، وـ"كتاب ميزان الاعتدال" للذهبي، فإن مؤلفيها يذكرون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.
- ب- الكتب التي صُنفت في أنواع من الضعيف خاصة، مثل كتب المراسيل والعلل والمُدرج، وغيرها كـ"كتاب المراسيل" لأبي داود، وـ"كتاب العلل" للدارقطني.

المقصد الثاني

المردود بسبب سَقْطِ من الإسناد

١- المراد بالسَّقْطِ من الإسناد:

المراد بالسَّقْطِ من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمداً من بعض الرواية أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثناءه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً.

٢- أنواع السَّقْطِ:

يتنوع السَّقْطِ من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما:

- أ- **سَقْطٌ ظاهرٌ**: وهذا النوع من السَّقْطِ يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السَّقْطِ من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، إما لأنه لم يُدرك عَصْرَه، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به - وليس له منه إجازة ولا وجادة - لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواية؛ لأنَّه يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك.

إجازة: إذن بالرواية، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتقي به، كأن يقول الشيخ أحياناً: أجزت رواية مسموعاتي لأهل زمانِي. والوجادة - بكسر الواو -: أن يجد الراوي كتاباً لشيخ من الشيوخ يعرف خطه، فيروي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ، وسيأتي تفصيل بحث الإجازة والوجادة في باب طرق التحمل وصيغ الأداء.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا، وهذه الأسماء هي:

- المعلق.
- المرسل.
- المعضل.
- المنقطع.

ب- **سقوط حَقِي**: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحاذق المطلعون على طرق الحديث وعمل الأسانيد، وله تسميتان، وهما:

- المُدَلَّس.
- المُرْسَلُ الحَقِي.

وإليك بحث هذه المسميات الستة مفصلاً على التوالي.

أ- أنواع السقط الظاهر

١- المعلق

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "عَلَقَ الشيءَ بِالشيءِ" أي ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وسمي هذا السندي معلقاً بسبب اتصاله من الجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

ب- اصطلاحاً: ما حُذف من مبدأ إسناده راوٌ فأكثر على التوالي.^(١)

^(١) علوم الحديث: ٢٤.

٢- شرح التعريف:

ومبدأ السند هو طرفه الأدنى الذي من جهتنا، وهو شيخ المؤلف، ويسمى أول السند أيضاً، وسيجيء مبدأ السند؛ لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

٣- من صوره:

- أ- أن يحذف جميع الإسناد ثم يقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ: كذا.
- ب- ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعى.^(١)

٤- مثاله:

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يُذَكَّر في الفَحْذِ: "وقال أبو موسى: غَطَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْبَتِيهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانَ"^(٢) فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري رض.

٥- حكمه:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك الراوي المذوف.

٦- حكم المعلقات في الصحيحين:

هذا الحكم - وهو أن المعلق مردود - هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق في كتاب التزمنت صحته - كالصحيحين - فهذا له حكم خاص، قد مر بنا في بحث الصحيح،^(٣) ولا بأس بالتذكير به هنا، وهو أنَّ:

- أ- ما ذُكر بصيغة الجزم: كـ "قال" وـ "ذَكَرَ" وـ "حَكَى" فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

^(١) شرح النخبة: ٤٢. ^(٢) البخاري، كتاب الصلاة: ١١. ^(٣) في الفقرة: ٩٠. وهي "ما هو المحكوم بصحته مما رووا الشيوخان؟"

بـ - وما ذُكِرَ بصيغة التمريض: كـ "قِيلٌ" و"ذُكِرٌ" و"حُكِيَّ" فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعف، لكن ليس فيه حديث واهٌ لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح،^(١) وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليق به.^(٢)

٢ - المرسل

١ - تعريفه:

أـ - لغة: هو اسم مفعول من "أَرْسَلَ" بمعنى أطلق، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف.

بـ - اصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابع.^(٣)

٢ - شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد التابع والذى بعد التابع هو الصحابي، وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

٣ - صورته:

وصورته أن يقول التابعـ - سواء كان صغيراً أو كبيراً - : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدثين.

٤ - مثاله:

ما أخرجه مسلم في صحيحه في "كتاب البيوع" قال: "حدثني محمد بن رافع حدثنا حُجَّيْنٌ حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن

^(١) علوم الحديث: ٢٤. قد بحث العلماء في المعلقات التي في "صحيح البخاري"، وذكروا أسانيدها المتصلة، وأحسن من جمع ذلك هو الحافظ ابن حجر في كتاب سماه "تغليق التعليق".^(٢) نزهة النظر: ٤٣، والتابعـ هو من لقى الصحابي مسلماً ومات على الإسلام.

بيع المُزَانَة^(١)".

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي ﷺ بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعى، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعى مثلا.

٥- المرسل عند الفقهاء والأصوليين:

ما ذكرته من صورة المرسل هو المرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك، فعندهم أن كل منقطع مرسل على أيّ وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الخطيب أيضا.

٦- حكمه:

المرسل في الأصل ضعيف مردود؛ لفقده شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السنن، وللجهل بحال الرواوى المذوف؛ لاحتمال أن يكون المذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل والاحتجاج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع مختلف عن أيّ انقطاع آخر في السنن؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا يضر عدم معرفتهم.

وتحمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ- ضعيف مردود، وهذا عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء، وحججة هؤلاء هو الجهل بحال الرواوى المذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب- صحيح يُحتاجُ به، وهذا عند الأئمة الثلاثة - أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعى الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

^(١) مسلم، كتاب البيوع، باب التحرير بيع الرطب بالتمر في العرايا: ٣/١١٦٨، رقم الحديث ٥٩).

ج- قبوله بشروط أي يَصِحُّ بشرط، وهذا عند الشافعى وبعض أهل العلم، وهذه الشروط أربعة: ثلاثة في الرأوى المُرْسَل، وواحد في الحديث المُرْسَل، وإليك هذه الشروط:

- ١- أن يكون المُرْسَل من كبار التابعين.
- ٢- وإذا سُمِّي من أرسل عنه سُمِّي ثقة أي إذا سُئل عن اسم الرأوى الذي حذفه، فإنه يذكر اسم شخص ثقة.

٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه أي أن الرأوى المُرْسَل ضابط تمام الضبط بحيث إذا شاركه الرواية يوافقونه على روايته.

- ٤- وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:
 - أ- أن يُروَى الحديث من وجه آخر مُسْنَداً.
 - ب- أو يُروَى من وجه آخر مرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المُرْسَل الأول.

ج- أو يُوافق قول صحابي.

د- أو يُفتَّي بمقتضاه أكثر أهل العلم.^(١)

في إذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مخرج المُرْسَل وما عَضَدَه، وأنهما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

هذا ويمكن توضيح هذه الأمور التي ينبغي أن ينضم واحد منها إلى الشروط الثلاثة السابقة بما يلي:

- أ- حديث مُرْسَل + حديث مسند = صحيح
- ب- حديث مُرْسَل + حديث مُرْسَل = صحيح

^(١) انظر الرسالة للإمام الشافعى: ٤٦١.

ج- حديث مرسل + قول صحابي = صحيح

د- حديث مرسل + فتوى أكثر العلماء = صحيح

٧- مَرْسَلُ الصَّحَابِيِّ:

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه أو تأثر إسلامه أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما.

٨- حَكْمُ مَرْسَلِ الصَّحَابِيِّ:

القول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتاج به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رروا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا وقالوا: قال رسول الله ﷺ، فالالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر، كما تقدم.
وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

٩- أَشْهَرُ الْمُصنَّفَاتِ فِيهِ:

أ- "المراسيل" لأبي داود.

ب- "المراسيل" لابن أبي حاتم.

ج- "جامع التحصيل لأحكام المراسيل" للعلائي.^(١)

٣- المُعْضَل

١- تعریفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَعْضَلَه" بمعنى أعياه.

^(١) الرسالة المستطرفة: ٨٥، والعلائي هو الحافظ الحقن صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، ولد بدمشق سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في القدس سنة ٧٦١ هـ.

بـ- اصطلاحاً: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.^(١)

٢- مثاله:

ما رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" بسنده إلى القعبي عن مالك أنه بلغه أن أبي هريرة

قال: قال رسول الله ﷺ: للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلّف من العمل إلا ما

يطيق، قال الحاكم: هذا مُعْضَل عن مالك، أعضله هكذا في "الموطأ".^(٢)

فهذا الحديث معرض؛ لأنّه سقط منه اثنان متواлиان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط

منه اثنان متواлиان من روایة الحديث خارج الموطأ هكذا: عن مالك عن محمد بن عجلان عن

أبيه عن أبي هريرة.^(٣)

٣- حكمه:

المعرض حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع^(٤) وذلك لكثره المذوقين من

الإسناد، وهذا الحكم على المعرض بإجماع العلماء.

٤- اجتماعه مع بعض صور المعلق:

إن بين المعرض وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه.

أـ- فيجتمع المعرض مع المعلق في صورة واحدة، وهي:

إذا حُذف من مبدأ إسناده راوياً متوالياً، فهو معرض ومعلق في آن واحد.

بـ- ويفارقه في صورتين:

١ـ- إذا حُذف من وسط الإسناد راوياً متوالياً فهو معرض، وليس معلقاً.

٢ـ- إذا حُذف من مبدأ الإسناد راوياً فقط فهو معلقاً، وليس معرض.

^(١) علوم الحديث: ٥٩، والنخبة: ٤٤. ^(٢) معرفة علوم الحديث: ٤٦. ^(٣) المصدر السابق: ٤٧.

^(٤) انظر الكفاية: ٢١، والتدريب: ١/٢٩٥.

٥- من مظان المضل:

قال السيوطي^(١): من مظان المضل والمنقطع والمرسل:

- أ- "كتاب السنن" لسعيد بن منصور.
- ب- مؤلفات ابن أبي الدنيا.

٤- المنقطع

١- تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم فاعل من "الانقطاع"، ضد الاتصال.
- ب- اصطلاحاً: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.^(٢)

٢- شرح التعريف:

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه - على هذا - المرسل والمعلق والمضل، لكن علماء المصطلح المتأخرین خصوا المنقطع بعالم تنتطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب، ولذلك قال النووي: وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابع عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.^(٣)

٣- المنقطع عند المتأخرین من أهل الحديث:

هو ما لم يتصل إسناده بما لا يشمله اسم المرسل أو المعلق أو المضل، فكأن المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السنن ما عدا صوراً ثلاثة من صور الانقطاع، وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متاليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.^(٤)

^(١) تدريب الراوي: ٢١٤/١. ^(٢) التقریب مع التدريب، النوع العاشر: المنقطع: ٢٠٧/١.

^(٣) التقریب مع التدريب: ٢٠٨/١. ^(٤) النخبة وشرحها له: ٤٤.

ثم إنه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإسناد، وقد يكون في أكثر من مكان واحد،
كأن يكون الانقطاع في مكانين أو ثلاثة مثلاً.

٤ - مثاله:

ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيغ عن حذيفة مرفوعاً: إن وليتهموها أبابكر ... فقوى أمين.^(١)

فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه، وهو "شريك"، سقط من بين الثوري وأبي إسحاق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحاق.

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلق ولا المعرض، فهو منقطع.

- ٥ - حکمه:

المنقطع ضعيف بإجماع العلماء؛ لفقده شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللهجهل بحال الراوي المذوف.

بـ- أنواع السقط الخفي

١ - المُدَلِّس

١ - تعريف التدليس:

أ- لغة: المدلّس اسم مفعول من "التدليس"، والتدليس في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من الدّلس، وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس،^(٢) فكأن المدلّس لغطيته على الواقع على الحديث أظلم أمره، فصار الحديث مُدلّسا.

^(١) أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث": ٣٦، وأخرجه أحمد والبزار والطبراني في "الأوسط" (معناه، انظر بجمع الزوائد: ١٧٦/٥). ^(٢) القاموس: ٢٢٤/٢.

بـ- اصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.^(١)

٢- شرح التعريف:

أي أن يستر المدلس العيب الذي في الإسناد، وهو الانقطاع في السندي، فيسقط المدلس شيخه ويروي عن شيخ شيخه، ويحتال في إخفاء هذا الإسقاط، ويعتبر ظاهر الإسناد بأن يوهم الذي يراه بأنه متصل لا سقط فيه.

٣- أقسام التدليس:

للتدليس قسمان رئيسيان، هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

٤- تدليس الإسناد:

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة، وساختار أصحها وأدقها - في نظري - وهو تعريف الإمامين أبي أحمد بن عمرو البزار وأبي الحسن بن القطان، وهذا التعريف هو:

أـ- **تعريفه:** أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.^(٢)

بـ- **شرح التعريف:** ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسقط ذلك الشيخ ويرويه عن الشيخ الأول بلفظ محتمل للسماع وغيره، كـ "قال" أو "عن"؛ ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: "سمعت" أو "حدثني" حتى لا يصير كذلك، ثم قد يكون الذي أسقطه واحداً أو أكثر.

^(١) بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن بن القطان. ^(٢) شرح ألفية للعرافي له: ١٨٠/١ نقل عن البزار وأبي الحسن بن القطان بتصرف يسير.

ج- الفرق بينه وبين الإرسال الخفي: قال أبو الحسن بن القطان بعد ذكره للتعريف السابق: والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روایته عمن لم يسمع منه، وإيضاح ذلك أن كلا من المدلس والمرسل إرسالا خفيا يروي عن شيخ شيئاً لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، لكن المدلس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلسها، على حين أن المرسل إرسالا خفيا لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً، لا الأحاديث التي أرسلها ولا غيرها لكنه عاصره أو لقيه.

د- مثاله: ما أخرجه الحاكم^(١) بسنده إلى علي بن خشّرم قال: قال لنا ابن عبيña: عن الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، ولا من سمعه من الزهرى، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، ففي هذا المثال أُسقط ابن عبيña اثنين بينه وبين الزهرى.

٥- تدليس التسوية:

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد.

أ- تعريفه: هو رواية الراوى عن شيخه، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. وصورة ذلك: أن يروي الراوى حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأولى، فيُسْقط الضعيف الذي في السنن، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيُسَوِّي الإسناد كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الثقة الأولى قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السنن كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد.

^(١) في معرفة علوم الحديث: ١٣٠.

ب- أشهر من كان يفعلهما:

١- بقية بن الوليد، قال أبو مسْهُر: أحاديث بقية ليست نَقِيَّة، فكُن منها على تَقْيَّة.^(١)

٢- الوليد بن مسلم.

ج- **مثال:** ما رواه ابن أبي حاتم في "العلل" قال: سمعت أبي - وذَكَرَ الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية: حدثني أبو وهب الأُسدي عن نافع عن ابن عمر ^{رضي الله عنهما} حديث: "لا تَحْمِدُوا إِسْلَامَ الْمَرْءِ حَتَّى تَعْرَفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ" - قال أبي: هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو (ثقة) عن إسحاق بن أبي فروة (ضعيف) عن نافع (ثقة) عن ابن عمر ^{رضي الله عنهما} عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أُسدي، فكناه بقية ونسبه إلى ابن أسد؛ كي لا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يُهتَدَى له.^(٢)

٦- تدلّيس الشيوخ:

أ- **تعريف:** هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فُيسمّيه أو يكتنّيه أو ينسبُهُ أو يصفه بما لا يُعرفُ به؛ كي لا يُعرَف.^(٣)

ب- **مثال:** قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

٧- شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي المدلّس عن شيخ حديثاً سمعه منه، يعني لا يوجد إسقاط ولا حذف في تدلّيس الشيوخ، لكن يوجد تمويه وتغطية لاسم الشيخ أو كنيته أو نسبته أو صفتة. وتوسيع ذلك أن يكون:

^(١) ميزان الاعتدال: ٣٣٢/١. ^(٢) شرح الألفية للعراقي: ١٩٠/١، والتدريب: ٢٢٥/١. ^(٣) علوم الحديث: ٦٦.

- ١- اسم الشيخ محمود بن أحمد الطحان.
- ٢- وكنيته أبو حفص.
- ٣- ونسبته الطحان.

٤- ومن صفاته أن لحيته بيضاء.

فياي المدلس فيقول: حدثني:

- ١- ابن أحمد
- ٢- أو أبو سهيل
- ٣- أو محمود الحلبي
- ٤- أو ذو اللحية البيضاء

فهذه الأمور تنطبق على الشيخ، وذلك لأنه:

- ١- بالنسبة للاسم هو ابن أحمد حقيقة.
- ٢- وبالنسبة للكنية فهو أبو سهيل؛ لأن سهيلاً ابن من أبنائه.
- ٣- وبالنسبة للنسبية فهو حلبي؛ لأنه من مدينة حلب.
- ٤- وبالنسبة لصفته فهو ذو لحية بيضاء حقيقة.

ولكن الشيخ لا يعرف بين الناس بهذه الأسماء، فتسميتها بما نوع من الإخفاء والتاليس لاسم الشيخ، وهذا هو الذي يريده المدلس يصفه بما لا يعرفه به؛ كي لا يعرف، وذلك لوجود عيب فيه كضعف أو صغر سن أو غير ذلك.

٨- حكم التاليس:

- أ- أما تاليس الإسناد فمكروه جداً، ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذما له، فقال فيه أقوالاً، منها: "التاليس أخو الكذب".

بـ- وأما تدليس التسوية فهو أشد كراهة منه، حتى قال العراقي: إنه قادح فيمن تَعْمَدَ فعله.

جـ- وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يُسقط أحداً، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتغيير طريق معرفته على السامع، وتحتفل الحال في كراحته بحسب الغرض الحامل عليه.

٩- الأغراض الحاملة على التدليس:

أـ- الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ أربعة، هي:

١- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة.

٢- تأخر وفاة الشيخ بحيث شارك الطالب في السماع منه جماعة جاؤوا بعد هذا الطالب.

٣- صغر سن الشيخ بحيث يكون أصغر من الراوي عنه.

٤- كثرة الرواية عن الشيخ، فلا يحب الإكثار من ذكر اسم شيخه على صورة واحدة.

بـ- الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة، وهي:

١- توهيم علوّ الإسناد أي أن يوهم الناس أن إسناده عاليٌ.

٢- فوّات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

والأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ.

١٠- أسباب ذم المدلس:

ثلاثة، وهي:

أـ- إيهامه السماع من لم يسمع عنه.

ب- عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

ج- علمه بأنه لو ذكر الذي دلس عنه لم يكن مريضا. ^(١)

١١- حكم رواية المدلس:

اختلاف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال، أشهرها قولان، وهما:

أ- رد رواية المدلس مطلقا وإن بين السمع؛ لأن التدليس نفسه جرح (وهذا القول غير معتمد).

ب- التفصيل (وهو القول الصحيح):

١- إن صرخ بالسماع قبلت روایته، أي إن قال: "سمعت" أو نحوها قبل حدیثه.

٢- وإن لم يصرخ بالسماع لم تقبل روایته، أي إن قال: "عن" ونحوها لم يقبل ^(٢) حدیثه.

١٢- بم يعرف التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين، هما:

أ- إخبار المدلس نفسه - إذا سُئل - أنه دَلَّس، كما جرى لابن عيينة.

ب- نصُّ إمام من أئمة هذا الشأن، بناء على معرفته ذلك من البحث والتبصر.

١٣- أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين كثيرة، أشهرها:

أ- ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادي، واحد في أسماء المدلسين، واسمه "التبين لأسماء المدلسين" ^(٣) والآخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس. ^(٤)

ب- "التبين لأسماء المدلسين" لبرهان الدين بن الحلي (وقد طبعت هذه الرسالة).

ج- "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" للحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضاً).

^(١) راجع الكفاية: ٣٥٨. ^(٢) علوم الحديث: ٦٧. ^(٣) الكفاية: ٣٦١. ^(٤) الكفاية: ٣٥٧

٢ - المُرْسَلُ الْخَفِيُّ

١ - تعريفه:

- أ- لغة: المرسل لغة اسم مفعول من "الإرسال" بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله، والخفي: ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.
- ب- اصطلاحاً: أن يُروي عنمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ"قال".^(١)

٢ - مثاله:

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس^(٢) فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في "الأطراف".

٣ - بم يعرف الإرسال الخفي؟

يُعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة، وهي:

- أ- نَصٌّ بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه مطلقاً.
- ب- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئاً.
- ج- بحث الحديث من وجہ آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روی عنه، وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء؛ لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد".

٤ - حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

^(١) شرح ألفية العراقي له: ١٨٠ / ١ نقلًا عن "بيان الوهم والإيهام" لأبي الحسن بن القطان.

^(٢) ابن ماجه، كتاب الجهاد: ٩٢٥ / ٢، رقم الحديث: ٢٧٦٩.

٥- أشهر المصنفات فيه:

"كتاب التفصيل لمبهم المراسيل" للخطيب البغدادي.

ملحقات الحديث المنقطع

المعنون والمؤنن

١- تمهيد:

لقد انتهت أنواع المردود الستة التي سبب ردها سقوط من الإسناد، لكن لما كان المعنون والمؤنن مختلفاً فيما، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل؟؛ لذا رأيت إلحاقةهما بأنواع المردود بسبب سقوط من الإسناد.

٢- تعريف المعنون:

أ- لغة: المعنون اسم مفعول من "عَنْ" بمعنى قال: "عَنْ، عَنْ".

ب- اصطلاحاً: قول الراوي: "فلان عن فلان".^(١)

٣- مثاله:

ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أسماء بن زيد عن عثمان بن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على مَيَامِنِ الصفوف.^(٢)

٤- هل هو من المتصل أو المنقطع؟

اختلف العلماء فيه على قولين:

أ- قيل: إنه منقطع حتى يتبين اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

^(١) علوم الحديث: ٦١. ^(٢) ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ١/٣٢١، رقم الحديث: ١٠٠٥ بلفظه.

بـ- والقول الصحيح الذي عليه العمل، و قاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها، و اختلفوا في اشتراط ما عداهما، أما الشيطان اللذان اتفقا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم الاكتفاء بهما - فهما:

١- أن لا يكون المعنون مدلّسا.

٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً، أي لقاء المعنون بمن عَنْعَنَ عنه.
وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

١- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والحققين.

٢- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني.

٥- تعريف المؤنن:

أـ- لغة: اسم مفعول من "أنّ" بمعنى قال: "أن، أن".

بـ- اصطلاحاً: هو قول الراوي: "حدثنا فلان أن فلانا قال..."

٦- حكم المؤنن:

أـ- قال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يتبيّن اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

بـ- وقال الجمهور: "أنّ" كـ "عَنْ" ومطلقه محمول على الاتصال والسماع بالشروط المتقدمة، أي أن المؤنن كالمعنى في الحكم وبالشروط نفسها المذكورة في نوع المعنون.

المقصد الثالث

المردود بسبب طعن في الراوي

١- المراد بالطعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي جرمه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه.

٢- أسباب الطعن في الراوي:

أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

أ- أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

- ١- الكذب.
- ٢- التهمة بالكذب.
- ٣- الفسق.
- ٤- البدعة.
- ٥- الجهالة (أي جهالة العين).

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

- ١- فُحْشُ الغلط.
- ٢- سوء الحفظ.
- ٣- الغفلة.
- ٤- كثرة الأوهام.
- ٥- مخالفة الثقات.

وسأذكر أنواع الحديث المردود بكل سبب من هذه الأسباب على التوالي مبتدئاً بالسبب الأشد طعناً، وهو الكذب.

١- الموضوع

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى الموضوع.

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "وَضَعَ الشَّيْءَ" أي حَطَّهُ، سُمي بذلك؛ لأن خطاط رتبته.

ب- اصطلاحاً: هو الكذب المُخْتَلَقُ المصنوع النسوب إلى رسول الله ﷺ.^(١)

٢- رتبته:

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعده قسماً مستقلاً، وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة.

٣- حكم روایته:

أجمع العلماء على أنه لا تخل روایته لأحد علِمَ حاله في أي معنٍ كان إلا مع بيان وضعه؛

ل الحديث مسلم: مَنْ حَدَّثَ عَنِ بَحْدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ.^(٢)

٤- طرق الوضاعين في صياغة الحديث:

للوضاعين في صياغة الحديث طريقان:

أ- إما أن يُنشئ الوضاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً ويرويه.

ب- وإما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم، ويضع له إسناداً.

٥- كيف يُعرف الحديث الموضوع؟

يعرف الحديث الموضوع من دون النظر في إسناده بأمور، منها:

أ- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث

فضائل سور القرآن سورة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

^(١) تدريب الراوي: ١/٢٧٤. ^(٢) مقدمة مسلم بشرح النووي: ١/٦٢، ومعنى يرى أي يظن.

- ب- أو ما يَتَنَزَّلُ منزلة إقراره: كأنْ يُحَدِّثَ عن شيخ ، فَيُسَأَّلَ عن مولده هو، فيذكر تاريخاً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يُعرَفُ ذلك الحديث إلا عنده.
- ج- أو قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت.
- د- أو قرينة في المَرْوِيِّ: مثل كون الحديث ركيك اللفظ أو مخالفًا للحسن أو مخالفًا لصريح القرآن.

٦- دواعي الوضع وأصناف الوضاعين:

- لوضع الحديث دواعي كثيرة تدعوا الوضاع لوضعه، فمن أبرزها ما يلي:
- أ- التقرب إلى الله تعالى: بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قيلت موضوعاً لهم ثقة بهم، ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد روى ابن حبان في "الضعفاء" عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرعب الناس.^(١)
- ب- الانتصار للمذهب: لا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: على خير البشر، من شَكَّ فيه كفر.
- ج- الطعن في الإسلام: وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطعوا أن يكيدوا للإسلام جهاراً، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، فقد روَى عن حُمَيْدٍ عن أنسٍ مرفوعاً: أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله^(٢) ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث، والله الحمد والمنة.

^(١) تدريب الراوي: ٢٨٣/١. ^(٢) المصدر السابق: ٢٨٤/١

د- التَّرَفُّلُ إِلَى الْحَكَامِ: أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم النَّخْعَنِي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التَّوَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: لا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفِّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ فزادَ كَلْمَةً "أَوْ جَنَاحٍ" لِأَجْلِ الْمَهْدِيِّ، فعرفَ الْمَهْدِيُّ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِذِبْحِ الْحَمَّامِ، وَقَالَ: أَنَا حَمِلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ وَطَرَدَ هَذَا الوضاعَ الْمُتَرَلِّفَ وَعَامَلَهُ بِعَكْسِ قَصْدِهِ.

ـ التَّكْسِبُ وَطَلَبُ الرِّزْقِ: كبعض الْقُصَاصِ الَّذِينَ يَتَكَبَّسُونَ بِالْتَّحْدِثِ إِلَى النَّاسِ، فَيُورِدُونَ بَعْضَ الْقَصَصِ الْمُسْلِمَةِ وَالْعَجِيْبَةِ حَتَّى يَسْتَمِعُ إِلَيْهِمُ النَّاسُ وَيَعْطُوْهُمْ كَأَبِي سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ.

ـ قَصْدُ الشَّهْرَةِ: وَذَلِكَ بِإِيْرَادِ الْأَحَادِيثِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ شَيْوخِ الْحَدِيثِ، فَيَقْلِبُونَ سَنَدَ الْحَدِيثِ؛ لِيُسْتَغْرِبَ فِي رَغْبَةِ سَمَاعِهِمْ، كَابِنُ أَبِي دَحْيَةِ وَحَمَادِ التَّصِّبِيِّ.^(١)

٧- مذاهب الْكَرَامَيَّةِ في وضعِ الْحَدِيثِ:

زعمت فرقـة من المبتـدةـة - سـمـوا بالكرـامـيـة - جـواـز وضع الأـحدـيـثـ في بـابـ التـرغـيـبـ والـترـهـيـبـ فـقـطـ، وـاستـدـلـواـ عـلـىـ ذـلـكـ بـمـاـ روـيـ فيـ بـعـضـ طـرـقـ حـدـيـثـ: مـنـ كـذـبـ عـلـىـ مـتـعـمـداـ مـنـ زـيـادـةـ جـمـلةـ "لـيـضـلـ النـاسـ"، وـلـكـنـ هـذـهـ الزـيـادـةـ لـمـ تـتـبـتـ عـنـ حـفـاظـ الـحـدـيـثـ.

وـقـالـ بـعـضـهـمـ: "نـحنـ نـكـذـبـ لـهـ لـاـ عـلـيـهـ" وـهـذـاـ اـسـتـدـلـالـ فيـ غـاـيـةـ السـخـفـ؛ فـإـنـ النـبـيـ ﷺ لـاـ يـحـتـاجـ شـرـعـهـ إـلـىـ كـذـابـينـ لـيـرـوـجـوهـ.

وـهـذـاـ الزـعـمـ خـالـفـ إـجـمـاعـ الـمـسـلـمـيـنـ، حـتـىـ بـالـغـ الشـيـخـ أـبـوـ مـحـمـدـ الـجـوـيـنـ، فـحـزـمـ بـتـكـفـيرـ وـاضـعـ الـحـدـيـثـ.

^(١) تدريب الراوي: ٢٨٦/١

٨- خطأ بعض المفسرين في ذكر بعض الأحاديث الموضعية في تفاسيرهم:

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضعية في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين:

- أ- الشعبي.
- ب- الواحدي.
- ج- الرمخشري.
- د- البيضاوي.
- هـ- الشوكاني.

٩- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن، لكنه متواهل في الحكم على الحديث بالوضع؛ لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

ب- "اللائى المصنوعة في الأحاديث الموضعية" للسيوطى، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعقيب عليه وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

ج- "تنزية الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضعية" لابن عراق الكنائى، وهو تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

٢- المتروك

إذا كان سبب الطعن في الرواية هو التهمة بالكذب - وهو السبب الثاني - سمى حدشه المتروك.

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "الترُك" وتسمى العرب البيضاء بعد أن يخرج منها الفرج:

الetrok: هذا النوع ذكره حافظ ابن حجر في "النخبة"، ولم يذكر قبله ابن الصلاح ولا النووي.

"الترِيكة" أي متروكة لافائدة منها.^(١)

بـ- اصطلاحاً: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.^(٢)

٢- أسباب اهانة الرواية بالكذب أحد أمرتين، وهما:

- أـ- أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة.
- بـ- أن يُعرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوى.

٣- مثاله:

حديث عمرو بن شِمْر الجعفري الكوفي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: كان النبي ﷺ يقنت في الفجر، ويكتير يوم عرفة من صلاة العدّاة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شِمْر: متروك الحديث.^(٣)

٤- رتبته:

مر بنا أن شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر.^(٤)

٣- المنكر

إذا كان سبب الطعن في الرواية فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق - وهو السبب الثالث والرابع والخامس - فحديثه يسمى المنكر.

لقواعد المعلومة: هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموعة نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة "الأصل براءة الذمة".

^(١) انظر القاموس: ٣٠٦/٣. ^(٢) نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر: ٤٧.

^(٣) ميزان الاعتدال: ٢٦٨/٣. ^(٤) انظر التدريب: ٢٩٥/١، والنخبة وشرحها: ٤٦ وما بعدها.

١ - تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار.
- ب- اصطلاحاً: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها تعريفان، وهما:
- ١- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحشَّ غلطُه أو كثُرت غفلته أو ظهر فسقه.
- وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره.^(١)
- ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال:
- ومنكر الفرد به راوٍ غداً تعدله لا يحمل التفرداً
- ٢- هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول، وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

٢ - الفرق بينه وبين الشاذ:

- أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لما رواه من هو أولى منه.
- ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.
- فِيُعْلَمُ من هذا أنهما يشتراكان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف، قال ابن حجر: وقد غفل من سُوَّى بينهما.^(٢)

٣ - مثاله:

- أ- مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائي وابن ماجه من روایة أبي زُكَيْرَ يحيى بن محمد

المقبول: المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن (أي العدل التام الضبط، أو العدل الذي خف ضبطه).

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٤٧. ^(٢) انظر النخبة وشرحها: ٣٧، ويعني بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر في "علوم الحديث": ٨٠؛ إذ قال: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ؛ فإنه بمعناه.

ابن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً كلوا البَلْح بالتمر؛ فإن

ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان.^(١)

قال النسائي: هذا حديث منكر، تفرد به أبو زُكْرَؤْنَهُ وهو شيخ صالح، أخرجه له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرّده.^(٢)

بـ - مثال للتعریف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العizar بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة.

قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.^(٣)

٤ - رتبته:

يتبيّن من تعريفني المنكر المذكورين آنفاً أن المنكر من أنواع الضعيف جداً؛ لأنه إما روايه ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما روايه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد؛ لذلك مر بنا في بحث "المتروك" أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

٤ - المعروف

١ - تعريفه:

أـ - لغة: هو اسم مفعول من "عَرَفَ".

بـ - اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف،^(٤) فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر،

المعروف: لم يُذكر المعروف هنا؛ لأنه من أنواع المردود، وإنما ذُكر هنا مناسبة قسيمه المنكر، هذا والمعروف من أقسام المقبول الذي يحتاج به، كما هو معروف.

^(١) رواه ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب أكل البَلْح بالتمر: ١١٠٥/٢، رقم الحديث (٣٣٣٠). ^(٢) التدريب: ٢٤٠/١. ^(٣) المصدر السابق. ^(٤) نخبة الفكر مع شرحها: ٣٧.

أو بعبير أدق: هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمد الحافظ ابن حجر.

٢- مثاله:

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر، وهو من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة لكن من طريق الثقات الذين رواه موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما، وليس من كلام النبي ﷺ، وهو عكس رواية حبيب الذي رواه مرفوعا؛ لأن ابن أبي حاتم قال - بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع -: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا، وهو المعروف.

٥- الشاذ والمحفوظ

١- تعريف الشاذ:

أ- لغة: اسم فاعل من "شد" بمعنى انفرد، فالشاذ معناه: المنفرد عن الجمهرة.

ب- اصطلاحا: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.^(١)

٢- شرح التعريف:

المقبول: هو العدل الذي تَمَّ ضبطه، أو العدل الذي خَفَّ ضبطه، والذي هو أولى منه هو الراوي الذي يكون أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات. هذا وقد اختلف العلماء في تعريفه على أقوال متعددة، لكن هذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر، وقال: إنه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.^(٢)

٣- أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السنن، كما يقع في المتن أيضاً.

أ- مثال الشذوذ في السنن: ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة

^(١) انظر النخبة مع شرحها: ٣٧. ^(٢) انظر النخبة وشرحها: ٣٧.

عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس: أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه،^(١) وتتابع ابن عيينة على وصله ابن جرير وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس رحمه الله.

ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم روایة من هم أكثر عدداً منه.

بـ - مثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الْفَجْرَ فَلِيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ**^(٢) قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكبير في هذا؛ فإن الناس إنما رواوه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بـ هذا اللفظ.

٤ - المحفوظ:

هذا، ويقابل الشاذ المحفوظ، وهو:

ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

ومثاله: هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ لكن من طريق الأوثق.

٥ - حكم الشاذ والمحفوظ:

من المعلوم أن الشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

^(١) رواه أبو داود، كتاب الفرائض، رقم الحديث: ٢٩٠٥ بمعناه. ^(٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ١٢٦١ بمعناه، ورواه الترمذى، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٤٢٠ بلفظه.

٦ - المعلل

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو "الوهم"، فحديثه يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَعْلَهُ" بكذا فهو "مُعلّل"، وهو القياس الصرفي المشهور، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ"المعلل" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن المحدثين من عبر عنه بـ"المعلول"، وهو ضعيف مردود عند أهل العربية واللغة.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.^(١)

٢ - تعريف العلة:

هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث،^(٢) فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والخفاء.

ب- القدح في صحة الحديث.

فإن احتل واحد منهما - كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة - فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

٣ - قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلة في اصطلاح المحدثين، لكن

المعلل: لأن المعلل اسم مفعول من "عَلَّهَ" بمعنى ألهاه، ومنه: تعليل الأم ولدها.

وهو ضعيف: لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول، وانظر علوم الحديث: ٨١.

^(١) علوم الحديث: ٩٠. ^(٢) المصدر السابق.

قد يطلقون العلة أحياناً على أيّ طعن موجه للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً:

أ- فمن النوع الأول التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك، حتى

لقد سمى الترمذى النسخ علة.

ب- ومن النوع الثاني التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة،

وبناء على ذلك قال بعضهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيح معلل.

٤- جلالته ودقته ومن يتمكن منه:

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدتها؛ لأنّه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية

التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ

والخبرة والفهم الثاقب، وهذا لم يُخضِّنْ غماره إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد

والبخاري وأبي حاتم والدارقطني.

٥- إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً؛ لأنّ الحديث الضعيف لا يحتاج إلى

البحث عن عللها؛ إذ إنه مردود لا يعمل به.

٦- بِمَ يَسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَلَةِ؟

يستعان على إدراك العلة بأمور، منها:

أ- تفرد الراوي.

ب- مخالفة غيره له.

ج- قرائن أخرى تتضمّن إلى ما تقدم في الفقرتين (أ و ب).

هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث، إما بكشف إرسال في

حديث رواه موصولاً، وإما بكشف وقف في حديث رواه مرفوعاً، وإما بكشف إدخاله حديثاً

في الحديث، أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحة الحديث.

٧- ما هو الطريق إلى معرفة المَعْلُل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

٨- أين تقع العلة؟

- أ- تقع في الإسناد - وهو الأكثر - كالتعليق بالوقف والإرسال.
- ب- وتقع في المتن - وهو الأقل - مثل حديث نفي قراءة البسمة في الصلاة.

٩- هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

- أ- قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعلييل بالإرسال.
- ب- وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً، مثل حديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: "البيعان بالخيار"، فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار" إنما هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح وإن كان في الإسناد علة الغلط؛ لأن كُلّاً من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة، فإن بدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن وإن كان سياق الإسناد خطأ.

١٠- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "كتاب العلل" لابن المديني.
- ب- "علل الحديث" لابن أبي حاتم.
- ج- "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل.
- د- "العلل الكبير" و"العلل الصغير" للترمذى.
- هـ- "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطنى، وهو أجمعها وأوسعها.

٧ - المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات - وهو السبب السابع - فينبع عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: المُدْرَج، والمقلوب، والمزِيد في متصل الأسانيد، والمُضطرب، والمصحّف.

- ١ - فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد أو بدمج موقوف معرفه فيسمى "المُدْرَج".
- ٢ - وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير فيسمى "المقلوب".
- ٣ - وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ فيسمى "المزيد في متصل الأسانيد".
- ٤ - وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براوٍ أو بحصول التداعي في المتن، ولا مر جح فيسمى "المُضطرب".
- ٥ - وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى "المصحّف".^(١)
وإليك تفصيل البحث فيها على التوالي.

١ - المُدْرَج

١ - تعريفه:

أ - لغة: اسم مفعول من "أدرجت الشيء في الشيء" إذا أدخلته فيه وضمنته إياها.

ب - اصطلاحاً: ما غير سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.^(٢)

٢ - أقسامه:

الدرج قسمان: مُدْرَج الإسناد، ومُدْرَج المتن.

أ - مدرج الإسناد.

١ - تعريفه: هو ما غير سياق إسناده.

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٤٨. ^(٢) المصدر السابق.

-٢ من صوره: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، في tieten بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك فيعتبر سياق الإسناد.

-٣ مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: من كثرت صلاته بالليل حسُن وجهه بالنهار،^(١) وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُملي ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رض قال: قال رسول الله ص ... وسكت ليكتب المستلمي، فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقصد بذلك ثابت لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به كذلك.

ب- مدرج المتن:

- ١- تعريفه: ما أُدْخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل.
- ٢- أقسامه ثلاثة، وهي:
 - أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.
 - ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقل من الأول.
 - ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.^(٢)
- ٣- أمثلة له:

أ- مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث، وسببه أن الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث، مثل: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطَن وشَبَابَةَ - فَرَقَهُمَا - عن شعبة عن محمد بن زياد

المستلمي: المستلمي هو الذي يبلغ صوت الحديث إذا كثر الطلاب في الجلس.

^(١) أخرجه ابن ماجه، باب قيام الليل: ٤٢٢/١، رقم الحديث: ١٣٣٣. ^(٢) تدريب الراوي: ٢٧٠/١.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أَسْبِغُوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار،
فقوله: "أسبعوا الوضوء" مُدْرَج من كلام أبي هريرة ﷺ، كما يُيَّنَ في رواية
البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: "أسبعوا
الوضوء؛ فإن أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار".
قال الخطيب: وهم أبو قطٍن وشَبَابَةٌ في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجمُّ
العَفَيْر عنه كرواية آدم.^(١)

ب - مثال لوقع الإدراجه في وسط الحديث حديث عائشة في بدء الوحي: كان النبي ﷺ
يَتَحَنَّثُ في غار حراء - وهو التَّعْبُدُ - الليليات ذوات العدد،^(٢) فقوله: "وهو التَّعْبُد"
مدرج من كلام الزهرى.

ج - مثال لوقع الإدراجه في آخر الحديث حديث أبي هريرة مرفوعاً: للعبد المملوك
أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأمي، لأحببت أن
أموت وأنا مملوك.^(٣)

فقوله: "والذي نفسي بيده ..." من كلام أبي هريرة ﷺ لأنَّه يستحيل أن يصدر ذلك منه ﷺ،
لأنَّه لا يمكن أن يتمنى الرِّقَّ، وأنَّ أمه لم تكن موجودة حتى يَرَها.

٣ - دواعي الإدراجه:

دواعي الإدراجه متعددة، أشهرها ما يلي:

أ - بيان حكم شرعى.

ب - استنباط حكم شرعى من الحديث قبل أن يتم الحديث.

^(١) تدريب الرواى: ١/٢٧٠. ^(٢) البخارى، باب بدء الوحي، ٢٢/١، رقم الحديث: ٣. ^(٣) البخارى، كتاب العتق: ١٧٥/٥، رقم الحديث: ٢٥٤٨ بلفظه.

٤- كيف يُدرك الإدراج؟

يُدرك الإدراج بأمور، منها:

- أ- ورود الحديث منفصلاً في رواية أخرى.
- ب- التنصيص عليه من بعض الأئمة المطاعين.
- ج- إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.
- د- استحالة كونه عليه السلام يقول ذلك.

٥- حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب؛ فإنه غير منوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "الفصل للوصل المُدرج في النقل" للخطيب البغدادي.
- ب- "تقرير المنهج بترتيب المُدرج" لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

٢- المقلوب

١- تعريفه:

- أ- لغة: هو اسم مفعول من "القلب" ^(١)، وهو تحويل الشيء عن وجهه.
- ب- اصطلاحاً: إبدال لفظ باخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه. ^(٢)

٢- أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئисيين، هما:

^(١) انظر القاموس: ١٢٣/١. ^(٢) انظر النخبة مع شرحها: ٤٩، والنكت للحافظ ابن حجر: ٢/٨٤٦، كلامها معناه.

مقلوب السنن، ومقلوب المتن.

أ - مقلوب السنن: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:

١ - أن يُقدمَ الرواية ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروي عن "كعب بن مُرَّة" فيرويه الرواية عن "مُرَّة بن كعب".

٢ - أن يُبدلَ الرواية شخصاً بآخر بقصد الإغراب، ك الحديث مشهور عن "سالم" فيجعله الرواية عن "نافع".

ومن كان يفعل ذلك من الرواية "حمد بن عمرو النصبيي"، ومثاله: حديث رواه حماد النصبيي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام، فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رض، هكذا أخرجه مسلم في "صححه".

وهذا النوع من القلب هو الذي يُطلق على راويه أنه يسرق الحديث.

ب - مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان أيضاً:

١ - أن يُقدمَ الرواية ويؤخر في بعض متن الحديث.

ومثاله: حديث أبي هريرة رض عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظلمه يوم لا ظلم إلا ظلمه، وفيه: ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب على بعض الرواية وإنما هو: حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه.^(١)

٢ - أن يجعل الرواية متن هذا الحديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره.

مثاله: ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري، إذ قلبووا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحاناً لحفظه، فرداًها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحد منها.^(٢)

^(١) رواه مقلوباً مسلم في الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة: ٢١٥/٢، رقم الحديث: ٩١. ^(٢) انظر تفاصيل القصة في تاريخ بغداد: ٢٠/٢.

٣- الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواية على القلب، وهذه الأسباب هي:

- أ- قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه.
- ب- قصد الامتحان والتأكد من حفظ الحديث وتمام ضبطه.
- ج- الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

٤- حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل له.

- أ- إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوضاعين.
- ب- وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز؛ للثبت من حفظ الحديث وأهليته، وهذا بشرط أن **يُبيّنَ** الصحيح قبل انقضاض المجلس.
- ج- وإن كان عن خطأ وسهو فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه **يُخلِّ** بضبطه ويجعله ضعيفاً.

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود، كما هو معلوم.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- أ- كتاب "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع في السندي فقط.

المزيد في متصل الأسانيد

١ - تعريفه:

أ- لغة: المزيد اسم مفعول من "الزيادة"، المتصل ضد المنقطع، والأسانيد جمع إسناد.

ب- اصطلاحاً: زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال.^(١)

٢ - مثاله:

ما روی ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزید حدثني بُشْر بن عبید الله قال:
سمعت أبا إدريس قال: سمعت وائلة يقول: سمعت أبا مَرْئِثَ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
لا تجلسوا على القبور ولا تُصلُّوا إليها.^(٢)

٣ - الزيادة في هذا المثال:

الزيادة في هذا المثال في موضوعين:

الموضع الأول: في لفظ "سفيان" والموضع الثاني: في لفظ "أبا إدريس"، وسبب الزيادة في الموضوعين هو الوهم:

أ- أما زيادة "سفيان" فوهم من دون ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رواوا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزید مباشرة، ولم يذكروا سفيان، ومنهم من صرخ فيه بالإخبار.

ب- وأما زيادة "أبا إدريس" فوهم من ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رواوا الحديث عن عبد الرحمن بن يزید فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرخ بسماع بُشْر من وائلة.

^(١) انظر النخبة مع شرحها: ٤٩. ^(٢) رواه مسلم، كتاب الجنائز: ٣٨/٧، والترمذى: ٣٦٧/٣، كلاماً بزيادة أبي إدريس وحذفها.

٤- شروط رد الزيادة:

يشترط لرد الزيادة وعدها وهماً من زادها شرطان، وهما:

أ- أن يكون من لم يزد بها أتقن من زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن احتل الشرطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة وقُبِّلتْ، واعتبر الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ وهو الذي يسمى "المُرْسَلُ الْخَفِيُّ".

٥- الاعتراضات الواردة على ادعاء وقوع الزيادة:

يُعْتَرَضُ على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضين، هما:

أ- إن كان الإسناد الخالي عن الزيادة بحرف "عن" في موضع الزيادة، فينبغي أن يجعل منقطعاً.

ب- وإن كان مصراً حا فيه بالسماع، احْتَمِلْ أن يكون سَمِعَه من رجل عنه أولاً، ثم سمعه منه مباشرة.

ويمكن أن يجذب عن ذلك بما يلي:

أ- أما الاعتراض الأول فهو كما قال المُعْتَرِضُ.

ب- وأما الاعتراض الثاني، فالاحتمال المذكور فيه ممكِن، لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- "كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد" للخطيب البغدادي.

٤ - المُضطرب

١ - تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الاضطراب" وهو احتلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه ببعض.

ب- اصطلاحاً: ما رُوِيَ على أَوْجُهِ مُخْتَلِفةً متساوية في القوة.^(١)

٢ - شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يُروى على أشكال متعارضة متدافعه، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

٣ - شروط تحقق الاضطراب:

يتبيّن من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطرباً إلا إذا تحقّق فيه شرطان، وهما:

أ- اختلاف روایات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها.

٤ - أقسامه:

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: مضطرب السنّد ومضطرب المتن،

^(١) علوم الحديث: ٩٣، والتقرير مع التدريب: ٢٦٢/١ كلاماً بمعناه.

وقوع الاضطراب في السند أكثر.

أ- مضطرب السنن: ومثاله حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله! أَرَاكَ شِبْتَ،

قال: **شِبْتِي هُودٌ وَأَخْوَاهَا.**^(١)

قال الدارقطني: هذا مضطرب؛ فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متذر.

ب- مضطرب المتن: ومثاله ما رواه الترمذى عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه عن الزكاة، فقال: إن في المال لحَقًا سِوَى الزكاة.^(٢) ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: ليس في المال حق سوى الزكاة^(٣) قال العراقي: فهذا اضطراب لا يتحمل التأويل.

٥- مِمَّن يقع الاضطراب؟

أ- قد يقع الاضطراب من راوٍ واحد، بأن يَرْوِي الحديث على أوجه مختلفة.

ب- وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يَرْوِي كل منهم الحديث على وجه يخالف روایة الآخرين.

٦- سبب ضعف المضطرب:

وبسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يُشعر بعدم ضبط روايته.

٧- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُقتَرِب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.

^(١) رواه الترمذى، كتاب التفسير، تفسير سورة الواقعة: ١٨٤/٩، مع شرح "التحفة"، لكن رواه بلفظ: **شِبْتِي هُودٌ** والواقعة والمرسلات الحديث، وقال عنه: "حسن غريب".^(٢) تدريب الراوى: ٢٦٥/١.^(٣) رواه الترمذى، كتاب الزكاة: ٤٨/٣، رقم الحديث: ٦٥٩ بلفظه.^(٤) رواه ابن ماجه، كتاب الزكاة: ١/٥٧٠، حديث: ٧٨٩، بلفظه.

٥- المُصَحَّف

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "التصحيف" وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "الصَّحَّفِيُّ" وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة،^(١) فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها.
- ب- اصطلاحاً: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى.^(٢)

٢- أهميته ودقته:

هو فن حليل دقيق، وتكمنُ أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينهض بأعباء هذه المهمة الحذّاق من الحفاظ كالدارقطني.

٣- تقسيماته:

قسم العلماء المُصَحَّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

- أ- باعتبار موقعه: ينقسم المُصَحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين، وهما:

١- تصحيف في الإسناد: ومثاله حديث شعبة عن العوّام بن مُراجِم، صحفه ابن معين فقال: عن العوّام بن مُراجِم.

٢- تصحيف في المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ "احتجر في المسجد... صَحَّفَهُ ابن هبيرة فقال: "احتجَّمَ في المسجد

- ب- باعتبار منشئه: وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين أيضاً، وهما:

١- تصحيف بصر (وهو الأكثر): أي يشتبه الخطأ على بصر القارئ، إما لرداة الخط أو عدم نقطته، ومثاله: من صام رمضان وأتبعه سِتّاً من شوال ... صَحَّفَهُ أبو بكر الصُّولِي فقال: من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال ...

^(١) القاموس: ١٦٦ / ٣. ^(٢) نخبة الفكر: ٤٩، وتوضيح الأفكار كلّا هما بمعناه.

فصحّف "ستا" إلى "شيئا".

- **تصحيف السمع:** أي تصحيف منشئه رداءة السمع أو بُعدُ السامع أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن صَرْفي واحد، ومثاله: حديث مروي عن عاصم الأحول، صحفه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب.
- باعتبار لفظه أو معناه: وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:
- **تصحيف في اللفظ (وهو الأكثر):** وذلك كالأمثلة السابقة.
 - **تصحيف في المعنى:** أي أن يُعيّنُ الرواوى **المُصَحَّف** اللفظ على حالة، لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد.

ومثاله قول أبي موسى العَنَزِي: نحن قوم لنا شرف نحن من عَنَزَة، صَلَّى إلينا رسول الله ﷺ ي يريد بذلك حديث: أن النبي ﷺ صَلَّى إلَى عَنَزَة فتوهم أنه صَلَّى إلَى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة هنا الحرابة تُنصب بين يدي المصلبي.

٤- تقسيم الحافظ ابن حجر:

- هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيما آخر فجعله قسمين، وهما:
- **المُصَحَّف:** وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف مع بقاء صورة الخط.
 - **المُحرَّف:** وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف مع بقاء صورة الخط.

٥- هل يقدح التصحيف بالراوى؟

- أ- إذا صدر من الرواوى نادرا فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد.
- ب- وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح في ضبطه، ويدل على خفته وأنه ليس من أهل هذا الشأن.

٦- السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكبير:

غالباً ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف، هوأخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين، ولذلك حذر الأئمة منأخذ الحديث عنمن هذا شأنهم، وقالوا: لا يؤخذ الحديث من صحفيٍّ أَيْ لا يؤخذ عنمن أحده من الصحف.

٧- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "التصحيف" للدارقطني.
- ب- "إصلاح خطأ المحدثين" للخطابي.
- ج- "تصحيفات المحدثين" لأبي أحمد العسكري.

٨- الجهالة بالراوي

١- تعريفها:

- أ- لغة: مصدر "جَهَلَ" ضد "عَلِمَ"، والجهالة بالراوي تعني عدم معرفته.
- ب- اصطلاحاً: عدم معرفة عَيْنِ الراوي أو حاله.

٢- أسبابها:

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة، وهي:

- أ- كثرة نعوت الراوي: من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيُظن أنه راو آخر، فيحصل الجهل بحاله.
- ب- قلة روایته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روایته فربما لم يرو عنه إلا واحداً.

الجهالة بالرَّاوي: وهي السبب الثامن من أسباب الطعن في الراوي.

ج- عدم التصرير باسمه: لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصحح باسمه "المُبْهَم".

٣- أمثلة:

أ- مثال كثرة نعوت الراوي: محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم إلى جده فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا النضر وكنا بعضهم أبا سعيد وكنا بعضهم أبا هشام فصار يُظن أنه جماعة، وهو واحد.

ب- مثال قلة رواية الراوي وقلة من روى عنه: أبو العشاء الدارمي من التابعين، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

ج- مثال عدم التصرير باسمه: قول الراوي: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

٤- تعريف المجهول:

هو من لم تُعرَف عيّنته أو صفتة.

ومعنى ذلك أي هو الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته ولكن لم يعرف عن صفتته أي لم يعرف عن عدالته وضبطه شيء.

٥- أنواع المجهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجهول ثلاثة، هي:

أ- مجهول العين:

١- تعريفه: هو من ذُكِر اسمه، ولكن لم يَرُو عنه إلا راو واحد.

٢- حكم روايته: عدم القبول إلا إذا وُثِقَ.

٣- كيف يوثق؟ يوثق بأحد أمرين:

أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.

ب- وإما أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ب- **مجهول الحال** (ويسمى المستور):

١- تعريفه: هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثق.

٢- حكم روايته: الرد على الصحيح الذي قاله الجمهور.

٣- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ج- **المجهول**: ويمكن أن نعد المجهول من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه أسماء خاصة، لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.

١- تعريفه: هو من لم يصرّح باسمه في الحديث.

٢- حكم روايته: عدم القبول، حتى يصرّح الرواوى عنه باسمه، أو يُعرف باسمه بوروده من طريق آخر مصريحاً فيه باسمه.

وبسبب رد روايته جهالة عينه؛ لأن من أسمائهم اسم **جهل**ت عينه، وجهلت عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته.

٣- لو أُبِّهَمَ بلفظ التعديل فهل تُقبل روايته؟ وذلك مثل أن يقول الرواوى عنه: آخرين الثقة، والجواب: أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده غير ثقة عند غيره.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ نعم! لحديثه اسم خاص هو "**المجهول**", والحديث المجهول

هو الحديث الذي فيه راو لم يصرّح باسمه، قال البيقوني في منظومته:

ومجهول ما فيه راو لم يُسمَّ

٦- أشهر المصنفات في أسباب الجهالة:

- أ- كثرة نعوت الراوي: صنف فيها الخطيب كتاب "مُوضِحُ أوهامِ الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ".
- ب- قلة رواية الراوي: صُنِفَ فيها كتب سميت "كتب الوحدان" أي الكتب المشتملة على من لم يَرِوِ عنه إلا واحد، ومن هذه الكتب "الوُحْدَان" لِإِلَمَامِ مُسْلِمٍ.
- ج- عدم التصريح باسم الراوي: وصُنِفَ فيه كتب "المُبْهَمَات" مثل كتاب "الأسماء المبهمة في الأنبياء الْمُحْكَمَة" للخطيب البغدادي، وكتاب "الْمُسْتَفَادُ من مُبْهَمَات المتن والإسناد" لولي الدين العراقي.

٩- البدعة

١- تعريفها:

- أ- لغة: هي مصدر من "بَدَعَ" بمعنى "أَشَأَ" كـ "ابتداع" كما في "القاموس".
- ب- اصطلاحاً: الحديث في الدين بعد الإكمال، أو ما استُحدثَ بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

٢- أنواعها:

البدعة نوعان:

- أ- **بدعة مُكَفَّرَة:** أي يُكَفِّرُ صاحبُها بسببيها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، المعتمد أن الذي تُرَدُّ روایته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو من اعتقاد عكسه.^(١)
- ب- **بدعة مُفَسَّقَة:** أي يُفَسِّقُ صاحبها بسببيها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً.

البدعة: وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي.

^(١) انظر النخبة وشرحها: ٥٢.

٣- حكم روایة المبتدع:

- أ- إن كانت بدعته مُكَفَّرَةً تُرَدُّ روایته.
- ب- وإن كانت بدعته مُفَسَّقةً فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روایته تقبل بشرطين:
- ١- ألا يكون داعية إلى بدعته.
 - ٢- وألا يروي ما يرُوّج بدعته.

٤- هل لحديث المبتدع اسم خاص؟

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به، وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفت، ولا يقبل إلا بشروط التي ذكرت آنفاً.

١٠- سوء الحفظ**١- تعريف سوء الحفظ:**

هو من لم يُرَجِّحْ جانب إصابته على جانب خطئه.^(١)

٢- أنواعه:

سوء الحفظ نوعان، وهما:

- أ- إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته، ويلازمه في جميع حالاته، ويسمى خبره "الشاذ" على رأي بعض أهل الحديث.

- ب- وإما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراف كتبه، فهذا يسمى "المُختلط".

سوء الحفظ: وهو السبب العاشر من أسباب الطعن في الراوي، وهو آخرها.

^(١) نزهة النظر: ٥٣.

٣- حكم روايته:

- أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة.
- ب- وأما الثاني: أي المُختلط، فالحكم في روايته التفصيل الآتي:
 - ١- مما حدث به قبل الاختلاط وتميّز ذلك فمقبول.
 - ٢- وما حدث به بعد الاختلاط فمردود.
 - ٣- وما لم يتميّز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه حتى يتميّز.

الفصل الثالث

خبر الآحاد المشترك بين المقبول والمردود

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أُسند إليه.
- **المبحث الثاني:** أنواع أخرى متفرقة مشتركة بين المقبول والمردود.

المبحث الأول

تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أُسند إليه
و فيه أربعة مطالب:

- ١ - المطلب الأول: الحديث القدسي
- ٢ - المطلب الثاني: الحديث المرفوع
- ٣ - المطلب الثالث: الحديث الموقوف
- ٤ - المطلب الرابع: الحديث المقطوع

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً على التوالي.

المطلب الأول

الحديث القدسي

١ - تعريفه:

أ- لغة: **القُدْسِيُّ** نسبة إلى "القُدْسُ" أي الطُّهر، كما في "القاموس" ،^(١) أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب- اصطلاحاً: هو ما نُقلَ إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إيهـ إلى ربه عز وجل.^(٢)

٢- الفرق بينه وبين القرآن:

هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلي:

أ- أن القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب- أن القرآن يُعبد بتلاوته، والحديث القدسي لا يتبعـ بـ تـلاـوـتـه.

ج- أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

٣- عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعدها حوالي مائـي حـديث.

٤- مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رض عن النبي ﷺ فيما روـى عن الله تبارـك وتعـالـي أنه قال: يا عبادي! إـنـي حـرـمـتـ الـظـلـمـ عـلـىـ نـفـسـيـ وـجـعـلـتـهـ بـيـنـكـمـ مـحـرـمـاـ فـلـاـ ظـلـمـلـوـاـ....^(٣)

٥- صيغ روایته:

لراوي الحديث القدسي صيغتان يُرويـ الحديثـ بـأـيـهـماـ شـاءـ، وـهـماـ:

^(١) ٢٤٨/١. الرسالة المستطرفة: ٨١، وقواعد الحديث: ٦٥. ^(٢) مسلم بشرح النووي كتاب البر والصلة: ٤/١٩٩٤، رقم الحديث: ٥٥ بلفظه.

أ- قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل.

ب- أو قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله ﷺ.

٦- أشهر المصنفات فيه:

"الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية" لعبدالرؤوف المناوي، جمَع فيه ٢٧ حديثاً.

المطلب الثاني

المرفوع

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من فعل "رفع" ضد "وضع" كأنه سُمي بذلك؛ لِنِسْبَتِه إلى صاحب المقام الرَّفِيع، وهو النبي ﷺ.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.^(١)

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نُسبَ أو ما أُسِيدَ إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المضاف قولاً للنبي ﷺ أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، وسواء كان المُضيَّفُ هو الصحابي أو من دونه، متصلة كان الإسناد أو منقطعاً، فيدخل في المرفوع الموصول والمسل و المتصل والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه.

٣- أنواعه:

يتبيَّن من التعريف أنَّ أنواع المرفوع أربعة، وهي:

أ- المرفوع القولي.

ب- المرفوع الفعلي.

^(١) علوم الحديث، معرفة المرفوع: ٤٥ بنحوه.

ج- المرفوع التقريري.

د- المرفوع الوصفي.

٤ - **أمثلة:**

أ- مثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي أو غيره: "قال رسول الله ﷺ كذا ...".

ب- مثال المرفوع الفعلي: أن يقول الصحابي أو غيره: "فعل رسول الله ﷺ كذا ...".

ج- مثال المرفوع التقريري: أن يقول الصحابي أو غيره: "فُعلَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كذا" ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.

د- مثال المرفوع الوصفي: أن يقول الصحابي أو غيره: "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً".

المطلب الثالث

الموقف

١ - **تعريفه:**

أ- لغة: اسم مفعول من "الوقف"، كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتبع سرد باقي سلسلة الإسناد.

ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.^(١)

٢ - **شرح التعريف:**

أي هو ما تُسَبَّ أو تُسَنَّدَ إلى صحابي أو جمَع من الصحابة، سواء كان هذا المنسوب إليهم قوله أو فعله أو تقريراً، وسواء كان السنَدُ إليهم متصلاً أو منقطعاً.

^(١) انظر علوم الحديث، معرفة الموقف: ٤٦.

٣- أمثلة:

أ- مثال الموقف القولي: قول الراوي: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسوله^(١).

ب- مثال الموقف الفعلي قول البخاري: "وَأَمَّا بْنُ عَبَاسٍ رضي الله عنهما وَهُوَ مُتِيمٌ".^(٢)

ج- مثال الموقف التقريري: قول بعض التابعين: فعلت كذا أمام أحد الصحابة، ولم يُنكر عَلَيَّ.

٤- استعمال آخر له:

يستعمل اسم الموقف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيداً، فيقال مثلاً: هذا حديث وقفه فلان على الزهرى أو على عطاء ونحو ذلك.

٥- اصطلاح فقهاء خراسان:

يسمي فقهاء خراسان:

أ- المرفوع: خبراً.

ب- والموقف: أثراً.

أما المحدثون فيسمون كل ذلك "أثراً"؛ لأنه مأخوذ من "أَثَرْتُ الشَّيْءَ" أي رويته.

٦- فروع تتعلق بالمرفوع حكمها:

هناك صور من الموقف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حكمها" أي أنها من الموقف لفظاً المرفوع حكمها.

ومن هذه الصور:

الزهري إلخ: الزهرى وعطاء كلاهما من التابعين.

^(١) رواه البخاري، كتاب العلم: ٢٢٥/١، رقم الحديث: ٤٩ بلفظه. ^(٢) رواه البخاري، كتاب التيم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلمين: ٤٤٦/١.

- أ- أن يقول الصحابي - الذي لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب - قوله لا مجال لاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:
- ١- الإخبار عن الأمور الماضية، كبدء الخلق.
 - ٢- أو الإخبار عن الأمور الآتية، كالملائم والفتن وأحوال يوم القيمة.
 - ٣- أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، كقوله: من فعل كذا فله من أجر كذا.
- ب- أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة على ^ص صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.
- ج- أو يخبر الصحابي أئمَّا كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأسا بكذا.
- ١- فإن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه مرفوع، كقول جابر: كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله ﷺ. ^(١)
 - ٢- وإن لم يُضفه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور، كقول جابر: كنا إذا صعدنا ^(٢) كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا.
 - ٤- أو يقول الصحابي: أمِّرنا بكذا أو ثُهِينا عن كذا أو من السُّنَّةِ كذا، مثل قول بعض الصحابة: أمِّرَ بلالَ أَن يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوَتِّرَ الْإِقَامَةَ، ^(٣) وكقول أم عطية: ثُهِينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعْرَمْ علينا، ^(٤) وكقول أبي قلابة عن أنس ^ص: من السنة إذا تزوج الْبَكْرَ عَلَى الشَّيْبِ أَقامَ عِنْدَهَا سَبْعًا. ^(٥)

^(١) البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث: ٥٢٠٧، ورواه مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١٣٧.

^(٢) البخاري، كتاب الجهاد، رقم الحديث: ٢٩٩٣ بلفظه. ^(٣) البخاري، كتاب الأذان، رقم الحديث: ٦٠٧، ومسلم، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٢. ^(٤) البخاري، كتاب الجنائز، رقم الحديث: ١٢٧٨، ومسلم، كتاب الجنائز، رقم الحديث: ٣٥. ^(٥) البخاري، كتاب النكاح، رقم الحديث: ٥٢١٤.

- أو يقول الرواذي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات الأربع، وهي: **يرفعه** أو **ينميه** أو **يبلغ به** أو **رواية**، كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين.^(١)

- أو يفسر الصحابي تفسيرا له تعلق بسبب نزول آية كقول جابر: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى:

﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (القرآن: ٢٢٣).^(٢)

٧- هل يحتاج بالموقف؟

الموقف - كما عرفت - قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، لكن حتى لو ثبتت صحته فهل يحتاج به؟ والجواب عن ذلك: أن الأصل في الموقف عدم وجوب العمل به؛ لأنّه أقوال وأفعال لصحابة، لكنها إن ثبتت فإنّها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة كما مر في المرسل؛ لأنّ حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا إذا لم يكن له حكم المروي، أما إذا كان من الذي له حكم المروي فهو حجة يجب العمل به كالمروي.

المطلب الرابع

المقطوع

١- تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "قطع" ضد "وصل".
- ب- اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.^(٣)

التابع: هو من لقي الصحابي مسلماً، ومات على الإسلام، وقد مر.

^(١) البخاري، كتاب الجهاد، رقم الحديث: ٢٩٢٩. ^(٢) رواه مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١١٧. معناه. ^(٣) انظر النخبة: ٥٩.

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نُسِّبَ أو أُسِّنَدَ إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل، والمقطوع غير المنقطع، لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أي أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلًا إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

٣- أمثلة:

أ- مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: صَلَّ وعليه

^(١) بدعُتُه.

ب- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المُنتَشِر: كان مسروق يُرْجِحِي

^(٢) السُّتُّرَ بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته وَيُخَلِّيهِمْ وَدُنِيَاَهُمْ.

٤- حكم الاحتجاج به:

المقطوع لا يتحقق به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبة لقائله؛ لأنَّ كلام أحد المسلمين أو فعله، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواية عند ذكر التابعي: "يرفعه" مثلاً، فيعدُّ عندئذ له حكم المرفوع المرسل.

٥- إطلاقه على المنقطع:

أطلق بعض المحدثين كالشافعی والطیرانی لفظ "المقطوع"، وأرادوا به "المنقطع" أي الذي لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور.

وقد يُعتَذر للشافعی بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطیرانی فإطلاقه ذلك يعد تجوزاً عن الاصطلاح.

^(١) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب إمامرة المفتون والمبتدع: ١٨٨/٢. ^(٢) رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء": ٩٦/٢

٦- من مَظَنَّاتِ الموقوف والمقطوع:

- أ- مصنف ابن أبي شيبة.
- ب- مصنف عبدالرزاق.
- ج- تفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر.

المبحث الثاني

**أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والم ردود
و فيه أربعة مطالب، وهي:**

- **المطلب الأول:** المسند
- **المطلب الثاني:** المتصل
- **المطلب الثالث:** زيادات الثقات
- **المطلب الرابع:** الاعتبار والتابع والشاهد

المطلب الأول

المُسْنَد

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أَسْنَدَ" بمعنى أضاف، أو نسب.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنته مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

٢ - مثاله:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: ذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً.^(١)
فهذا حديث اتصل سنته من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ.

المطلب الثاني

المُتَّصِّل

١ - تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من "اتَّصلَ" ضده "انْقَطَعَ"، ويسمى هذا النوع بـ"الموصول"
أيضاً.

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنته مرفوعاً كان أو موقوفاً على ما كان.^(٢)

ما اتصل: هذا التعريف هو الذي قطع به الحاكم، وجزم به ابن حجر في "النخبة": ٥٩، وهناك تعاريفات أخرى للمسند.

^(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء: ١/٢٧٤، رقم الحديث: ١٧٢ بلغظه. ^(٢) التقرير مع التدريب، نوع المتصل: ١/١٨٣.

٢- مثال:

أ- مثال المتصل المرفوع: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن

رسول الله ﷺ أنه قال: كذا

ب- مثال المتصل الموقوف: "مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: كذا ...".

٣- هل يسمى قول التابعي متصلة؟

قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهرى، أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى "مقاطيع"، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتصادين لغة.

المطلب الثالث

زيادات الثقات

١- المراد بزيادات الثقات:

الزيادات جمع زيادة، والثقات جمع ثقة، والثقة هو العدل الضابط، والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

٢- أشهر من اعنى بها:

هذه الزيادات من بعض الثقات في بعض الأحاديث لفت أنظار بعض العلماء، فتبعوها واعتنوا بجمعها ومعرفتها، ومن اشتهر بذلك هؤلاء الأئمة، وهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

ب- أبو نعيم الجرجاني.

ج- أبو الوليد حسان بن محمد القرشي.

٣- مكان وقوعها:

تقع الزيادة في المتن كما تقع في السندي:

أ- في المتن: بزيادة كلمة أو جملة.

ب- في الإسناد: برفع موقوف أو وصل مرسل.

٤- حكم الزيادة في المتن:

أما الزيادة في المتن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

أ- فمنهم من قبلها مطلقا.

ب- ومنهم من ردها مطلقا.

ج- ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة، وقبلها من

^(١) غيره.

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه

عليه النووي وغيره، وهذا التقسيم هو:

أ- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القبول؛ لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات.

ب- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق في "الشاذ".

ج- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتنحصر هذه المنافاة في أمرتين.
١- تقييد المطلق.

٢- تخصيص العام.

^(١) انظر علوم الحديث: ٧٧، والكتفافية: ٤٢٤ وما بعدها.

وهذا القسم سكت عن حكمه ابن الصلاح، وقال عنه النووي: "والصحيح قبول هذا الأخير".^(١)

٥ - أمثلة للزيادة في المتن:

أ- مثال للزيادة التي ليس فيها منافاة:

ما رواه مسلم^(٢) من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة كلمة "فليرقه" في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رواه هكذا: **إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات** فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسهر، وهو ثقة، فتقبل تلك الزيادة.

ب- زيادة "يوم عرفة" في حديث: **يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيّدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب**، فإن الحديث من جميع طرقه بدوخنا، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

ج- مثال للزيادة التي فيها نوع منافاة:

ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشعري عن ربعي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: ... وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا، وجعلت تربتها لنا طهورا فقد تفرد أبو مالك الأشعري بزيادة "تربتها"، ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رووا الحديث هكذا: **وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا**.^(٣)

^(١) انظر التقريب مع التدريب: ٢٤٧/١، هذا ومذهب الشافعى ومالك: قبول هذا النوع من الزيادة، ومذهب

الحنفية: رده. ^(٢) انظر روایات الحديث في "صحيح مسلم" بشرح النووي: ١٨٢/٣ وما بعدها.

^(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤/٤ وما بعدها.

٦- حكم الزيادة في الإسناد:

أما الزيادة في الإسناد فتتصبّب هنا على مسألتين رئيسيتين يكثر وقوعهما، وهما تعارض الوصل مع الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقي صور الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماء لها أبحاثاً خاصة مثل "المزيد في متصل الأسانيد".

هذا وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة وردها على أربعة أقوال، وهي:

- أ- الحكم من وصله أو رفعه - أي قبول الزيادة - وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين.^(١)
- ب- الحكم من أرسله أو وقفه - أي ردُّ الزيادة - وهو قول أكثر أصحاب الحديث.
- ج- الحكم للأكثر، وهو قول بعض أصحاب الحديث.
- د- الحكم للأحفظ، وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله حديث: **لا نكاح إلا بولي** فقد رواه يونس بن أبي إسحاق السبيبي، وابنه إسرائيل وقيس بن الريبع عن أبي إسحاق مسندًا متصلاً، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق مرسلاً.^(٢)

المطلب الرابع

الاعتبار والمتابع والشاهد

١- تعريف كل منها:

أ- الاعتبار:

١- لغة: مصدر "اعتَّرَ" بمعنى الاعتبار، النظر في الأمور؛ ليعرف بها شيء آخر من جنسها.

^(١) قال الخطيب: هذا القول هو الصحيح عندنا، الكفاية: ٤١١.

^(٢) انظر المثال واختلاف الرواية في إرساله، ووصله في الكفاية: ٤٠٩ وما بعدها.

٢- اصطلاحاً: هو تبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ؛ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا.

بـ- المُتَابِع (ويسمى التابع):

- ١- لغة: هو اسم فاعل من "تَابَعَ" بمعنى وافق.
- ٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواؤه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

جـ- الشاهد:

- ١- لغة: اسم فاعل من "الشهادة"، وسمي بذلك؛ لأنّه يشهد أن للحديث الفرد أصلًا، ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدعى ويعدّمه.
- ٢- اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواؤه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

٢- الاعتبار ليس قسيماً للتابع والشاهد:

ربما يتوهّم شخص أن الاعتبار قسيم للتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك، وإنما الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما، أي هو طريقة البحث والتقتیش عن التابع والشاهد.

٣- اصطلاح آخر للتابع والشاهد:

ما ذُكرَ من تعريف التابع والشاهد هو الذي عليه الأكثر ، وهو المشهور ، لكن هناك تعريف آخر لهما، وهو:

- أـ- التابع: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث الفرد باللفظ، سواء اتحد الصحابي أو اختلف.
- بـ- الشاهد: أن تحصل المشاركة لرواية الحديث الفرد بمعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف، هذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر، فيطلق اسم التابع على الشاهد

كما يطلق اسم الشاهد على التابع، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر؛^(١) لأن الهدف منهما واحد، وهو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى للحديث.

٤ - المتابعة:

أ- تعريفها:

١- لغة: مصدر "تابع" بمعنى "وافق"، فالمتابعة إذن الموافقة.

٢- اصطلاحاً: أن يشارك الرواية غيره في رواية الحديث.

ب- أنواعها: والمتابعة نوعان:

١- متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢- متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

٥ - أمثلة:

سأذكر مثلاً واحداً مثّلَ به الحافظ ابن حجر،^(٢) فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعي في "الأم"، عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن عَلَيْكُمْ فأكملو العدة ثلاثة.

فهذا الحديث ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في "غرائبه"؛ لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ: فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ، لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهدًا.

أ- أما المتابعة التامة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه، وفيه: فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةِ ثَلَاثِينَ.

^(١) في شرح النخبة: ٣٨. ^(٢) في شرح النخبة: ٣٧.

ب- وأما المتابعة القاصرة: فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: **فكملوا ثلاثين**.

ج- وأما الشاهد: فما رواه النسائي من روایة محمد بن حنین عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال، وفيه: **فإن غم علىكم فأكملوا العدة ثلاثين**.

الباب الثاني

صفة من تُقبل روایته وما يتعلّق بذلك من الجرح والتعديل
وفيه ثلاثة فصول

- **الفصل الأول:** في الراوي وشروط قبوله.
- **الفصل الثاني:** فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.
- **الفصل الثالث:** مراتب الجرح والتعديل.

الفصل الأول

في الراوي وشروط قبوله

١ - مقدمة تمهيدية:

بما أن حديث رسول الله ﷺ يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته؛ لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روایتهم شروطًا دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وسداد تفكيرهم وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أى ملة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة، فإنهم لم يشترطوا في نقلة الأخبار الشروط التي اشترطتها علماء المصطلح في الراوي، بل ولا أقل منها، فكثير من الأخبار التي تناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا يرکن إلى صدقها، وذلك بسبب روايتها المجهولين، وما آفة الأخبار إلا روايتها، وكثيراً ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل.

٢ - شروط قبول الراوي:

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان، هما:

أ- العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة.

ب- الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفل، ولا كثير الأوهام.

٣ - بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتتصيص مُعَدّلين عليها أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

بـ- وإنما بالاستضافة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدَّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالائمة الأربعية والسفريانيين والأوزاعي وغيرهم.

٤- مذهب الحافظ ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

رأى ابن عبد البر أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبيّن جرمه، واحتج بحديث: **يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ كُلَّ خَلْفٍ عَدُولٍ**، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتقال المبطلين، وتأويل الجاهلين،^(١) وقوله هذا غير مرضي عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته فإن معناه: **لِيَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ كُلَّ خَلْفٍ عَدُولٍ** بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

٥- كيف يُعرَف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقيين في الرواية، فإن وافقهم في روايتم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحتاج به.

٦- هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه؟

أـ- أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها؛ إذ يحتاج المُعَدَّل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، وي فعل كذا وهكذا...

بـ- أما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً؛ لأنه لا يصعب ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجراح، قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده

^(١) رواه ابن عدي في "الكامل" وغيره، وقال العراقي: له طرق، كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسن بعض العلماء؛ لكثرة طرقه، وانظر التفاصيل في التدريب: ٣٠٢/١.

مثل: البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتاج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة وعمرو بن مرزوق، واحتاج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه.^(١)

٧- هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

- أ- الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد.
- ب- وقيل: لا بد من اثنين، وهذا القول غير معتمد.

٨- اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راو الجرح والتعديل:

- أ- فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسراً.
- ب- وقيل: إن زاد عدد المُعَدِّلِينَ على عدد الجارحين قُدْمَ التعديل، وهو قول ضعيف غير معتمد.

٩- حكم روایة العدل عن شخص:

- أ- روایة العدل عن شخص لا تعدُّ تعديلاً له عند الأكثرين، وهو الصحيح، وقيل: هو تعديل.

- ب- وعمل العالم وفتیاه على وفق حديث ليس حكماً بصحته، وليس مخالفته له قدحاً في صحته ولا في روايته، وقيل: بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدي وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل.

١٠- حكم روایة التائب من الفسق:

- أ- تقبل روایة التائب من الفسق.

^(١) علوم الحديث: ٩٦ باختصار يسيراً.

ب- ولا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وذلك زجر له ولغيره.

١١- حكم رواية من أخذ على التحديد أجرًا:

- أ- لا تقبل عند البعض، كأحمد وإسحاق وأبي حاتم.
- ب- وتقبل عند البعض الآخر، كأبي نعيم الفضل بن دُكين.
- ج- وأفتى أبو إسحاق الشيرازي ملن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديد بجواز أخذ الأجر.

١٢- حكم رواية من عُرِفَ بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو:

- أ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع، أو يحدث من أصل غير مقابل.
- ب- ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث، بأن يُلْقَنَ الشيء، فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.
- ج- ولا تقبل رواية من عُرِفَ بكثرة السهو في روايته.

١٣- حكم رواية من حَدَّثَ وَنَسِيَ:

- أ- تعريف من حدث ونسى: هو أن لا يذكر الشيخ رواية ما حدث به تلميذه عنه.
- ب- حكم روايته:

 - ١- الردُّ: إن نفاه نفيًا جازما، بأن قال: ما روئته، أو هو يكذب علىي، ونحو ذلك.
 - ٢- القبول: إن تردد في نفيه، كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.
 - ج- هل يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهمما؟ لا يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهمما؛ لأنَّه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.
 - د- مثاله: ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن

عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قضى باليمن مع الشاهد. قال عبد العزيز بن محمد الدّراوردي: حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل: فلقيت سُهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني ربيعة عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول: حدثني عبد العزيز عن ربيعة يعني: أني حدثته عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بكذا...

٥- أشهر المصنفات فيه: كتاب "أخبار من حَدَثَ وَنَسِيَ" للخطيب البغدادي.

الفصل الثاني

فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

بما أن الحكم على الحديث صحة وضعاً مبني على أمور: منها: عدالة الرواة وضبطهم، أو الطعن في عدالتهم وضبطهم، لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم منقولة عن الأئمة المُعَدّلين الموثوقين، وهذا ما يسمى بـ"التعديل"، كما يبنوا في تلك الكتب الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك منقولة عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ"الجرح"، ومن هنا أطلق على تلك الكتب "كتب الجرح والتعديل".

وهذه الكتب كثيرة ومتعددة، فمنها: المُفرَّدة لبيان الرواة الثقات، ومنها: المفردة لبيان الضعفاء والمحرومين، ومنها: كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الكتب عام لذكر رواة الحديث بغض النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها: ما هو خاص بترجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملاً رائعاً مهما جباراً؛ إذ قاموا بمسح دقيق لترجم جميع رواة الحديث، وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أولاً، ثم بيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا، ومن التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد زمانهم الذي عاشوا فيه

بشكل لم يُسبقوا إليه، بل ولم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى قريب مما صنفه علماء الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواية الحديث، فحفظوا على مدى الأيام التعريف الكامل برواية الحديث ونَقْلَتِه فجزاهم الله عنا خيراً، وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

- ١ - "التاريخ الكبير" للبخاري، وهو عام للرواية الثقات والضعفاء.
- ٢ - "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، كذلك هو عام للرواية الثقات والضعفاء، ويشبه الكتاب الذي قبله.
- ٣ - "الثقات" لابن جبان، كتاب خاص بالثقات.
- ٤ - "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وهو خاص بترجم الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه.
- ٥ - "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، كتاب عام في الثقات والضعفاء إلا أنه خاص ب الرجال الكتب الستة.
- ٦ - "ميزان الاعتدال" للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي كل من جُرح وإن لم يُقبل الجرح فيه).
- ٧ - "تمذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، يعتبر من تمهيدات وختصارات كتاب "الكمال في أسماء الرجال".
- ٨ - "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، وهو اختصار لكتاب "تمذيب التهذيب" للمؤلف نفسه.

الفصل الثالث

مراتب الجرح والتعديل

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كُلًا من مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستة، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها:

١ - مراتب التعديل وألفاظها:

أ- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أَفْعَل، وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهي في التشكيت، أو فلان أثبت الناس.

ب- ثم ما تأكَّد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، كـ ثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

ج- ثم ما عُبَرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيده، كـ ثقة، أو حُجَّة.

د- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، كـ صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين؛ فإن "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي، فهو عنده ثقة.

هـ- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التحرير مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

وـ- ثم ما أشَعَرَ بالقرب من التحرير مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكتَبُ حديثه.

٢ - حكم هذه المراتب:

أ- أما المراتب الثلاث الأولى فـيحتاجُ بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

ب- وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتاج بأهلهما، ولكن يُكتَبُ حديثهم ويُختَبرُ، وإن

ويختبر: أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الصابطين، فإن وافقهم احتاج بحديثهم وإلا فلا فظاهر من ذلك أن من قيل فيه: "صدوق" من الرواية لا يحتاج بحديثه قبل الاختبار، وقد أخطأ من ظن أن من قيل =

كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

ج- وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتاج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

٣- مراتب الجرح وألفاظها:

- أ- ما دل على التلتين - وهي أسهلها في الجرح - مثل: فلان ^{لَيْنُ} الحديث، أو فيه مقال.
- ب- ثم ما صرّح بعدم الاحتياج به وشبيهه، مثل: فلان لا يحتاج به، أو ضعيف، أو له مناكيর.
- ج- ثم ما صرّح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تخل الرواية عنه، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرأة.
- د- ثم ما فيه اهان بالكذب ونحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متزوك، أو ليس بشقة.
- ه- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، أو دجال، أو وضع، أو يكذب، أو يضع.
- و- ثم ما دل على المبالغة في الكذب - وهي أسوأها - مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

٤- حكم هذه المراتب:

- أ- أما أهل المرتبتين الأوليين فإنه لا يُحتاج بحديثهم طبعاً، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.
- ب- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يحتاج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به.

= فيه: "صدوق" فحديثه حسن؛ لأن الحسن يحتاج به، هذا ما عليه اصطلاح أئمة الجرح والتعديل، أما الحافظ ابن حجر فقد يكون له اصطلاح خاص في كتاب "تقريب التهذيب" بالنسبة لكلمة "صدوق"، والله أعلم.

الباب الثالث

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

و فيه فصلان

- **الفصل الأول:** كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها
- **الفصل الثاني:** آداب الرواية

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

و فيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** كيفية سماع الحديث و تحمله و صفة ضبطه.
- **المبحث الثاني:** طرق التحمل و صيغ الأداء.
- **المبحث الثالث:** كتابة الحديث و ضبطه و التصنيف فيه.
- **المبحث الرابع:** صفة رواية الحديث.

المبحث الأول

كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

١ - تمهيد:

المراد بـ"كيفية سماع الحديث": بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل، ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوباً أو استحباباً.

والمراد بـ"تحمّلِه" بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد بـ"صفة ضبطه" أي كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطاً يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يطمئنُ إليه.

وقد اعنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيداً منهم للعناية بحديث رسول الله ﷺ، وحسن انتقاله من شخص إلى شخص، كي يطمئن المسلم إلى طريقة وصول الحديث النبوى إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في متنهما السلامه والدقه.

٢ - هل يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يشترط ذلك للأداء - كما مر بنا في شروط الراوي - وبناء على ذلك فقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل: إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول غير معتمد؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة كالحسن وابن عباس وغيرهما رض من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده.

تحمل الحديث: التحمل: معناه تلقى الحديث وأخذه عن الشيوخ، والأداء: رواية الحديث وإعطاؤه للطلاب.

٣- متى يُستحب الابتداء بسماع الأحاديث؟

- أ- قيل: يستحب أن يبتدئ الطالب بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.
- ب- وقيل: في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.
- ج- وقيل: في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.
- د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكيـر بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث منضبط في الكتب.

٤- هل لصحة سماع الصغير سن معينة؟

- أ- حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث.
- ب- وقال بعضهم: الصواب اعتبار التمييز، فإن فهمَ الصغير الخطاب ورَدَ الجواب، كان مميّزاً صحيحاً السمع، وإلا فلا.

المبحث الثاني

طرق التحمل وصيغ الأداء

طُرق تحمل الحديث ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، الوجادة.

وستانـكلـم على كل منها تباعاً باختصار، مع بيان ألفاظ الأداء لكل منها باختصار أيضاً.

١- السماع من لفظ الشيخ:

- أ- صورته: أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه،

طرق التحمل إلخ: المراد بطرق التحمل هيئات أخذ الحديث وتلقـيه عن الشيوخ، والمراد بصيغ الأداء العبارات التي يستعملها المحدث عند روایة الحديث وإعطاؤه لطلاب، مثل: سمعت أو حدثني أو أخبرني.

وسماء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

بـ- رتبته: السماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير.

جـ- ألفاظ الأداء:

١- قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي.

٢- وبعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، صارت ألفاظ الأداء على النحو التالي:

للسماع من لفظ الشيخ: سمعت أو حدثني.

للقراءة على الشيخ: أخبرني.

لإلاجازة: أنبأني.

لسماع المذاكرة: قال لي، أو ذكر لي.

٢- القراءة على الشيخ:

ويسمى بها أكثر المحدثين "عَرَضاً".

أـ- صورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سوء فرأ الطالب أو فرأ غيره وهو يسمع، وسماء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسماء كان الشيخ يُتَّبع للقارئ من حفظه أو أمسك كتابه هو، أو ثقَّةً غيره.

بـ- حكم الرواية بها: الرواية بطريق القراءة على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في

لسماع المذاكرة: سمع المذاكرة غير سمع التحديث؛ إذ أن سمع التحديث يكون قد استعد له الشيخ والطالب تحضيراً وضيطاً قبل الجماعة بجلس الحديث، أما المذاكرة فليس فيها ذلك الاستعداد.

والشيخ يسمع: المراد بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث، وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ أن يسمعها الشيخ منه ليضبطها له.

جميع الصور المذكورة، إلا ما حُكى عن بعض من لا يعتد به من المتشددين.

ج- رتبتها: اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال:

١- متساوية للسماع: رُوي عن مالك والبخاري، ومعظم علماء الحجاز والكوفة.

٢- أدنى من السمع: روی عن جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح.

٣- أعلى من السمع: روی عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، ورواية عن مالك.

د- ألفاظ الأداء:

١- الأحوط أن يقول الطالب: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقرّ به.

٢- ويجوز بعبارات السمع مقيدة بلفظ القراءة كـ حدثنا قراءة عليه.

٣- الشائع الذي عليه كثير من المحدثين إطلاق لفظ "أنخبرنا" فقط دون غيرها.

٣- الإجازة:

أ- تعريفها: الإذن بالرواية لفظاً أو كتابة.

ب- صورتها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري.

ج- أنواعها: للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع، وهي:

١- أن يُحيِّز الشَّيْخُ مُعِيَّنًا لِمُعِيَّنٍ: كأجزت صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة المُحرَّدة عن المناولة.

٢- أن يُحيِّز مُعِيَّنًا بغير مُعِيَّنٍ: كأجزتك رواية مسماً عاتي.

٣- أن يُحيِّز غير مُعِيَّن بغير مُعِيَّنٍ: كأجزت أهل زمانٍ رواية مسماً عاتي.

٤- أن يُحيِّز بمحظٍ أو بجهولٍ: كأجزت كتاب السنّن، وهو يَرْوَى عدداً من السنّن، أو أجزت لحمد بن خالد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

٥- الإجازة للمعدوم: فإذاً أن تكون تبعاً لموجود، كأجزت لفلان ولمن يُولد له، وإنما أن تكون لمعدوم استقلالاً، كأجزت لمن يولد لفلان.

د- حكمها:

١- أما النوع الأول منها: فالصحيح الذي عليه الجمهور، واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جماعات من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الشافعى.

٢- وأما بقية الأنواع فالخلاف في جوازها أشد وأكثر، وعلى كل حال فالتحمل والرواية بهذا الطريق - أي الإجازة - تحمل هزيل ما ينبغي التساهل فيه.

هـ- ألفاظ الأداء:

١- الأولى أن يقول: أجاز لي فلان.

٢- ويجوز بعبارات السماع القراءة مقيدة، مثل: حدثنا إجازة أو أخبرنا إجازة.

٣- اصطلاح المتأخرین: "أنبأنا" واختاره صاحب كتاب "الوجازة".

٤- المناولة:

أ- أنواعها: المناولة نوعان:

١- مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روایتی عن فلان فاروه عینی، ثم يبقيه معه تملیکاً أو إعارة لینسخه.

٢- مجردة عن الإجازة، وصورتها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتضاً على قوله: هذا سمعاعي.

ب- حكم الرواية بها:

صاحب كتاب إخ: هو أبو العباس الوليد بن بكر المعمرى، واسم كتابة الكامل "الوجازة في تجويز الإجازة".

- ١ - أما المقرونة بالإجازة فتجوز الرواية بها، وهي أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الشيخ.
- ٢ - وأما المجردة عن الإجازة فلا تجوز الرواية بها على الصحيح.
- ج - **اللفاظ الأداء:**
- ١ - الأحسن أن يقول: "ناولني"، أو "ناولني وأجاز لي" إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.
- ٢ - ويجوز بعبارات السماع والقراءة مقيدة، مثل: "حدثنا مناولة" أو "أخبرنا مناولة وإجازة".

٥ - الكتابة:

- أ - صورتها: أن يكتب الشيخ مسماً مسماً لحاضر أو غائب بخطه أو أمره.
- ب - أنواعها: وهي نوعان:
- ١ - مقرونة بالإجازة كأجزتك ما كتبت لك، أو إليك ونحو ذلك.
- ٢ - مُحرَّدة عن الإجازة لأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيئه بروايتها.
- ج - **حكم الرواية بها:**
- ١ - أما المقرونة بالإجازة فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة والقوة كالماناولة المقرونة.
- ٢ - وأما المُحرَّدة عن الإجازة فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون، والصحيح الجواز عند أهل الحديث؛ لإشعارها بمعنى الإجازة.
- د - هل تشترط البينة لاعتماد الخط؟

١- اشترط بعضهم البينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف.

٢- ومنهم من قال: يكفي معرفة المكتوب إليه خطّ الكاتب؛ لأن خط الإنسان لا يشبه بغيره، وهو الصحيح.

٥- ألفاظ الأداء:

١- التصریح بلفظ الكتابة، كقوله: كتب إلى فلان.

٢- أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة، كقوله: حدثني فلان كتابة، أو أخبرني فلان كتابة.

٦- الإعلام:

أ- صورته: أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سمعاه.

ب- حكم الرواية به: اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

١- الجواز: وهو قول كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

٢- عدم الجواز: وهو قول غير واحد من المحدثين وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روایته، لكن لا تجوز روایته؛ لخلل فيه، نعم لو أجازه بروایته جازت روایته.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول في الأداء: أعلمني شيخي بكلـذا.

٧- الوصية:

أ- صورتها أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.

ب- حكم الرواية بها:

١- الجواز، وهو قول لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب ولم يوص

له بروايته.

٢ - عدم الجواز، وهو الصواب.

ج - ألفاظ الأداء:

يقول: أوصى إلى فلان بـكذا، أو حدثني فلان وصية.

٨ - الوجادة:

بكسر الواو، مصدر "وجَدَ"، وهذا المصدر مولّد غير مسموع من العرب.

أ - صورتها: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرفه الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

ب - حكم الرواية بها:

الرواية بالوجادة من باب المقطوع، لكن فيها نوع اتصال.

ج - ألفاظ الأداء:

يقول الواجب: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد والمتن.

المبحث الثالث

كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه

١ - حكم كتابة الحديث:

اختلاف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

والتصنيف فيه: سأبحث هذا الموضوع باختصار؛ لأن كثيراً من قواعد الكتابة والتصحیح صارت من مهمة المحقق والطابع في هذا الزمان، وتبقى تلك التفصیلات للمتخصصین في هذا الفن لمعرفة اصطلاح القوم في كتابة النسخ المخطوطۃ القديمة وغير ذلك من الاعتبارات.

أ- فكرها بعضهم، منهم ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنه.

ب- وأباحها بعضهم، منهم عبد الله بن عمرو وأنس وعمر بن عبد العزيز وأكثر

الصحابة رضي الله عنه.

ج- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها، وزال الخلاف، ولو لم يُدون الحديث في الكتب لصاع في الأعصار المتأخرة لاسيما في عصرنا.

٢- سبب الاختلاف في حكم كتابته:

وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:

أ- حديث النهي: ما رواه مسلم أن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه.^(١)

ب- حديث الإباحة: ما أخرجه البخاري أن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: اكتبوا لأبي شاه،^(٢) وهناك أحاديث أخرى في إباحة الكتابة، منها الإذن لعبد الله بن عمرو بكتابه صلوات الله عليه وسلم بكتابه الحديث.

٣- الجمع بين أحاديث الإباحة والنهي:

لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي وبين أحاديث الإباحة على وجوه، منها:

أ- قال بعضهم: الإذن بالكتابة لمن خيف نسيانه للحديث، والنهي لمن أمن النسيان وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب.

ب- وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف احتلاطه بالقرآن ثم جاء الإذن بالكتابة حين أمن ذلك، وعلى هذا يكون النهي منسوحا.

^(١) رواه مسلم، كتاب الزهد والرقاء، باب التثبت في الحديث: ٤/٢٢٩٨، رقم الحديث: ٧٢ بلفظه.

^(٢) رواه البخاري، كتاب اللقطة: ٥/٨٧، رقم الحديث: ٢٤٣٤.

٤- ماذا يجب على كاتب الحديث؟

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همته إلى ضبطه وتحقيقه، شكلاً ونقطاً يؤمنُ معهما للبس، ويُشكل المشكّل لاسيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تُدرك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خطه واضحًا على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطلح لنفسه اصطلاحاً خاصاً برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ كلما جاء ذكره، ولا يسام من تكرار ذلك، ولا يتقييد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى كـ"عزٌ وجلٌ" وكذلك الترضي والترجم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ"ص" ونحوه، مثل "صلعم" وعليه أن يكتبهما كامليتين.

٥- المقابلة وكيفيتها:

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل شيخه ولو أخذه عنه بطريق الإجازة.

وكيفية المقابلة: أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع، ويكتفي أن يقابل له ثقة آخر في أيّ وقت حال القراءة أو بعدها، كما يكتفي مقابلته بفرع مُقابل بأصل الشيخ.

٦- اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كتاب الحديث الاقتصر على الرمز في ألفاظ الأداء، فمن ذلك أفهم يكتبون:

أ- حدثنا: "ثنا" أو "نا".

ب- أخبرنا: "أنا" أو "أرنا".

ولكن ينبغي للقارئ أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

بأصل شيخه: أي نسخة شيخه الأصلية التي أخذ منها.

- جـ- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـ "ح" وينطق القارئ بما هكذا "ح".
- دـ- جرت العادة بحذف الكلمة "قال" ونحوها بين رجال الإسناد خطأ؛ وذلك لأجل الاختصار، لكن ينبغي للقارئ التلفظ بها، مثل: "حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك" فينبغي للقارئ أن يقول: "قال: أخبرنا مالك" كما جرت العادة بحذف "أنه" في أواخر الإسناد اختصارا.
- مثـلـ: "عن أبي هريرة قال" فينبغي للقارئ النطق بـ "أنه" فيقول: "أنه قال" وذلك تصحيحاً للكلام من حيث الإعراب.

٧- الرحلة في طلب الحديث:

لقد اعتنى سلفنا بالحديث عنابة ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدقه العقل، وبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قرية أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيخ تلك البلاد، فيتجشم مشاقق السفر ويتحمل شظف العيش بنفس راضية، وقد صنف الخطيب البغدادي كتاباً سماه "الرحلة في طلب الحديث" جمع فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشائقه فعليه بذلك الكتاب فإنه مُنشّط لطلاب العلم، شاحذ لهمهم، مُقوٌ لعزائمهم.

٨- أنواع التصنيف في الحديث:

يجب على من يجد في نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث وغيره أن يقوم بالتصنيف، وذلك لجمع المترافق، وتوضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس مما يسهل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأيسر طريق وأقل وقت، وليحذر من إخراج كتابه قبل تهذيبه وتحريره وضبطه، ول يكن تصنيفه فيما يعم نفعه وتكثر فائدته.

- هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متعددة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:
- **الجوامع:** جمع جامع، والجامع كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسير والمناقب والرفاق والفتن وأخبار يوم القيمة، مثل: "الجامع الصحيح للبخاري".
 - **المسانيد:** جمع مسند والمُسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلّق فيه الحديث، مثل: "مسند الإمام أحمد بن حنبل".
 - **السنن:** وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ لتكون مصدراً للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها لا يوجد فيها ما يتعلّق بالعقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، مثل: "سنن أبي داود".
 - **المعاجم:** جمع معجم والمُعجم، كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبًا على أسماء شيوخه على ترتيب حروف المعجم غالباً، مثل: "المعاجم الثلاثة" للطبراني، وهي "المعجم الكبير" و"الأوسط" و"الصغرى".
 - **العلل:** كتب العلل هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك مثل "العلل" لابن أبي حاتم و "العلل" للدارقطني.
 - **الأجزاء:** جمع جزء، والجزء كل كتاب صغير جُمع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمع فيه ما يتعلّق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل: "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.
 - **الأطراف:** كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بقائه، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتنون، إما مستوعباً أو مقيداً لها ببعض الكتب، مثل: "تحفة الأشراف بتعريف الأطراف" للمزمي.

- ح- **المُسْتَدِرَكَات:** جمع مستدرک، والمُسْتَدِرَكُ كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثل "المستدرک على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.
- ط- **المُسْتَخْرَجَات:** جمع مستخرج، والمُسْتَخْرَجُ كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه أو من فوقه، مثل: "المستخرج على الصحيحين" لأبي نعيم الأصبهاني.

المبحث الرابع

صفة روایة الحديث

١- المراد بهذه التسمية:

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التي يروى بها الحديث، والأداب التي ينبغي التحلي بها وما يتعلق بذلك، وقد تقدم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وإليك ما بقي.

٢- هل تجوز روایة الراوی من کتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

هذا أمر اختلف فيه العلماء، فمنهم من شدّ فأفرط، ومنهم من تساهل فأفرط، ومنهم من اعتدل فتوسّط.

أ- فأما المتشددون فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه الراوی من حفظه، روي ذلك عن مالك وأبي حنيفة وأبي بكر الصيدلاني الشافعی رحمه الله.

ب- وأما المتساهلون فقوم رروا من نسخ غير مقابلة بأصولها، منهم ابن لهيعة.

صفة روایة الحديث: سأبحث هذا الموضوع باختصار أيضاً؛ لأن بعض جزئياته كانت ضرورية في عصر الروایة، أما في هذه الأزمان فتعد دراستها من باب دراسة تاريخ الروایة، وهي لازمة لذوي الاختصاص في هذا الفن.

ج - وأما المعتدلون المتوسطون - وهم الجمهر - فقالوا: إذا قام الراوي في التحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط، جازت الرواية من الكتاب وإن غاب عنه الكتاب، فإذا كان الغالب على الظن سلامته من التغيير والتبديل لاسيما إن كان من لا يخفي عليه التغيير غالباً.

٣- حكم روایة الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بشقة في كتابة الحديث الذي سمعه، وضبطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روایته عند الأكثـر، ويكون كالبصیر الأمي الذي لا يحفظ.

٤- روایة الحديث بالمعنى وشروطها:

اختلاف السلف في روایة الحديث بالمعنى، فمنهم من معها ومنهم من جوّزها.

- أ- فمنعها فريق من أصحاب الحديث والفقه والأصول، منهم ابن سيرين وأبو بكر الرazi.
- ب- وأجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعـة، لكن إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

ثم إن من أجاز الرواية بالمعنى اشترط لها شروطاً، وهي:

- أ- أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومقدارها.
- ب- أن يكون خبيراً بما يُحيل معانيها.

هذا كله في غير المصنفات، أما الكتب المصنفة فلا يجوز روایة شيء منها بالمعنى، وتغيير الألفاظ التي فيها وإن كان بمعناها؛ لأن جواز الرواية بالمعنى كان للضرورة إذا غابت عن الراوي كلمة من الكلمات، أما بعد تثبيـت الأحاديث في الكتب فليس هناك ضرورة لرواية ما فيها بالمعنى.

هذا، وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: أو كما قال، أو أو نحوه، أو أو شبهه.

٥- اللحن في الحديث وسببيه:

اللحن في الحديث أي الخطأ في قراءته، وأبرز أسباب اللحن:

- أ- عدم تعلم النحو واللغة فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، فقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة قال: مَثُلُّ الْذِي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الجamar عليه مِعْلَمَة لا شعير فيها.^(١)
- ب- الأخذ من الكتب والصحف، وعدم التلقى عن الشيوخ، من بنا أن لتلقى الحديث وتحمله عن الشيوخ طرقاً بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه، فعلى المشتعل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله ﷺ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، حتى يسلم من التصحيف والخطأ، ولا يليق بطالب الحديث أن يعتمد إلى الكتب والصحف، فإذا أخذ منها ويروي عنها و يجعلها شيوخه؛ فإنه بذلك تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديماً: لا تأخذ القرآن من مُصَحَّفٍ ولا الحديث من صَحَّفٍ.

غريب الحديث

١- تعريفه:

- أ- لغة: الغريب في اللغة هو بعيد عن أقاربها، والمراد به هنا الألفاظ التي خفي معناها، قال صاحب "القاموس": "غَرْبٌ - كَكْرُمٌ - غَمْضٌ وَخَفْيٌ".^(٢)

مصحفي: المصحفي: الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقى القرآن عن القراء والشيوخ، والصحفي: هو الذي يأخذ الحديث من الصحف ولا يتلقاه عن الشيوخ، وقال في "القاموس": ١٦٦/٣: والصحفي من يخطئ في قراءة الصحفة.

^(١) تدريب الراوي: ١٠٦/٢. ^(٢) القاموس: ١١٥/١.

بـ- اصطلاحاً: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة

استعمالها.^(١)

٢- أهميته وصعوبته:

وهو فن مهم جداً، يَقْبُحُ جهله بأهل الحديث، لكن الخوض فيه صعب، فليتحرّر خائضه، ولبيق الله أن يُقدِّمَ على تفسير كلام نبيه ﷺ بمفرد الظنون، وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبت.

٣- أجود تفسيره:

وأجود تفسيره ما جاء مفسّراً في رواية أخرى، مثل حديث عمران بن حصين رض في صلاة المريض: صَلَّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جَنْبٍ.^(٢)

وقد فسّر قوله: "عَلَى جَنْبٍ" حديث علي رض، ولفظه: على جَنْبِ الأيمن مستقبل القِبلة بوجهه.^(٣)

٤- أشهر المصنفات فيه:

أـ- "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سَلَامَ.

بـ- "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير، وهو أحد كتب الغريب.

جـ- "الدر الشّير" للسيوطني، وهو تلخيص للنهاية.

دـ- "الفائق" للزمخشري.

^(١) علوم الحديث: ٢٧٢. ^(٢) البخاري، كتاب تقصير الصلاة: ٥٨٧/٢، رقم الحديث: ١١١٧.

^(٣) سنن الدارقطني.

الفصل الثاني

آداب الرواية

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: آداب المحدث.
- المبحث الثاني: آداب طالب الحديث.

المبحث الأول

آداب المحدث

١ - مقدمة:

ما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى وأشرف الصناعات، فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس أن يتحلى بمحاسن الشّيم، ويكون مثلاً صادقاً لما يعلمه للناس مطيناً له على نفسه قبل أن يأمر به غيره.

٢ - أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

- أ- تصحح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.
- ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبلیغ عن رسول الله ﷺ مبتغياً من الله جزيل الأجر.
- ج- لا يحدث بحضوره من هو أولى منه لسنته أو علمه.
- د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث - وهو يعلم أنه موجود عند غيره - إلى ذلك الغير.
- هـ- لا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يُرجى له صحتها.
- و- أن يعقد مجلساً لإملاء الحديث وتعليمه إذا كان أهلاً لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

٣ - ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

- أ- أن يتظاهر ويتطيب ويسرح لحيته.
- ب- أن يجلس متتمكناً بوقار وهيبة، تعظيماً لحديث رسول الله ﷺ.

- ج- أن يُقبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعناته أحداً دون أحد.
- د- أن يفتح مجلسه ويختتمه بحمد الله تعالى والصلوة على النبي ﷺ ودعاء يليق بالحال.
- هـ- أن يتجنب ما لا تتحمله عقول الحاضرين أو ما لا يفهمونه من الحديث.
- وـ- أن يختتم الإملاء بمحكيات ونواذر لترويع القلوب وطرد السأم.

٤- ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلاف في ذلك على أقوال:

- أـ فقيل: خمسون، وقيل: أربعون، وقيل: غير ذلك.
- بـ والصحيح أنه متى تأهل واحتاج إلى ما عنده، جلس للتحديث في أي سن كان.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- أـ "الجامع لأخلاق الرواية وآداب السامع" للخطيب البغدادي.
- بـ "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله" لابن عبد البر.

المبحث الثاني

آداب طالب الحديث

١- مقدمة:

المراد بآداب طالب الحديث: ما ينبغي أن يتصرف به الطالب من الآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبها، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما ينفرد بها عنه.

٢- الآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

- أـ تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلبه.

بـ - الخذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا، فقد أخرج أبو داود

وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: من تعلم علماً مما

يُتَغَيِّرُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَتَعَلَّمُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ غَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ

الجنة يوْمَ القيمة.^(١)

جـ - العمل بما يسمعه من الأحاديث.

٣- الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أـ - أن يسأل الله تعالى التوفيق والتفسير والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

بـ - أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

جـ - أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً ودينا.

دـ - أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه ويوقرّه، فذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع، وأن يتحرّر رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ - أن يرشد زملاءه وإنحواه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمنها عنهم، فإنّ كتمان الفوائد العلمية على الطلبة لُوم يقع فيه جهلة الطلبة المُضَعَّاء؛ لأنّ الغاية من طلب العلم نشره.

وـ - ألا يمنعه الحباء أو الكبار من السعي في السمع والتحصيل وأخذ العلم، ولو من هو دونه في السن أو المنزلة.

زـ - عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفر بطالئل.

^(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم: ٨٥/١ بلفظه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيغرين، ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

ح- أن يقدم في السماع والضبط والتفهم "الصحيحين"، ثم "سنن أبي داود" و"الترمذى" و"النسائي"، ثم "السنن الكبرى" للبيهقى، ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجواامع كـ"مسند أَحْمَد" و"موطأ مالك"، ومن كتب العلل "علل الدارقطنى"، ومن الأسماء "التاريخ الكبير" للبخارى و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء "كتاب ابن ماكولا" ومن غريب الحديث "النهاية لابن الأثير".

الباب الرابع

الإسناد وما يتعلّق به

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: لطائف الإسناد.
- الفصل الثاني: معرفة الرواية.

الفصل الأول

لطائف الإسناد

ويشتمل هذا الفصل على سبعة أنواع من أنواع علوم الحديث، وهي:

١- الإسناد العالى والنازل.

٢- المسلسل.

٣- روایة الأكابر عن الأصاغر.

٤- روایة الآباء عن الأبناء.

٥- روایة الأبناء عن الآباء.

٦- المُدَبَّج وروایة الأقران.

٧- السابق واللاحق.

١ - الإسناد العالي والنازل

١ - تمهيد:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس لها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه في نقل الأحاديث والأخبار، قال ابن المبارك رض: الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال الثوري رض: الإسناد سلاح المؤمن كما أن طلب العلو فيه سنة أيضاً، قال أحمد بن حنبل رض: طلب الإسناد العالي سُنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله بن مسعود رض كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر ويسمعون منه، ولذلك استحببت الرحلة في طلب الحديث، ولقد رحل غير واحد من الصحابة في طلب علو الإسناد، منهم أبو أيوب وجابر رض.

٢ - تعريفه:

أ - لغة: العالي اسم فاعل من "العلو" ضد النزول، والنازل اسم فاعل من "النزول" ضد العلو.

ب - اصطلاحاً:

١ - الإسناد العالي: هو الذي قلّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

٢ - الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

٣ - أقسام العلو:

يقسم العلو إلى خمسة أقسام، واحد منها علو مطلق، والباقي علو نسبي، وهي:

أ - القرب من رسول الله صل بإسناد صحيح نظيف، وهذا هو العلو المطلق، وهو أجل أقسام العلو.

- بـ- القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ، مثل: القرب من الأعمش أو ابن جرير أو مالك أو غيرهم مع الصحة ونظافة الإسناد أيضاً.
- جـ- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة، وهو ما كثُر اعتماد المتأخرین به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة.
- ١- **الموافقة:** هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه. مثاله ما قاله ابن حجر في "شرح النخبة": روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، ولو روينا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه.^(١)
- ٢- **البدل:** هو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه. مثاله ما قاله ابن حجر: كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق آخر إلى القعنبي عن مالك، فيكون القعنبي فيه بدلاً من قتيبة.
- ٣- **المساواة:** هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين. مثاله ما قاله ابن حجر: كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نسقاً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر، بينما وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نسقاً، فنساوي النسائي من حيث العدد.
- ٤- **المصافحة:** هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين، وسميت مصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقياً.

من طريقه: أي من طريق البخاري. **أبي العباس السراج:** هو أحد شيوخ البخاري.
القعنبي: هو شيخ شيخ البخاري.

د- العلو بتقدم وفاة الراوي، ومثاله ما قاله النووي: فما أرويه عن ثلاثة: عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم؛ لتقديم وفاة البيهقي عن ابن خلف.^(١)

ـ العلو بتقدم السماع: أي بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى من سمع منه بعده، مثاله أن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنة، وتتساوى العدد إليهما، فالأول أعلى من الثاني، ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو حرفَ.

٤- أقسام النزول:

أقسام النزول خمسة، وتعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضدّه قسم من أقسام النزول.

٥- هل العلو أفضل أو النزول؟

ـ العلو أفضل من النزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنَّه يُيعدُّ كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه، قال ابن المديني: النزول شُؤم، وهذا إذا تساوى الإسنادات في القوَّة.

ـ ويكون النزول أفضل إذا تميز الإسناد النازل بفائدة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

لا توجد مصنفات خاصة في الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام، لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم "الثلاثيات" ويعنون بها الأحاديث التي فيها بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط، وفي ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العوالي، فمن تلك الثلاثيات:

بفائدة: كأن يكون رجاله أوثق من رجال الإسناد العالي أو أحفظ أو أفقه.

^(١) التقريب بشرح التدريب: ٢/١٦٨، هذا وقد توفي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ، وتوفي ابن خلف سنة ٤٨٧ هـ.

- أ- "ثلاثيات البخاري" لابن حجر.
- ب- "ثلاثيات أحمد بن حنبل" للسفاريني.

٢ - المسلسل

١ - تعريفه:

- أ- لغة: اسم مفعول من "السَّلْسَلَةُ" ، وهي اتصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد، وكأنه سمي بذلك؛ لشبهه بالسلسلة من ناحية الاتصال والتماثل بين الأجزاء.
- ب- اصطلاحا: هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواية تارة، وللرواية تارة أخرى.^(١)

٢ - شرح التعريف:

- أي أن المسلسل هو ما توالى رواة إسناده على:
- أ- الاشتراك في صفة واحدة لهم.
 - ب- أو الاشتراك في حالة واحدة لهم أيضا.
 - ج- أو الاشتراك في صفة واحدة للرواية.

٣ - أنواعه:

يتبيّن من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة، وهي: المسلسل بأحوال الرواية، والمسلسل بصفات الرواية، والمسلسل بصفات الرجال، وإليك فيما يلي بيان هذه الأنواع:

- أ- **المسلسل بأحوال الرواية:**
وأحوال الرواية، إما أقوال وإما أفعال، وإما أقوال وأفعال معا.

^(١) التقرير مع التدريب: ١٨٧/٢.

- ١- المسلسل بأحوال الرواية القولية: مثل حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: يا معاذ! إني أحبك، فقل في دُبُر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، فقد تسلسل بقول كل من رواه: وأنا أحبك، فقل....^(١)
- ٢- المسلسل بأحوال الرواية الفعلية: مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبّك بيدي أبو القاسم صلوات الله عليه وقال: خلق الله الأرض يوم السبت، فقد تسلسل بتشبّيك كل من رواه بيدي من رواه عنه.^(٢)
- ٣- المسلسل بأحوال الرواية القولية والفعلية معاً: مثل حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمّن بالقدر خيره وشره حلوه ومُرّه، وبقى رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومُرّه،^(٣) تسلسل بقبض كل راوٍ من رواه على لحيته، وقوله: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره.

ب- المسلسل بصفات الرواية:

وصفات الرواية: إما قولية وإما فعلية.

- ١- المسلسل بصفات الرواية القولية: مثل الحديث المسلسل بقراءة سورة الصافّ فقد تسلسل بقول كل راوٍ: فقرأها فلان هكذا، هذا وقد قال العراقي: وصفات الرواية القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.
- ٢- المسلسل بصفات الرواية الفعلية: كاتفاق أسماء الرواية، كالمسلسل بـ"المُحَمَّدِينَ"، أو اتفاق اسمائهم، كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم كالدمشقيين أو المصريين.

^(١) أخرجه أبو داود، كتاب الوتر، ٨٦/٢، حديث: ١٥٢٢. ^(٢) أخرجه الحاكم مسلسلا في "معرفة علوم الحديث": ٤٢. ^(٣) أخرجه الحاكم مسلسلا في "معرفة علوم الحديث": ٤٠.

جـ- المسلسل بصفات الرواية:

وصفات الرواوية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها.

١- المسلسل بصيغ الأداء: مثل حديث مسلسل يقول كل من رواه: "سمعت" أو

"أخبرنا".

٢- المسلسل بزمان الرواية: كالحديث المُسلسل بروايته يوم العِيد.

٣- المسلسل بمكان الرواية: كالحديث المُسلسل بإحاجة الدعاء في المُلتزم.

٤- أفضله:

وأفضله ما دل على الاتصال في السَّماع وعدم التدليس.

٥- من فوائده:

ومن فوائده اشتتماله على زيادة الضبط من الرواية.

٦- هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد؟

لا يشترط ذلك، فقد ينقطع التسلسل في وسطه أو آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: هذا مسلسل إلى فلان.

٧- لا ارتباط بين التسلسل والصحة:

فقلما يسلم المُسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحاً من غير طريق التسلسل.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- "المسلسلات الكبرى" للسيوطى، وقد اشتملت على ٨٥ حديثاً.

ب- "الناهل السَّلسلة في الأحاديث المُسلسلة" لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على ٢١٢ حديثاً.

٣- رواية الأكابر عن الأصغر

١- تعريفه:

- أ- لغة: الأكابر جمع أكبر، والأصغر جمع أصغر، والمعنى: رواية الكبار عن الصغار.
- ب- اصطلاحاً: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبيقة أو في العلم والحفظ.

٢- شرح التعريف:

أي أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سنا وأدنى طبقة، والدُّنُونُ في الطبقة كرواية الصحابة عن التابعين ونحو ذلك، أو يروي عمن هو أقل منه علماً وحفظاً، كرواية عالم حافظ عن شيخ ولو كان ذاك الشيخ كبيراً في السن، هذا وينبغي التنبه إلى أن الكبير في السن أو القديم في الطبقة وحده، أي بدون المساواة في العلم عمن يروي عنه لا يكفي لأن يسمى رواية أكابر عن أصغر، والأمثلة التالية توضح ذلك.

٣- أقسامه وأمثالتها:

- يمكن أن نقسم رواية الأكابر عن الأصغر إلى ثلاثة أقسام، وهي:
- أ- أن يكون الراوي أكبر سناً، وأقدم طبقة من المرؤوين عنه، أي مع العلم والحفظ أيضاً.
 - ب- أن يكون الراوي أكبر قدرًا - لا سناً - من المروي عنه، كحافظ عالم عن شيخ كبير غير حافظ، مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار.
 - ج- أن يكون الراوي أكبر سناً وقدراً من المروي عنه، أي أكبر وأعلم منه، مثل: رواية البرقاني عن الخطيب.

تعريفه: إهاء عائد لهذا النوع من علوم الحديث. مالك عن عبد الله بن دينار: فمالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ راو فقط، وإن كان أكبر سناً من مالك. **البرقاني عن الخطيب:** لأن البرقاني أكبر سناً من الخطيب، وأعظم قدرًا منه؛ لأنه شيخه ومعلمه وأعلم منه.

٤- من رواية الأكابر عن الأصغر:

أ- رواية الصحابة عن التابعين: كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار.

ب- رواية التابعي عن تابعيه: كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.

٥- من فوائده:

أ- ألا يُتَوَهَّمُ أَنَّ المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب.

ب- ألا يُظْنَ أن في السنن انقلاباً؛ لأن العادة جرت برواية الأصغر عن الأكابر.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم الوراق المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

٤- رواية الآباء عن الأبناء

١- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث أَبٌ يروي الحديث عن ابنه.

٢- مثاله:

حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين ^(١) بالمزدلفة.

٣- من فوائده:

ألا يُظْنَ أن في السنن انقلاباً أو خطأً؛ لأن الأصل أن يروي الابن عن أبيه، وهذا النوع مع النوع الذي قبله يدل على تواضع العلماء، وأنه ذِهَمُ العلم من أي شخص كان وإن كان دونهم في القدر والسن.

^(١) رواه الخطيب كما أفاد السحاوبي: ٤١٠، وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهم.

٤- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي.

٥- رواية الأبناء عن الآباء

١- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث ابنٌ يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جده.

٢- أهمه:

وأهم هذا النوع ما لم يُسمّ في الأب أو الجد؛ لأنّه يحتاج إلى البحث لمعرفة اسمه.

٣- أنواعه:

هو نوعان.

أ- رواية الراوي عن أبيه فحسب، أي بدون الرواية عن الجد، وهو كثير، مثاله: رواية أبي العُشراء عن أبيه.

ب- رواية الراوي عن أبيه عن جده، أو عن أبيه عن جده فما فوقه، مثاله: رواية عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده.

٤- من فوائده:

أ- البحث لمعرفة اسم الأب أو الجد إذا لم يُصرّح باسمه.

ب- بيان المراد من الجد، هل هو جدّ الابن أو جدّ الأب.

أبي العشراء: اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال، أشهرها: أنه أسامة بن مالك. **عمرو بن شعيب:** عمرو هذا نسبيه هكذا: "عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص" فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وجدوا من التتبع والاستقراء أن الضمير في "جده" يعود على شعيب، فيكون المراد في "جده" عبد الله بن عمرو الصحابي المشهور.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "رواية الأبناء عن آبائهم" لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.
- ب- "جزء من روى عن أبيه عن جده" لابن أبي خيثمة.
- ج- كتاب "الوَشِيُّ الْمُعَلِّمُ" في من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ للحافظ العلائي.

٦- المدح ورواية الأقران

١- تعريف الأقران:

- أ- لغة: الأقران جمع "قرين" بمعنى المُصَاحِب، كما في "القاموس".^(١)
- ب- اصطلاحاً: المتقاربون في السن والإسناد.^(٢)

٢- تعريف رواية الأقران:

أن يروي أحد القرتيين عن الآخر.^(٣)
مثل: رواية سليمان التَّيْمِي عن مسْعَر بن كِدَام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لمَسْعَر رواية عن التَّيْمِي.

٣- تعريف المدح:

- أ- لغة: اسم مفعول من "التَّدْبِيج" بمعنى التزيين، والتَّدْبِيج مشتق من "دِيَاجَتِي الوجه" أي الخدين، وكأن المدح سُمي بذلك؛ لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوي الخدان.
- ب- اصطلاحاً: أن يروي القريان كل واحد منهما عن الآخر.^(٤)

^(١) علوم الحديث: ٣٠٩، والتقارب في الإسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

^(٢) المصدر السابق: ٣١٠. ^(٤) المصدر السابق: ٣٠٩.

٤ - أمثلة المدّبج:

- أ- في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.
- ب- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.
- ج- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.
- ٥ - من فوائده:
- أ- ألا يظن الزيادة في الإسناد.
- ب- ألا يظن إبدال "عن" بـ"الواو".
- ٦ - أشهر المصنفات فيه:
- أ- "المدّبج" للدارقطني.
- ب- "رواية القرآن" لأبي الشيخ الأصبهاني.

٧ - السَّابق واللاحِق

١ - تعريفه:

- أ- لغة: السابق اسم فاعل من "السَّبُق" بمعنى المتقدم، واللاحق اسم فاعل من "اللَّحَاق" بمعنى المتأخر، والمراد بذلك الرواية المتقدم موتاً، والراوي المتأخر موتاً.
- ب- اصطلاحاً: أن يشتراك في الرواية عن شيخ اثنان تَبَاعَدَا ما بين وفاتهما.

الزيادة في الإسناد: لأن الأصل أن يروي التلميذ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظن من لم يدرس هذا النوع أن ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ. **إبدال عن إلخ:** أي ألا يتوهם السامع أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية: حدثنا فلان و فلان، فأخذناه فقال: حدثنا فلان عن فلان.

٢ - مثاله:

أ- محمد بن إسحاق السراج، اشترك في الرواية عنه **البخاري والخلفاف**، وبين وفاتهِما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.

ب- الإمام مالك، اشترك في الرواية عنه الزهرى وأحمد بن إسماعيل السهمي، وبين وفاتهِما مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن الزهرى توفي سنة ١٢٤ هـ، وتوفي السهمي سنة ٢٥٩ هـ، وتوضيح ذلك أن الزهرى أكبر سنا من مالك؛ لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهرى عن مالك تعدُّ من باب رواية الأكابر عن الأصغر كما مر، على حين أن السهمي أصغر سنا من مالك، هذا بالإضافة إلى أن السهمي عمر طويلاً؛ إذ بلغ عمره نحو مائة سنة، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاة الزهرى.

وبتعبير أوضح فإن الراوى السابق يكون شيخاً لهذا المروي عنه، والراوى اللاحق يكون تلميذاً له، ويعيش هذا التلميذ طويلاً.

٣ - من فوائده:

أ- تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

ب- ألا يظن انقطاع سند اللاحق.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

"كتاب السابق واللاحق" للخطيب البغدادي.

السراج: ولد السراج سنة ٢١٦ هـ، وتوفي ٣١٣ هـ، وعاش ٩٧ سنة. **البخاري والخلفاف**: توفي البخاري سنة ٢٥٦ هـ، وتوفي أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري سنة ٣٩٣ هـ، وقيل: أربع، وقيل: خمس وتسعون وثلاث مائة.

الفصل الثاني

معرفة الرواية

وفيه واحد وعشرون نوعاً من أنواع علوم الحديث، وهي:

- ١ - معرفة الصحابة.
- ٢ - معرفة التابعين.
- ٣ - معرفة الإخوة والأخوات.
- ٤ - معرفة المتفق والمفترق.
- ٥ - معرفة المؤتلف والمخالف.
- ٦ - معرفة المتشابه.
- ٧ - معرفة المهمل.
- ٨ - معرفة المبهمات.
- ٩ - معرفة الْوُحْدَانِ.
- ١٠ - معرفة من ذكر بأسماء أو صفات.
- ١١ - معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب.
- ١٢ - معرفة أسماء من اشتهروا بكتابتهم.
- ١٣ - معرفة الألقاب.
- ١٤ - معرفة النسوين إلى غير آبائهم.
- ١٥ - معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها.
- ١٦ - معرفة تواريχ الرواية.
- ١٧ - معرفة من خلط من الثقات.
- ١٨ - معرفة طبقات العلماء والرواية.
- ١٩ - معرفة المولى من الرواية والعلماء.
- ٢٠ - معرفة الثقات والضعفاء من الرواية.
- ٢١ - معرفة أوطان الرواية وبلدانهم.

١ - معرفة الصحابة

١ - تعريف الصحابي:

- أ- لغةً: الصحابة لغة مصدر بمعنى "الصحبة"، ومنه "الصحابي" و"الصاحب"، ويجمع على أصحاب وصاحب، وكثير استعمال "الصحابية" بمعنى "الأصحاب".
- ب- اصطلاحاً: من لقي النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردة على الأصح^(١).

٢ - أهميته وفائدته:

معرفة الصحابة علم كبير مهم عظيم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسل.

٣ - بم تعرف صحبة الصحابي؟

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة، وهي:

- أ- التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم.
- ب- الشهادة: كضمام بن شعبة، وعُكاشة بن مُحَمَّد رضي الله عنهما.
- ج- إخبار صحابي.
- د- إخبار ثقة من التابعين.
- هـ- إخباره عن نفسه إن كان عَدْلًا، وكانت دعواه مُمكِّنة.

٤ - تعديل جميع الصحابة:

والصحابي^(٢) كلهم عدول، سواء من لابس الفتنه منهم أو لا، وهذا بإجماع من يعتد به، ومعنى

مكنة: وذلك لأن يدعى الصحابة قبل مائة سنة من بعد وفاته رضي الله عنه، أما إذا ادعواها في زمن متاخر فلا يقبل خبره مثل: "رتن الهندي" فإنه ادعى الصحابة بعد المائة للهجرة، وهو في الحقيقة شيخ دجال كما قال عنه الذهبي في "الميزان": ٤٥/٢.

عدالتهم أي تحبّهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينبع عن ذلك قبول جميع روایاتهم من غير تكليف البحث عن عدالتهم، ومن لبس الفتنة منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم تحسيناً للظن بهم؛ لأنهم حملة الشريعة وأهل خير القرون.

٥ - أكثرهم حديثاً

وأكثرهم حديثاً ستة من المكثرين، وهم على التوالي:

- أ- أبو هريرة رضي الله عنه: روى ٥٣٧٤ حديثاً، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل.
- ب- ابن عمر رضي الله عنهما: روى ٢٦٣٠ حديثاً.
- ج- أنس بن مالك رضي الله عنه: روى ٢٢٨٦ حديثاً.
- د- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: روت ٢٢١٠ أحاديث.
- هـ- ابن عباس رضي الله عنهما: روى ١٦٦٠ حديثاً.
- و- حابر بن عبد الله رضي الله عنه: روى ١٥٤٠ حديثاً.

٦ - أكثرهم فتياً

وأكثرهم فتياً روى هو ابن عباس رضي الله عنهما، ثم كبار علماء الصحابة، وهم ستة كما قال مسروق: "انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهما، ثم انتهى علم الستة إلى علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما".

٧ - من هم العبادلة؟

المراد بالعادلة بالأصل من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثة مائة صاحب، لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله، وهم:

- أ- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
- ب- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ج- عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

د- عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

والمizza هؤلاء أئم من علماء الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى احتاج إلى علمهم، فكانت لهم المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قيل: هذا قول العادلة.

٨- عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صاحب، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زرعة الرازي: "قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة من روى عنه وسمع منه" ^(١).

٩- عدد طبقاتهم:

اختلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار السبق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود المشاهد الفاضلة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، فكل قسمهم حسب اجتهاده.

أ- فقسمهم ابن سعد خمس طبقات.

ب- وقسمهم الحاكم اثنى عشرة طبقة.

١٠- أفضليتهم:

أفضليهم على الإطلاق أبو بكر الصديق، ثم عمر رضي الله عنهما بإجماع أهل السنة، ثم عثمان، ثم علي على قول جمهور أهل السنة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهما.

١١- أولهم إسلاماً:

أ- من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق رضي الله عنهما.

ب- من الصبيان: علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ج- من النساء: خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها.

د- من الموالى: زيد بن حارثة (رضي الله عنه).

هـ- من العبيد: بلال بن رباح (رضي الله عنه).

١٢ - آخرهم موتاً:

أبو الطفيلي عامر بن وائلة الليثي (رضي الله عنه)، مات سنة مائة بمحنة المكرمة، وقيل: أكثر من ذلك، ثم

آخرهم موتاً قبله أنس بن مالك (رضي الله عنه) توفي سنة ثلث وتسعين بالبصرة.

١٣ - أشهر المصنفات فيه:

أ- "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني.

ب- "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لعلي بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير.

ج- "الاستيعاب في أسماء الأصحاب" لابن عبد البر.

٢ - معرفة التابعين

١ - تعريف التابعي:

أ- لغةً: التابعون جمع تابعي أو تابع، والتابع اسم فاعل من "تبعه" بمعنى مشى خلفه.

ب- اصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً، ومات على الإسلام،^(١) وقيل: هو من

صاحب الصحابي.^(٢)

٢ - من فوائده:

تمييز المرسل من المتصل.

٣ - طبقات التابعين:

اختلف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العلماء، كل حسب وجهته.

أ- فجعلهم مسلم ثلاث طبقات.

^(١) النخبة مع شرحها: ٥٨. ^(٢) الكفاية: ٢٢.

بـ- وجعلهم ابن سعد أربع طبقات.

جـ- وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، الأولى منها: من أدرك العشرة من الصحابة.

٤- المحضرمون:

جمع "محضرم"، والمحضرم: هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ، وأسلم ولم يره. والمحضرمون من التابعين على الصحيح.

وعدد المحضرمين نحو عشرين شخصاً، كما عدهم الإمام مسلم، وال الصحيح أفهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النهدي والأسود بن يزيد النخعي.

٥- الفقهاء السبعة:

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة، وهم كبار علماء التابعين، وكلهم من أهل المدينة **وهم**: "سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار".

٦- أفضل التابعين:

هناك أقوال للعلماء في أفضلهم، المشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي:

أـ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب.

بـ- وأهل الكوفة يقولون: أويس القرني.

جـ- وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري.

٧- أفضل التابعيات:

قال أبو بكر بن أبي داود: سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين، وعمراء بنت عبد الرحمن،

وهم: جعل ابن المبارك "سالم بن عبد الله بن عمر" بدل "أبي سلمة"، وجعل أبو الزناد بدلهما - أي بدل سالم وأبي سلمة - "أبا بكر بن عبد الرحمن".

وتليهما أم الدرداء.

- ٨- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "معرفة التابعين" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي^(١).

٣- معرفة الإخوة والأخوات

١- توطئة:

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإخوة والأخوات من الرواية في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواية، ومعرفة أنسابهم وإنواعهم وغير ذلك، كما سيأتي من الأنواع بعده.

٢- من فوائده:

من فوائده: ألا يظن من ليس بأخًّا عند الاشتراك في اسم الأب. مثل: "عبد الله بن دينار" و "عمرو بن دينار" فالذي لا يدرى يظن أنهما أخوان، مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحداً.

٣- أمثلة:

أ- مثال للاثنين في الصحابة: عمر وزيد ابنا الخطاب.

ب- مثال للثلاثة في الصحابة: علي وعمر وعقيل بنو أبي طالب.

ج- مثال للأربعة في أتباع التابعين: سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح.

أم الدرداء: أم الدرداء هذه هي أم الدرداء الصغرى، واسمها "هجيمة"، ويقال: جهيمة، وهي زوجة أبي الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هي زوجة أبي الدرداء أيضاً، واسمها "خيرة"، ولكنها صحابية.

^(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١٠٥.

- د- مثال للخمسة في أتباع التابعين: سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عينية.
- هـ- مثال للستة في التابعين: محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين.
- و- مثال للسبعة في الصحابة: النعمان ومعقل وعقيل وسويد وستان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مقرن.

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم في هذه المكرمة أحد، وقيل: إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

٤- أشهر المصنفات فيه:

- أـ "كتاب الإخوة" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.
- بـ "كتاب الإخوة" لأبي العباس السراج.

٤- معرفة المتفق المفترق

١- تعريفه:

- أـ لغة: المتفق اسم فاعل من "الاتفاق"، والمفترق اسم فاعل من "الافتراق" ضد الاتفاق.
- بـ اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطاً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم،^(١) ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك.

٢- أمثلة:

- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتراكوا في هذا الاسم، أو لهم شيخ سيبويه.

هؤلاء السبعة: أي لم يوجد سبعة إخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الإخوة السبعة.
السراج: السراج نسبة لعمل السروج، وكان من أجداده من يعملها، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي مولاهم، محدث عصره بنيسابور، روى عنه الشیخان، وتوفي سنة ٣١٣هـ.
ونحو ذلك: وأما الاتفاق في الاسم فقط، فالإشكال فيه قليل نادر، والتعریف إنما يكون على الغالب الذي هو مثار الإشكال، ويدرك ذلك في المطولات، وهو إلى نوع المهمل أقرب.

^(١) النخبة مع شرحها: ٦٨.

بـ - أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.

جـ - عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

٣ - أهميته وفائده:

ومعرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زلت بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء، ومن فوائده:

أـ - عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة. وهو عكس "المُهمَل" الذي يُخشى منه أن يُظن الواحد اثنين.^(١)

بـ - التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

٤ - متى يحسن إيراده؟

ويحسن إيراد المثال فيما إذا اشترك الروايان أو الرواية في الاسم، وكانوا في عصر واحد، واشتراكوا

في بعض الشيوخ أو الرواية عنهم، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال في أسمائهم.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

أـ - كتاب "المُتَّفِقُ وَالْمُفَرِّقُ" للخطيب البغدادي، وهو كتاب حافل نفيس.

بـ - كتاب "الأنساب المتفقة" للحافظ محمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٠٧ هـ، وهو لنوع خاص من المتفق.

ستة أشخاص: وهذا أغرب مثالرأيته في كتاب "المتفق والمفترق" للخطيب، وأكثر عدد اتفق فيه الرواية في الاسم في هذا الكتاب هو سبعة عشر شخصاً. **حافل نفيس:** يوجد منه نسخة مخطوطه غير كاملة في استانبول - مكتبة أسعد أفندي رقم: ٢٠٩٧ في ٢٣٩ ورقة، وهي من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر وهو آخر الكتاب، ويوجد قسم منه عند الشيخ عبد الله بن حميد من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع، هذا وقد حققه أخونا الفاضل الدكتور محمد صادق أمين، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه.

^(١) انظر شرح النخبة: ٦٨.

٥- معرفة المؤتلف والمُختلف

١ - تعريفه:

- لغةً: المؤتلف اسم فاعل من "الائتلاف"، بمعنى الاجتماع والتلاقي وهو ضد النُّفْرَة، والمُخْتَلِف اسم فاعل من "الاختلاف" ضد الاتفاق.
- اصطلاحاً: أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأً، وتحتَلُّ لفظاً.

٢ - أمثلته:

- "سلام" و "سَلام" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.
- "مسور" و "مُسَوَّر" الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو، والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو.
- "البَزَاز" و "البَزَار" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.
- "الثَّوري" و "التَّوري" الأول بالثاء والراء، والثاني بالباء والزاي.

٣ - هل له ضابط؟

- أكثره لا ضابط له؛ لكثره انتشاره، وإنما يُضبط بالحفظ كل اسم بمفرده.
- ومنه ما له ضابط، وهو قسمان:
 - ١ - ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة، مثل أن نقول: إن كل ما وقع في "الصحيحين" و "الموطأ" "يسار" فهو بالمنارة ثم المهملة، إلا "محمد بن بشار" فهو بالموحدة ثم المعجمة.
 - ٢ - ما له ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة، مثل أن نقول: "سلام" كله مشدد اللام إلا خمسة، ثم نذكر تلك الخمسة.

وتحتَلُّ لفظاً: سواء كان مرجع الاختلاف في اللفظ النقط أو الشكل.

٤ - أهميته وفائده:

معرفة هذا النوع من مهامات علم الرجال، حتى قال علي بن المديني: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده^(٣). وفائده تكمن في تحذب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

- أ- "المُؤْتَلُفُ وَالْمُخْتَلِفُ" لعبد الغني بن سعيد.
- ب- "الإِكْمَالُ" لابن ماكولا، وذيله لأبي بكر بن نقطة.

٦ - معرفة المتشابه

١ - تعريفه:

- أ- لغةً: اسم فاعل من "التشابه" بمعنى التماثل، ويراد بالتشابه هنا "الملتبس"، ومنه التشابه من القرآن أي الذي يلتبس معناه.
- ب- اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواية لفظاً وخطاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطأ، أو بالعكس.

٢ - أمثلته:

- أ- "محمد بن عقيل" بضم العين و"محمد بن عقيل" بفتح العين، اتفقت أسماء الرواية، وانختلفت أسماء الآباء.
- ب- "شريح بن النعمان" و "سريرج بن النعمان" اختلفت أسماء الرواية، واتفقت أسماء الآباء.

معرفة المتشابه: وهو يتركب من النوعين قبله، أي من نوعي "المتفق والمفترق" و "المؤْتَلُفُ وَالْمُخْتَلِفُ" انظر علوم الحديث: ٣٦٥. أو بالعكس: كأن تختلف أسماء الرواية نطقاً، وتتفق أسماء الآباء خطأً ونطقاً.

^(٣) انظر النسبة: ٦٨.

٣ - فائدته:

وتكمّن فائدته في ضبط أسماء الرواية، وعدم الالتباس في النطق بها، وعدم الوقوع في التصحيف والوهم.

٤ - أنواع أخرى من المتشابه:

هناك أنواع أخرى من المتشابه، أذكر أهمها، فمنها:

أ- أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين، مثل: "محمد بن حُنَيْن" و "محمد بن جُبَيْر".

ب- أو يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب خطأً ولفظاً، لكن يحصل الاختلاف في التقليم والتأخير، وذلك.

١- إما في الأسمين جملة، مثل: "الأسود بن يزيد" و "يزيد بن الأسود".

٢- إما في بعض الحروف، مثل: "أيوب بن سِيَار" و "أيوب بن يسَار".

٥ - أشهر المصنفات فيه:

أ- "تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم" للخطيب البغدادي.

ب- "تالي التلخيص" للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وَهُمَا كتابان نفيسان لم يُصنف مثلهما في هذا الباب.

إما في الأسمين: وهذا النوع يسميه بعضهم "المتشبه المقلوب"، وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط، وربما انقلب اسمه على بعض الرواية، وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب". **هُما كتابان نفيسان:** توجد منها نسختان كاملتان في دار الكتب المصرية، وعندي صورة عنهما.

٧ - معرفة المُهمَل

١ - تعريفه:

أ- لغةً: اسم مفعول من "الإهمال" بمعنى "الترك" لأنّ الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميّزه عن غيره.

ب- اصطلاحاً: أن يروي الراوي عن شخصين متتفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميّزا بما يخص كل واحد منهما.

٢ - متى يضرُ الإهمال؟

إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، لأنّه لا ندرى من الشخص المروي عنه هنا، فربما كان الضعيف منهم، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحّة الحديث؛ لأن أيّاً منهما كان المروي عنه، فالحديث صحيح.

٣ - مثاله:

أ- إذا كانا ثقتين: ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد" - غير منسوب - عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح وإما أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

ب- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: "سليمان بن داود" و "سليمان بن داود" فإن كان "الخواري" فهو ثقة، وإن كان "اليمامي" فهو ضعيف.

٤ - الفرق بينه وبين المُبْهم:

والفرق بينهما أن المُهمَل ذُكر اسمه والتَّبَيَّنَ تعينه، والمُبْهم لم يُذَكَر اسمه.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُكمل في بيان المُهمَل" للخطيب.

٨ - معرفة المُبهمات

١ - تعريفه:

- أ- لغةً: المُبهمات جمع "مُبْهَمٌ"، وهو اسم مفعول من "الإِبَاهَمُ" ضد الإِيْضَاحِ.
- ب- اصطلاحاً: هو من أَبْهَمَ اسمه في المتن أو الإسناد من الرواية أو من له علاقة بالرواية.^(١)

٢ - من فوائده:

- أ- إن كان الإبهام في السندي، فيستفاد منه معرفة الراوي إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.
- ب- وإن كان في المتن، فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل، حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرفاً فضله، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفضلي الصحابة.

٣ - كيف يُعرَفُ المُبْهَمُ؟

يعرف بأحد أمرين:

- أ- بوروده مُسَمَّى في بعض الروايات الأخرى.
- ب- بتنصيص أهل السير على كثير منه.

٤ - أقسامه:

- يقسم المُبْهَم بحسب شدة الإبهام أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأبدأ بأشدتها إبهاماً:
- أ- رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس رض "أن رجلاً قال: يا رسول الله! الحج كل عام؟ هذا الرجل هو الأقرع بن حابس.

^(١) انظر علوم الحديث: ٣٧٥

بـ - الابن والبنت: ويلحق به الأخ والأخت، وابن الأخ وابن الأخت، وبنت الأخ وبنت

الأخت، ك الحديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ عماء وسدر، هي زينب بنت عمه.

جـ - العم والعمة: ويلحق به الحال والحالة، وابن أو بنت العم والعمة، وابن أو بنت

الحال والحالة، ك الحديث رافع بن خديج عن عمته في النهي عن المخابرة، اسم عمته

ظهير بن رافع، وك الحديث عمة جابر التي بكت أباها لما قُتل يوم أحد، اسم عمته

فاطمة بنت عمرو.

دـ - الزوج والزوجة: ك الحديث الصحيحين في وفاة زوج سُبيعة، اسم زوجها سعد

ابن خولة، وك الحديث زوجة عبد الرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعة القرطي،

فطلقها، اسمها تميمة بنت وهب.

٥- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغني بن سعيد والخطيب والنوي، وأحسنها

وأجمعها كتاب "المُستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين العراقي.

٦- معرفة الوُحدان

١- تعريفه:

أـ - لغة الوُحدان بضم الواو جمع واحد.

بـ - اصطلاحاً: هم الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد.^(٣)

٢- فائدته:

معرفة بجهول العين، ورد روایته إذا لم يكن صحابياً.

^(٣) انظر علوم الحديث: ٣٢٣، والتقرير مع التدريب: ٢٦٨/٢.

٣- أمثلته:

أ- من الصحابة: عروة بن مُضْرِّس، لم يرو عنه غير الشعبي، والمسيب بن حزن لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

ب- من التابعين: أبو العُشَرَاء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٤- هل أخرج الشیخان في صحيحهما عن الوُحدان؟

أ- ذكر الحاكم في "المدخل" أن الشیخین لم یخرجا من روایة هذا النوع شيئاً.

ب- لكن جمهور المحدثین قالوا: إن في الصحیحین أحادیث كثیرة عن الوُحدان من الصحابة، منها:

١- حديث المُسَيْب في وفاة أبي طالب، أخرجـه الشیخان.

٢- حديث قيس بن أبي حازم عن مرداـس الأـسلـمي: يذهب الصالـحـون الـأـولـ فـالـأـولـ، ولا رـاوـي لـمرـدـاسـ غـيرـ قـيسـ، وـالـحـدـيـثـ أـخـرـجـهـ الـبـخارـيـ.

٥- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المنفردات والوُحدان" للإمام مسلم.

٦- معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

١- تعريفه:

هو رـاوـ وـصـفـ بـأـسـمـاءـ أوـ أـلـقـابـ أوـ كـنـىـ مـخـتـلـفـةـ منـ شـخـصـ وـاحـدـ أوـ منـ جـمـاعـةـ.

٢- مثاله:

محمد بن السائب الكلبي، سماه بعضهم "أبا النضر" وسماه بعضهم "حماد بن السائب" وسماه بعضهم "أبا سعيد" وهو شخص واحد.

٣- من فوائده:

- أ- عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.
- ب- كشف تدليس الشيوخ.

٤- استعمال الخطيب كثيراً من ذلك في شيوخه:

فيروي في كتبه مثلاً عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله ابن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والكل واحد.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- أ- "إيضاح الإشكال" للحافظ عبد الغني بن سعيد.
- ب- "موضع أوهام الجمع والتفریق" للخطيب البغدادي.

٦- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب**١- المراد بالمفردات:**

أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب لا يشار إليه غيره من الرواة والعلماء، وغالباً ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

٢- فائدة معرفته:

عدم الوقوع في التصحيف والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغربية.

٣- أمثلته:**أ- الأسماء:**

- ١- من الصحابة: "أحمد بن عجيان" كـ"سُفيان"، أو كـ"عُلَيَّان"، و "سَنْدَر" بوزن جَعْفَرَ.
- ٢- من غير الصحابة: أوسط بن عمرو، ضُرِيبَ بن ثُقِيرَ بن سُمِير.

بـ- الكنى:

- ١- من الصحابة: أبو الحمراء مولى رسول الله ﷺ، واسمها هلال بن الحارث.
- ٢- من غير الصحابة: أبو العبيدين، واسمها معاوية بن سبرة.

جـ- الألقاب:

- ١- من الصحابة: سفينة مولى رسول الله ﷺ، واسمها مهران.
- ٢- من غير الصحابة: مَنْدَل، واسمها عمرو بن علي الغزي الكوفي.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أفرده بالتصنيف الحافظ أحمد بن هارون البرديجي في كتاب سماه "الأسماء المفردة"، ويوجد في أواخر الكتب المصنفة في تراجم الرواة كثير منه، ككتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر.

١٢- معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم

١- المراد بهذا البحث:

المراد بهذا البحث أن نفتت عن أسماء من اشتهروا بكناهم حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

٢- من فوائده:

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين؛ إذ ربما يذكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكتيته التي اشتهر بها، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك، في Fistone شخصين، وهو شخص واحد.

٣- طريقة التصنيف فيه:

المصنف في الكنى يوجب تصنيفه على ترتيب حروف المعجم في الكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فمثلاً يذكر في باب الهمزة "أبا إسحاق" ويذكر اسمه، وفي باب الباء "أبا بشر" ويذكر اسمه، وهكذا.

٤ - أقسام أصحاب الكنى وأمثلتها:

- من اسمه كنيته، ولا اسم له غيرها، كـ "أبي بلال الأشعري" اسمه وكتيته واحد.
- من عرف بكتيته، ولم يُعرف أله اسم أم لا؟ كـ "أبي أناس" صحابي.
- من لقب بكتيته، وله اسم وله كنية غيرها: كـ "أبي تراب" وهو لقب لعلي بن أبي طالب، وكتيته أبو الحسن.
- من له كنيات أو أكثر، كـ "ابن جريج" يكفي بأبي الوليد وأبي خالد.
- من اختلف في كنيته، كـ "أسامة بن زيد" قيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.
- من عرفت كنيته وانختلف في اسمه، كـ "أبي هريرة" اختلف في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولًا، أشهرها أنه عبد الرحمن بن صخر.
- من اختلف في اسمه وكتيته، كـ "سفينة" قيل: اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، وكتيته قيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.
- من عرف باسمه وكتيته، واشتهر بهما معاً، كـ "آباء عبد الله": سفيان الثوري ومالك ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد ابن حنبل، وكـ "أبي حنيفة" النعمان ابن ثابت.
- من اشتهر بكتيته مع معرفة اسمه: كـ "أبي إدريس الخواراني" اسمه عائذ الله.
- من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته: كطلحة بن عبيد الله التيمي وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي بن أبي طالب كيتهم جميعاً "أبو محمد".

٥ - أشهر المصنفات فيه:

لقد صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، ومن صنف فيه علي بن المديني ومسلم والنسيائي، وأشهر هذه المصنفات المطبوعة:

كتاب "الكنى والأسماء" للدواليبي أبي بشر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

١٣ - معرفة الألقاب

١ - تعريفه لغة:

الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أشعر برفعة أو ضعة، أو ما دل على مدح أو ذم.

٢ - المراد بهذا البحث:

التفتیش عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث لمعرفتها وضبطها.

٣ - فائدته:

وفائدة معرفة الألقاب أمران، وهما:

أ - عدم ظن الألقاب أسامي، وعدم الشخص الذي يُذكَر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب - معرفة السبب الذي من أجله لقب هذا الراوي بذلك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

٤ - أقسامه:

الألقاب قسمان، وهما:

أ - لا يجوز التعريف به، وهو ما يكرهه الملقب به.

ب - يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه الملقب به.

٥ - أمثلته:

أ - "الضال" لقب معاوية بن عبد الكريم الضال، لُقب به؛ لأنَّه ضل في طريق مكة.

ب - "الضعيف" لقب عبد الله بن محمد الضعيف، لُقب به؛ لأنَّه كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه.

- قال عبد الغني بن سعيد: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قيihan، الضال والضعيف".
- ج- "غندر" ومعنى المشَّغِب في لغة أهل الحجاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، وسبب تلقيه بهذا اللقب أن ابن جريج قدم البصرة، فحدث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشَّغَبُوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: "اسكت، يا غندر!"
- د- "غمجَار" لقب عيسى بن موسى التيمي، لُقب بـ"غمجَار"؛ لحمرة وجهه.
- ه- "صاعقة" لقب محمد بن إبراهيم الحافظ، روى عنه البخاري، ولقب بذلك؛ لحفظه وشدة مذاكرته.
- و- "مشكُّدانة" لقب عبد الله بن عمر الأموي، ومعنى بالفارسية: حبة المسك أو وعاء المسك.
- ز- "مُطَّيَّن" لقب أبي جعفر الحضرمي، ولُقب به؛ لأنَّه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء، فُيظِّنون ظهره، فقال له أبو نعيم: يا مُطَّيَّن! لم لا تحضر مجلس العلم؟

٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع جماعة من العلماء المتقدمين والمؤخرين، وأحسن هذه الكتب وأحصرها كتاب "نزهة الألباب" للحافظ ابن حجر.

١٤- معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

١- المراد بهذا البحث:

معرفة من اشتهر نسبة إلى غير أبيه، من قريب كالأم والجد، أو غريب كالمربi ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

٢ - فائدته:

وفائدتها دفع توهם التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

٣ - أقسامه وأمثلتها:

أ- من نُسِّبَ إلى أمه: مثل مُعاذ وموسى وعوذ بنو عفراة، وأبوهم الحارث، ومثل

بلال بن حمامة، أبوه رباح، ومحمد بن الحنفية، أبوه علي بن أبي طالب.

ب- من نُسِّبَ إلى جدته: العليا أو الدنيا، مثل يَعْلَى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبوه أمية، بشير بن الخصاصية، وهي أم الثالث من أجداده، وأبوه مَعَبد.

ج- من نُسِّبَ إلى جده: مثل أبي عبيدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح، أحمد بن حنبل، هو أحمد بن محمد بن حنبل.

د- من نُسِّبَ إلى أجنبي لسبب: مثل المقداد بن عمرو الكندي، يقال له: المقداد بن الأسود؛ لأنَّه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث، فبنياه.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

لا أعرف مصنفاً خاصاً في هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة تذكر نسب كل راو، لاسيما كتب التراجم الموسعة.

١٥ - معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها**١ - تمهيد:**

هناك عدد من الرواية نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة، ولكن الظاهر المبادر إلى الذهن من تلك النسب ليس مراداً، والواقع أنَّهم نسبوا إلى تلك النسب لعارض عرض لهم من نزولهم ذلك المكان أو مجالستهم أهل تلك الصنعة، ونحو ذلك.

٢- فائدة هذا البحث:

وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه النسب ليست حقيقة، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.

٣- أمثلة:

أ- أبو مسعود البدرى، لم يشهد بدرًا، بل نزل فيها، فنسب إليها.

ب- يزيد الفقير، لم يكن فقيراً، وإنما أصيب في فقار ظهره.

ج- خالد الحَذَاءُ، لم يكن حذاء، وإنما كان يجالس الحذائن.

٤- أشهر المصنفات في الأنساب:

كتاب "الأنساب" للسمعاني، وقد لخصه ابن الأثير في كتاب سماه، "اللباب في تهذيب الأنساب"، ولخص الملاخص هذا السيوطي في كتاب سماه: "لُبُّ اللباب".

٦- معرفة تواريχ الرواية**١- تعريفه:**

أ- لغةً: تواريχ جمع تاريخ، وهو مصدر "أَرَخَ" ، وسهلت الهمزة فيه.

ب- اصطلاحاً: هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، من المواليد والوفيات والواقع وغيرها.^(١)

٢- المراد به هنا:

والمراد به هنا هو معرفة تاريخ مواليد الرواية وسماعهم من الشيوخ، وقد وفوا لهم بعض البلاد، ووفياً لهم.

^(١) انظر علوم الحديث: .٣٨٠

٣ - أهميته وفائده:

هو فن مهم، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواية الكذب استعملنا لهم التاريخ"، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه.

وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بستين.

٤ - أمثلة من عيون التاريخ:

- أ - الصحيح في سن سيدنا محمد ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما** ثلاثة وستون.
- وُقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحْيَ الْاثْتَيْنِ لِشَتَيْ عَشَرَةِ خَلْتِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١١ هـ.
- وُقُبِضَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ١٣ هـ.
- وُقُبِضَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَةِ سَنَةِ ٢٣ هـ.
- وُقُتِلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَةِ سَنَةِ ٣٥ هـ، وعمره ٨٢ سنة، وقيل: ابن ٩٠ سنة.
- وُقُتِلَ عَلَيٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ ٤٠ هـ، وَهُوَ ابْنُ ٦٣ سَنَةً.

ب - صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة ٥٤ وهما:

- ١ - حكيم بن حزام .
- ٢ - حسان بن ثابت.

ج - أصحاب المذاهب المتبوعة:

الأسماء	الوفاة سنة	الولادة سنة	توفي سنة
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة)	١٥٠	٨٠	
مالك بن أنس	١٧٩	٩٣	
محمد بن إدريس الشافعي	٢٠٤	١٥٠	
أحمد بن حنبل	٢٤١	١٦٤	

د- أصحاب كتب الحديث المعتمدة:

الأسماء	ولد سنة	توفي سنة
محمد بن إسماعيل البخاري	١٩٤	٢٥٦
مسلم بن الحجاج النيسابوري	٢٠٤	٢٦١
أبو داود السجستاني	٢٠٢	٢٧٥
أبو عيسى الترمذى	٢٠٩	٢٧٩
أحمد بن شعيب النسائي	٢١٤	٣٠٣
ابن ماجه القزويني	٢٠٧	٢٧٥

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "الوقيات" لابن زَبِرِ محمد بن عبيد الله الْرَّبِيعي، محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩هـ، وهو مرتب على السنين.

ب- ذيول على الكتاب السابق، منها للكتاني، ثم للأكفاني، ثم للعرافي، وغيرهم.

١٧- معرفة من اختلط من الثقات

١- تعريف الاختلاط:

أ- لغةً: الاختلاط لغة فساد العقل، يقال: "اختلط فلان" أي فسد عقله، كما في "القاموس".

ب- اصطلاحاً: فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرَف أو عَمَى أو احتراف

أبو عيسى الترمذى: اختلف في سنة ولادته، وأكثر المؤرخين لم يحددوا السنة التي ولد فيها، وإنما ذكروا أن ولادته كانت في العقد الأول من القرن الثالث، لكن بعض المؤرخين ذكروا أنه ولد سنة ٢٠٩ هـ، منهم شارح الشمائل محمد بن قاسم جسوس: ٤/١.

كتب أو غير ذلك.^(٣)

٢- أنواع المُختلطين:

- أ- من اختلط بسبب الخَرْف: مثل عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.
- ب- من اختلط بسبب ذهاب البصر: مثل عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فكان بعد أن
عَمِيَ يُلْقَنُ فَيَتَلَقَّنُ.
- ج- من اختلط بأسباب أخرى: كاحتراك الكتب، مثل عبد الله بن هبعة المصري.

٣- حكم رواية المُختلط:

- أ- يقبل منها ما روی عنه قبل الاختلاط.
- ب- ولا يقبل منها ما روی عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شُكَ فيه أنه قبل الاختلاط
أو بعده.

٤- أهميته وفائدة:

هو فن مهم جداً، وتکمن فائدته في تمييز أحاديث الثقة التي حدث بها بعد الاختلاط،
لردها وعدم قبولها.

٥- هل أخرج الشیخان في صحيحهما عن ثقات أصحابهم الاختلاط؟

نعم، ولكن بما عُرف أنهم حدثوا به قبل الاختلاط.

٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف فيه عدد من العلماء، كالعالائي والحازمي، ومن هذه المصنفات كتاب "الاغبطة من
رمي بالاختلاط" للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١هـ.

^(٣) انظر علوم الحديث: ٣٩١، والتقرير مع التدريب: ٣٧٢/٢.

١٨ - معرفة طبقات العلماء والرواية

١ - تعريف الطبقة:

- أ- لغةً: القوم المتشابهون.
 - ب- اصطلاحاً: قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط^(٣).
- ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه.

٢ - من فوائد معرفته:

- أ- ومن فوائد معرفته الأمان من تداخل المتشابهين في اسم أو كنية ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق أسمان في اللفظ، فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعارفه طبقاً لهما.
- ب- الوقوف على حقيقة المراد من العنونة.

٣ - قد يكون الروايان من طبقة باعتباره، ومن طبقتين باعتبار آخر:

مثل أنس بن مالك وشبيهه من أصحاب الصدقة، فهم مع العشرة في طبقة واحدة باعتبار أئم كلهم صدقة، وعلى هذا فالصحابي كلهم طبقة واحدة.
وباعتبار السوابق إلى الدخول في الإسلام يكون الصحابة بضع عشرة طبقة، كما تقدم في نوع "معرفة الصحابة"، فلا يكون أنس بن مالك وشبيهه في طبقة العشرة من الصحابة.

٤ - ماذا ينبغي على الناظر فيه:

ينبغي على الناظر في علم الطبقات أن يكون عارفاً بمواليد الرواية ووفقاً لهم، ومن رووا عنه، ومن رووا عنهم.

٥ - أشهر المصنفات فيه:

- أ- كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد.

^(٣) انظر تدريب الرواية: ٣٨١/٢

بـ- كتاب "طبقات القراء" لأبي عمرو الداني.

جـ- كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" لعبد الوهاب السبكي.

دـ- "تذكرة الحفاظ" للذهبي.

١٩ - معرفة المولى من الرواية والعلماء

١- تعريف المولى:

أـ- لغةً: المولى جمع مولى، والمولى من الأضداد فيطلق على المالك والعبد، والمُعتق^(١) والمُعنَّق^(٢).

بـ- اصطلاحاً: هو الشخص المخالف، أو المعتق، أو الذي أسلم على يد غيره.

٢- أنواع المولى:

أنواع المولى ثلاثة وهي:

أـ- مولى الحلف: مثل الإمام مالك بن أنس الأصبهني التميمي، فهو أصبحي صلبة، تميمي بولاء الحلف، وذلك لأن قومه "أصبح" موالٍ لتميم قريش بالحلف.

بـ- مولى العتاقة: مثل أبو البختري الطائي التابعي، واسميه سعيد بن فiroz، هو مولى طيء؛ لأن سيده كان من طيء فأعتقه.

جـ- مولى الإسلام: مثل محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده "المغيرة" كان مجوسيًا، فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي، فنسب إليه.

٣- من فوائده:

الأمن من اللبس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أو ولاء، ومن ثم يتميز المنسوب إلى القبيلة ولاء عمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً.

^(١) انظر القاموس: ٤/٤٠٤. ^(٢) انظر التقرير مع التدريب: ٣٨٢/٢.

٤ - أشهر المصنفات فيه:

صنف في ذلك أبو عمر الكندي بالنسبة إلى المصريين فقط.

٥ - معرفة الثقات والضعفاء من الرواية**١ - تعريف الثقة والضعف:**

- أ - لغة: الثقة لغة المؤمن، والضعف ضد القوي، ويكون الضعف حسياً ومعنىًّا.
- ب - اصطلاحاً: الثقة: هو العدل الضابط، والضعف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته.

٢ - أهميته وفائده:

هو من أجل أنواع علوم الحديث؛ لأنَّه بواسطته يُعرَف الحديث الصحيح من الضعيف.

٣ - أشهر المصنفات فيه وأنواعها:

- أ - مصنفات مفردة في الثقات: مثل كتاب "الثقة" لابن حبان، وكتاب "الثقة للعجمي".
- ب - مصنفات مفردة في الضعفاء: كثيرة جداً، كـ"الضعفاء" للبخاري والنسيائي والعقيلي والدارقطني. ومنها كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وكتاب "المغني في الضعفاء" للذهبي.
- ج - مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضاً، منها: كتاب "تاريخ البخاري الكبير"، ومنها: كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواية، منها: كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل: كتاب "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، وهذيباته المتعددة التي للزمي والذهبي وابن حجر والخزرجي.

٢١ - معرفة أوطان الرواية وبلداتهم

١ - المراد بهذا البحث:

الأوطان جمع وطن، وهو الإقليم أو الناحية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها، والبلدان جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها.

والمراد بهذا البحث هو معرفة أقاليم الرواية ومدنهم التي ولدوا فيها أو أقاموا فيها.

٢ - من فوائده:

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانوا من بلدين مختلفين، وهو ما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

٣ - إلى أي شيء ينتمي كل من العرب والعجم؟

- أ- لقد كانت العرب قديماً تنتسب إلى قبائلها؛ لأن غالبيتهم كانوا بدواً رحلاً، وكان ارتباطهم بالقبيلة أوثق من ارتباطهم بالأرض، فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكني البلدان والقرى انتسبوا إلى بلداتهم وقراهم.
- ب- أما العجم فإنهم ينتسبون إلى مدنهم وقراهم من القديم.

٤ - كيف ينتمي من انتقل عن بلدته؟

- أ- إذا أراد الجمّع بينهما في الانتساب: فليبدأ بالبلد الأول ثم بالثاني المتقلّل إليه، ويحسن أن يدخل على الثاني حرف "ثم" فيقول من ولد في حلب وانتقل إلى المدينة المنورة: "فلان الحلبي ثم المديني"، وعلى هذا عمل أكثر الناس.
- ب- وإذا لم يُريد الجمّع بينهما: له أن ينتمي إلى أيهما شاء، وهذا قليل.

٥ - كيف ينتمي من كان من قرية تابعة لبلدة؟

- أ- له أن ينتمي إلى تلك القرية.

بـ - قوله أن ينتمي إلى البلدة التابعة لها تلك القرية.

جـ - قوله أن ينتمي إلى تلك الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً.

ومثال ذلك: إذا كان شخص من "الباب"، وهي تابعة لمدينة "حلب"، وحلب من "الشام"، فله أن يقول في انتسابه: فلان البابي أو فلان الحلبي، أو فلان الشامي.

٦- كم المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نسب إليها؟

أربع سنين، وهو قول عبد الله بن المبارك رض.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أـ - يمكن أن نعد كتاب "الأنساب" للسمعاني الذي تقدم من مصنفات هذا النوع؛ لأنـه يذكر الانتساب إلى الأوطان وغيرها.

بـ - ومن مظان ذكر أوطان الرواية وبلداهم كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد. هذا آخر ما يسره الله في هذا الكتاب، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
٣. "تدريب الرواية في شرح تقریب النووی" للسيوطی، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبداللطیف، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ.
٤. "التقریب" للنووی مع شرحه "التدريب"، تحقيق شیخ عبد الوهاب عبداللطیف، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ.
٥. "الرسالة" للإمام الشافعی، تحقيق أحمد محمد شاکر.
٦. "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" للكتانی، تحقيق الشیخ محمد المتصر الكتانی، نشر دار الفکر.
٧. "سنن الترمذی" (جامع الترمذی) مع شرحه "تحفة الأحوذی" الطبعة المصرية، نشر محمد عبد المحسن الكتبی.
٨. "سنن أبي داود"، تحقيق الشیخ محیی الدین عبد الحمید.
٩. "سنن ابن ماجه" تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عیسیٰ البابی الحلی وشراکاه سنة ١٣٧٢ هـ.
١٠. "سنن الدارقطنی"، تصحیح وتحقيق ونشر السيد عبد الله هاشم الیمانی المدینی.
١١. "شرح ألفیة العرّاقی" له، طبع المغرب.
١٢. "صحيح البخاری" مع شرحه "فتح الباری"، تحقيق الشیخ عبد العزیز بن باز، المطبعة السلفیة بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ.
١٣. "صحيح البخاری" المتن فقط، طبعة بولاق سنة ١٢٩٦ هـ.
١٤. "صحيح مسلم" مع "شرح النووی"، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٧ هـ.

١٥. "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.
١٦. "علوم الحديث" لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ.
١٧. "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" للسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
١٨. "القاموس الخيط" للفيروزآبادي، طبع المطبعة الميمنية بمصر.
١٩. "الكافية في علم الرواية" للخطيب البغدادي، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٧هـ.
٢٠. "المتفق والمفترق" للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد صادق أيدن.
٢١. "المستدرك على الصحيحين" للحاكم النيسابوري، نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض مصورة عن الطبعة الهندية.
٢٢. "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري، نشر الدكتور السيد معظم حسين طبع دائرة المعارف العثمانية.
٢٣. "معالم السنن" للخطابي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة الحمدية سنة ١٣٦٧هـ.
٢٤. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨٢هـ.
٢٥. "موطأ مالك" تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٠هـ.
٢٦. "نزهة النظر شرح خبة الفكر" للحافظ ابن حجر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
٢٧. "خبة الفكر" مع شرحها "نزهة النظر" للحافظ ابن حجر، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٠	ناسخ الحديث ومنسوخه	٨	المقدمة
٥٢	المطلب الثاني: الخبر المردود	٩	نشأة علم المصطلح
٥٣	الخبر المردود وأسباب رده	١٠	أشهر المصفات في علم المصطلح
٥٣	المقصد الأول: الضعيف	١٣	تعريفات أولية
٥٦	المقصد الثاني: المردود بسبب السقط	١٦	الباب الأول: الخبر
٥٧	العلق	١٧	الفصل الأول: تقسم الخبر
٥٩	المرسل	١٨	المبحث الأول: الخبر المتواتر
٦٢	المعرض	٢٠	المبحث الثاني: خبر الآحاد
٦٤	المقطوع	٢٢	المشهور
٦٥	المدلس	٢٥	العزيز
٧٢	المرسل الخفي	٢٦	الغريب
٧٣	المعنون والمؤنون	٢٩	الفصل الثاني: تقسم خبر الآحاد
٧٥	المقصد الثالث: المردود بسبب الطعن	٣٠	المطلب الأول: الخبر المقبول
٧٦	الموضوع	٣١	المقصد الأول: أقسام المقبول
٧٩	المتروك	٣١	الصحيح
٨٠	المنكر	٤٠	الصحيح لغيره
٨٢	المعروف	٤١	الحسن
٨٣	الشاذ والمحفوظ	٤٥	الحسن لغيره
٨٥	العلل	٤٦	خبر الآحاد المقبول المحتف بالقرائن
٨٨	المخالفة للثقات	٤٧	المقصد الثاني: تقسم الخبر المقبول
٨٨	المدرج	٤٧	المحكم ومختلف الحديث

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٤	الباب الثالث: آداب الرواية وضبطها	٩١	المقلوب.....
١٣٥	الفصل الأول: ضبط الرواية وتحمّلها ...	٩٤	المزيد في متصل الأسانيد
١٣٦	المبحث الأول: سماع الحديث وتحمّله	٩٦	المضطرب.....
١٣٧	المبحث الثاني: طرق التحمل وصيغ الأداء	٩٨	المصحف
١٤٣	المبحث الثالث: كتابة الحديث	١٠٠	الجهالة بالراوي.....
١٤٨	المبحث الرابع: صفة رواية الحديث	١٠٣	البدعة
١٥٠	غريب الحديث	١٠٤	سوء الحفظ
١٥٢	الفصل الثاني: آداب الرواية	١٠٦	الفصل الثالث: المقبول والمردود
١٥٣	المبحث الأول: آداب الحديث.....	١٠٧	المبحث الأول: تقسيم آخر للخبر
١٥٤	المبحث الثاني: آداب طالب الحديث	١٠٨	الحديث القدسي.....
١٥٧	الباب الرابع: الإسناد وما يتعلّق به	١٠٩	المرفوع
١٥٨	الفصل الأول: لطائف الإسناد	١١٠	الموقوف
١٥٩	الإسناد العالي والنازل	١١٣	المقطوع
١٦٢	المسلسل.....	١١٦	المبحث الثاني: أنواع أخرى
١٦٥	رواية الأكابر عن الأصغر	١١٧	المسند
١٦٦	رواية الآباء عن الأبناء	١١٧	المتصل
١٦٧	رواية الأبناء عن الآباء	١١٨	زيادات الثقات
١٦٨	المدح ورواية القرآن	١٢١	الاعتبار والتابع والشاهد
١٦٩	السابق واللاحق	١٢٥	الباب الثاني: من تقبل روايته
١٧١	الفصل الثاني: معرفة الرواية	١٢٦	الفصل الأول: شروط الراوي وقوله ..
١٧٢	معرفة الصحابة	١٣٠	الفصل الثاني: كتب الجرح والتعديل ...
١٧٥	معرفة التابعين.....	١٣٢	الفصل الثالث: مراتب الجرح والتعديل ..

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٠	معرفة الألقاب	١٧٧	معرفة الإخوة والأخوات
١٩١	معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	١٧٨	معرفة المتفق والمفترق
١٩٢	معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها	١٨٠	معرفة المؤتلف والمختلف
١٩٣	معرفة تواريخ الرواية	١٨١	معرفة المشابه
١٩٥	معرفة من اختلط من الثقات	١٨٣	معرفة المهمل
١٩٧	معرفة طبقات العلماء والرواية	١٨٤	معرفة المبهمات
١٩٨	معرفة الموالي من الرواية والعلماء	١٨٥	معرفة الوحدان
١٩٩	معرفة الثقات والضعفاء من الرواية	١٨٦	معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة....
٢٠٠	معرفة أوطان الرواية وبلدانهم	١٨٧	معرفة المفردات من الأسماء وغيرها
* * *		١٨٨	معرفة أسماء من اشتهروا بكناهם

من منشورات مكتبة البشرى

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

عوامل النحو	المقامات للحريري
الموطأ للإمام مالك	الفقير للبيضاوي
قطبي	الموطأ للإمام محمد
ديوان الحماسة	المسند للإمام الأعظم
الجامع للترمذى	تلخيص المفتاح
الهداية السعيدية	المعلقات السبع
شرح الجامي	ديوان المتنبي
	التوضيح والتلويح



Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات)	منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)	نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث	شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات)	تعریب علم الصیغة
التبیان فی علوم القرآن	مختصر القدوري
مختصر المعانی (مجلدين)	شرح تهذیب
تفسیر الجلالین (٣ مجلدات)	

(ملونة كرتون مقوى)

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هدایة النحو (مع الخلاصة)	المرقات
هدایة النحو (المتداول)	الكافية
شرح مائة عامل	شرح تهذیب
دروس البلاغة	السراجي
شرح عقود رسم المفتی	إيساغوجی
البلاغة الواضحة	الفوز الكبير

مکتبہ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد/ کارڈ کور

فقاہ اعمال	فتیح احادیث
فتیح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	اکرم مسلم



زیر طبع کتب

علمی العقادہ	حسن حسین
آسان اصول فقہ	فقاہ حج
عربی کامعلم (سوم، چہارم)	معلم الحجاج

مطبوع کتب

(نگین مجدد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	تعلیم الاسلام (مکمل)
ხصال نبوی شرح شماہی ترمذی	بہشتی زیور (۲ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر)	تفسیر عثمانی (۲ جلد)

خطبات الاخکام لجمعات العام

نگین کارڈ کور

الحزب الاعظم (عجیب) ماہانہ ترتیب پر	تیسرے المنشق
اجملستہ (پچھنا لگانا) جدید ایڈیشن	علم الخوا
علم الصرف (اولین و آخرین)	جمال القرآن
عربی صفوۃ المصادر	سیر الصحابیات
عربی کا آسان قاعدہ	تسہیل الہتدی
فارسی کا آسان قاعدہ	فونڈ مکیہ
عربی کامعلم (اول، دوم)	بہشتی گوہر
تاریخ اسلام	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضۃ الادب	زاد العسید
آداب المعاشرت	تعلیم الدین
حیاة اُسلیمین	جزاء الاعمال
تعلیم الاسلام (مکمل)	جوامع الکلم